
King Saud University 1957

٤١٥

م. ف

مجيب الندا الى شرح قطر الندى، تأليف الفاكهي، عبدالله بن أحمد ـ ٩٧٢هـ. بخط أحمد بن حسن الطنطاوي، ـ ١٢٥٩هـ .

٩٢١

١٠٤ ق ٢١ س ٢١×٥ر١٥سم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد. طبع .

الأعلام ٤ : ١٩٣، الظاهرية (النحو): ٤٤٦

١ـ النحو، اللغة العربية أـ المؤلف بـ الناسخ جـ ـ تاريخ النسخ د ـ شرح قطر الندى هـ ـ شرح الفاكهي على قطر الندى .

مجيب الندا الى شرح قطر الندى

هذا كتاب شرح الامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ الاعظم
عبد الله الفاكهي المكي على
المقدمة المسماه بقطر الندا
نفعني الله بمصنفها وشا
رحها بمنه وكرمه
امين
يارب
العا
لم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه المفيض علي من
نحاه وقصده سحايب عفوه وغفرانه المغني بواسع فضله من افتقر
لجوده واحسانه الفاعل لما يشا فلا معاند له في فعله ولا مماثل له في
شانه والصلاة والسلام علي سيدنا محمد الذي بعثه من خلاصة العرب
بالايات والمعجزات الجمة ونصبه لتمييز احوال العباد وبيان احكامهم
من الحل والحرمة ونعته بصفات الكمال واكد ذلك بنطقه بفصل
الخطاب والحكمة وعطف علي الانام عموما بارساله فكان كما اخبره
للعالمين رحمة وخص من امن به فجعل له بدل الحسنة عشرة امثالها
فما اشمل جوده وما اعمه فحصل لامته به تسهيل الفوايد بعد
بيان الصعوبة موصولا بالسعادة الابدية والامن من العذاب
والعقوبة صلي الله وسلم عليه وعلي اله واصحابه المقتفين
لاوضح المسالك ايمة الهدي صلاة وسلاما دايمين عدد
حبات الارض وقطر الندا اي اما بعد فهذا شرح لطيف
وضعته علي المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بقطر
الندا وبل الصدا للعالم المحقق والامام المدقق امام هذه
الصنعة وعالمها وقاضي شريعتها وحاكمها ابي عبد الله
جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الانصاري رحمه الله يتكفل
بحل الفاظها وتبيين معانيها ممتزجا بكلماتها مع الاتيان
بدليل المسايل وتعليلها في الغالب جانبت فيه الايجاز المخل والاطناب
الممل حرصا علي التقريب لفهم مقاصدها والحصول
علي

علي جملة فوايدها وسميته مجيب الندا الي شرح قطر الندا
وبالله اعتصم وعليه اتوكل واليه اضرع واتوسل ان ينفع به
طالبه وان يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم
وان يبلغني احسن الامل ويوفقني في القول والعمل انه خير موفق
ومعين لا رب غيره ولا مامول الا خيره مقدمة اعلم ان من
اراد الخوض في علم من العلوم علي الوجه الاكمل ينبغي له ان
يتصور اولا حقيقته بحده او رسمه ليكون علي بصيرة في طلبه
فان من ركب متن عميا خبط خبط عشوا وان يعرف موضوعه
وهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه اي الذاتية اللاحقة له
وان يعرف غايته وهي الثمرة التي لاجلها يطلب ليصون سعيه عن
العبث فحد هذا العلم الذي نحن بصدده علم باصول يعرف بها
احوال اواخر الكلم اعرابا وبنا وموضوعه الكلمات العربية لانه
يبحث فيه عن الحركات الاعرابية والبنائية وغايته الاحتراز
عن الخطا في اللسان والاستعانة علي فهم معاني الكتاب والسنة
ومسايل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض ولما كان موضوع
هذا العلم الكلمات العربية وكان البحث في كل علم عن احوال موضوعه
بدا المص ببيان الموضوع فقال بعد الابتدا بالبسملة تبركا باسمه
القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملا بقول النبي العظيم كل امر ذي
بال لا يبتدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي اقطع
الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع اسكان
اللام فيهما وهي لغة تطلق علي الجمل المفيدة كقوله تعالي وكلمة الله هي

العلياه وتمت كلمة ربك الحسنى اه وهو من اطلاق الجزء مرادا به الكل واصطلاحا
قول اي مقول تحقيقا او تقديرا استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ
بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا او غير
مفيد واللفظ ما يتلفظ به الانسان مهملا كان او مستعملا فالقول اخص
منه لاختصاصه بالموضوع فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي
فخرج بالقول غيره كالدوال الاربع وهي الخط والاشارة والعقد والنصب
المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى وصح الاخراج به وان كان جنسا
لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم من وجه صح
ان يخرج به ما تناوله عموم فصله والقول الذي مع فصله الذي هو
مفرد كذلك لصدقهما على زيد ونحوه وانفراد القول بصدقه على
المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد ه
والمراد بالمفرد ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان اجزاه هي
حروفه الثلاثة التي هي ز ي د وكل منها لا يدل على معنى وليست ايضا
اجزاؤه الزاي والياء والدال خلافا لما في الشرح بل هي اسما مسمياتها
اجزاؤه ومسمياتها لا تدل على معنى بل وانما يقال لها حروف المباني وتطلق
بازاء حروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال كما صرح به العلامة
ابن ابي شريف في حاشيته على المحلي وخرج بالمفرد المركب وهو ما دل
جزؤه على جزء معناه ككلام زيد وزاد ابن مالك في تعريفها في التسهيل
مستقل لاخراج ابعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة
ويا النسب وتا التانيث والف المفاعلة فانها ليست بكلمات لعدم
استقلالها واسقطه المص كغيره ولعله لما جنح اليه الرضي من انها
مع ما هي

مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فجعل
الاعراب على اخره كالمركب المزجي واسقط ايضا من التعريف الوضع
المخرج للمهمل للاستغنا عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى
لا غير لكن خالف في تعريف الكلام فعبر باللفظ دون القول واثر القول
على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ اذ اللفظ يصدق
عليه وعلى غيره والقول وان اطلق على غير اللفظ من الراي والا عتقاد
بطريق الاشتراك فالمراد به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك
فاستعماله في الحد اولى وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه
والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الطبع الوضع ومن
قدم الكلام فلانه اهم اذ به يقع التفاهم والتخاطب والكلام في الكلمة
كما قال الرضي لماهية الجنس من حيث هي من غير دلالة على قلة ولا
كثرة فلا تنافي التا التي للوحدة والفايدة في ملاحظة التاء في مقام
التعريف التنبيه من اول الامر على ان الكلمة لا تصدق على افرادها
الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قايم مثلا
انه كلمة وهي بالاستقرا والقسمة العقلية ثلاثة اسم وفعل
وحرف لا رابع لها لان علما هذا الفن تتبعوا الفاظ العرب فلم يجدوا
غيرها ولان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها اولا الثاني الحرف
والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الثاني الاسم ه
والاول الفعل وتقسيمها الى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي الى
جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس ومن جعلها
اقساما للكلام او للكلم فهو من تقسيم الكل الى اجزايه كانقسام

السكنجبين الي خل وعسل وعلامة الاول صدق اسم المقسوم علي
كل من اقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق بينهما وقدم الاسم
في الذكر للاخبار به وعنه واتبعه بالفعل للاخبار به لا عنه واخر
الحرف لعدمهما فيه ولكل من الاقسام الثلاثة علامات وكذا
حدود يعرف ويتميز بها عن قسيميه واثر التمييز بالعلامة علي
الحد وان كان الحد اضبط لاطراده وانعكاسه بخلافها اذ لا تنعكس
تسهيلا علي المبتدي فقال **فاما الاسم** وهو ما دل علي معني
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا **فيعرف** اي فيتميز
عن قسيميه **بال** المعرفة من اوله **كالرجل** اذ هي المتبادرة عند
الاطلاق حتي اذا اريد غيرها قيدت فيقال ال الموصولة او الزايدة
واختصت به لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل
ذلك الاسم ومراده به ما يمكن دخوله ال عليه كما مثل لان كثيرا
من الاسما لا يدخلها ال كالمضمرات والمبهمات واكثر الاعلام
ويجوز ان يراد بال ما هو اعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزايدة
وكل منهما من خواص الاسم ايضا وذلك لموافقتها ال المعرفة صورة
وحكما ويحمل دخول الموصولة علي المضارع علي انه ضروة او شاذ
بل قال الجرجاني انه خطا باجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه
هنا وفي الشذور ولكن الاول هو مقتضي كلامه في الاوضح والجامع
وتعبيره بال اولي من تعبير من عبر بالالف واللام اذ لا يقال في هل
الهاو اللام ولا في بل البا واللام وتعبير غيره باداة التعريف احسن من
تعبيره بال لشموله لال واللام علي قول من يرا ها وحدها هي المعرفة

باللام



ولام بدلها علي لغة حمير كقوله عليه السلام ليس من امبر امصيام
في امسفر ويعرف ايضا من اخره **بالتنوين** وهو نون تثبت
لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة واقسامه المختصة بالاسم
اربعة احدها تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف
ما عدا الجمع بالف وتا اشعارا ببقايه علي اصالته بحيث لم يشبه الحرف
فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك **كرجل** ورجال الثاني تنوين
التنكير وهو اللاحق لبعض الاسما المبنية اشعارا بان المراد به غير
معين وهو معني قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في
باب اسم الفعل كصه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه الثالث
تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتا كمسلمات سمي بذلك لان
العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم الرابع تنوين
العوض وهو اللاحق لاذ وكل وبعض واي عوضا عن مضافها اذا م
حذف نحو وانتم حينيذ تنظرون وكل في فلك تلك الرسل فضلنا
بعضهم علي بعض ايا ما تدعوا وللجمع المتناهي المعتل اللام اذا حذفت
ياوه كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن اليا المحذوفة علي
الصحيح واما التنوين اللاحق لروي البيت وهو الحرف الذي يعزي
له القصيدة وللاعاريض المقفاة والمصرعة فتسميته تنوينا مجاز
لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته ال وثبوته خطا ووقفا
وحذفه في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في
نكت الحاجبية والمص في الاوضح فلا يرد علي اطلاقه هنا وقد انهي
ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام التنوين الي عشرة وجمعها بعضهم

اقسام تنوينهم عشر عليك بها ٭ فان تقسيمها من خير ما حرزا ٭
مكن وعوض وقابل والمنكر زد ٭ رنم او احك اضطرار غال وما همزا ٭
ويعرف ايضا بالحديث عنه اي الاسناد اليه وهو ان يضم اليه ما تتم
به الفايدة كتا ضربت بتثليثها بالحركات فانها اسم لانك قد حدثت
عنها بالضرب وكمن وضرب من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض
فان قيل اذا كانا اسمين فكيف اخبرت عن الاول بانه حرف وعن الثاني
بانه فعل وهل هذا الا تناقض قلت قال الرضي ليس المراد انهما
في هذا التركيب حرف وفعل بل المراد انهما اذا استعملا فيما وضعا
له كخرجت من الكوفة وضرب زيد كانا من حرفا وضرب فعلا على ان
جماعة منهم ابن مالك اعتبروا في الاسناد الى القول اسنادا ما لمعنا
ليخرج ما اسند اليه ما لفظه كالمثالين المذكورين واما اسناد
خير الى تسمع في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فاول وهو
اي الاسم بعد التركيب ضربان احدهما معرب وهو الاصل في
الاسما اي الغالب ولهذا قدمه ويسمى متمكنا وكذا المكن ان انصرف
وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا
يميزها الا الاعراب بخلاف الفعل اذ يمكن ازالتها بغيره والمعرب
مشتق من الاعراب فينبغي الكلام عليه اولا اذ معرفة المشتق
موقوفة على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البيان والتغيير
والتحسين يقال اعرب الرجل عن حاجته اذا ابان عنها واعربت
معدة البعير اذا تغيرت لفساد وجارية عروبة اي حسنا واصطلاحا
على القول بانه لفظي اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في اخر الكلمة

اوما

او ما نزل منزلته وعليه المص في الاوضح والشذور وعلى القول بانه
معنوي تغيير اواخر الكلم او ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة
عليها لفظا او تقديرا وعليه كثير من المتاخرين وهو ظاهر تعريفه
للمعرب بقوله وهو ما اي الذي او شي يتغير هيئة اخره لفظا
او تقديرا بسبب جنس العوامل المختلفة المقتضية رفعا ونصبا
او جرا الداخلة عليه لفظا او تقديرا وذلك كزيد وموسى فقوله ما
يتغير كالجنس للمعرب فدخل فيه التغيير الكاين في الاوايل والاواسط
وخرج بقوله اخره تغيير الاوايل والاواسط والمراد بالاخر ما كان اخرا
حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد وقوله لفظا او تقديرا اشارة الى
ان المعرب نوعان لفظي وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد وتقديري
وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتى وغلامي ومنه نحو القاضي رفعا وجرا
وجمع المذكر السالم المضاف الى يا المتكلم رفعا كمسلمي وكذا الاسما
الستة والجمع المذكور مطلقا والمثنى رفعا اذا اضيف الى كلمة اولها
ساكن نحو جا ابو الحسن ومسلمو القوم وصالحا القوم رفعا
نبه عليه السيد في حاشيته وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل
ما تغير اخره لا بسبب العوامل بل بسبب غيرها كالاتباع والنقل
والحكاية والتقا الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى ان
اخر المعرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطا عليه
سوا تقدم عليه كضربت زيدا ام تاخر كزيدا ضربت ولا فرق
في ذلك بين ان يكون العامل ملفوظا به كما مر او مقدرا كما في
بكم درهما اشتريت اذ التقدير بكم من درهم ولهذا قلت

العوامل صح

ثانيه لفظا او تقديرا والعوامل جمع عامل وهو ما اثر في اخر الكلمة من
اسم او فعل او حرف والاصل فيه ان يكون من الفعل ثم الحرف ثم الاسم
ولا يوثر العامل اثرين في محل واحد ولا يجتمع عاملان في معمول واحد
ولا يمتنع ان يكون له معمولات والاصل تخالفه مع المعمول في النوع فان
كانا من نوع واحد فلمشابهته العامل ما لا يكون من نوع المعمول والصحيح
في الاعراب انه زايد علي ماهية الكلمة ومقارن للوضع وقيل انه جزء
منها والثاني مبني وهو ما كان بخلافه اي المعرب ما لم يتغير اخره
بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال وهو بضده لكان اولي لان الاعرا ب
ضد البنا والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك
وهو مشتق من البنا وهو لغة وضع الشي علي شي اخر علي صفة يراد
بها الثبوت واصطلاحا علي القول بانه لفظي ما جي به لا لبيان مقتضي
العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخليصا
من سكونين وعلي القول بانه معنوي لزوم اخر الكلمة حالة واحدة م
لغير عامل ولا اعتلال وعليه المص في شرح الشذور وظاهر عبارة المتن
تقتضيه وانما يبني الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه
في الوضع او المعني او في الاستعمال فلو عارض شبه الحرف ما يقتضي
الاعراب استصحب لانه الاصل في الاسم وانما لم يعرب الحرف عند
مشابهته الاسم كما بني الاسم لمشابهته لعدم المقتضي لاعرابه
اذ لا تعتوره المعاني حتي يعرب لبيان ما اريد منها تنبيه اختلف
في الاسما قبل التركيب فقيل مبنية لوجود الشبه الاهمالي فيها لانها
لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك وقيل معربة حكما وقيل
موقوفة

موقوفة لعدم مقتضي الاعراب وسبب البنا وهذا هو المثبت
للواسطة واعلم ان المبني علي اربعة اقسام مبني علي الفتح ومبني
علي الكسر ومبني علي الضم ومبني علي السكون وقدم ما كان مبنيا
علي الحركات جريا علي العادة في تقديمها وان كان الانسب تقديم السكون
لاصالته في البنا وخص الكسر بالتقديم لانه الاصل في تحريك البنا
واليه اشار بالمثال في قوله كهولا في لزوم الكسر في الاحوال الثلاثة
وهي من اسما الاشارة والها فيه للتنبيه وكلها مبنية الاذين وتين
علي قول لتضمنها معني الاشارة فانها من معاني الحروف وان لم يوضع
لها حرف يودي به كما وضع للتمني والترجي وانما كان موجب البنا لان
حق الاسم ان يدل علي معني في نفسه فقط فاذا وجد مع ذلك قد دل علي
معني في غيره كان مشبها للحرف في ذلك اذ الدلالة علي معني في الغير انما هي
من شان الحروف وبني علي الكسر للتخلص من التقا الساكنين بالحركة م
الاصلية في ذلك واتي بكاف التشبيه مع حرف العطف في قوله وكذا حذام
وامس في لغة الحجاز للاشارة الي ان المبني علي الكسر نوعان متفق
علي بنايه كهولاء وقدم ومختلف فيه كحذام وامس فاما حذام ونحوه
مما هو علي وزن فعال بفتح اوله علما لمونث كوبار اسم لقبيلة وظفار
اسم لبلدة وسكاب اسم لفرس وسجاح بمهملة اسم للكذابة التي ادعت
النبوة فاهل الحجاز يبنونه علي الكسر مطلقا قيل تشبيها له بفعال
الدالة علي الامر قال الشاعر اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
واكثر بني تميم يوافقهم في كل ما ختم برا فيبنيه علي الكسر مطلقا
ويعرب غيره اعراب ما لا ينصرف وغير الاكثر منهم ذهب الي الاعراب مطلقا

اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعله عند سيبويه وللعلمية
والتانيث المعنوي عند المبرد قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الي العدل الا اذا
لم يوجد سبب غيره وقد امكن اعتبار التانيث فلا وجه لتكلف غيره
وقد جمع الاعشي بين اللغتين التميميتين في قوله ٭ ومر دهر علي وبار
فهلكت جهرة وبار ٭ فبني وبار الاول علي الكسر واعرب الثاني واما
امس فاهل الحجاز يبنونه علي الكسر مطلقا اذا اريد به يوم معين ولم
يضف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر وعلة بنايه تضمينه لام التعريف
وبني علي الحركة ليعلم ان له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل
في التخلص من التقا الساكنين واما بنو تميم فمنهم من اعربه اعراب
ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الامس واكثرهم يخص ذلك
بحالة الرفع ويبنيه علي الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشروط
المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعمل المجرد المراد به
معين ظرفا فمبني اجماعا كذا في الاوضح واشار الي القسم الثاني بقوله
واحد عشر واخواته من ثلاثة عشر الي تسعة عشر بتذكير العشرة في
المذكر وتانيثها في المونث وعكس ذلك فيما دونها في لزوم الفتح
في الاحوال الثلاثة وكلها مبنية علي الفتح صدرا وعجزا اما الاول فلافتقاره
الي الثاني واما الثاني فلتضمنه معني الحرف اي الواو لان احد عشر مثلا
احد وعشر ثم حذفت الواو قصدا لمزج الاسمين وجعلهما اسما واحدا
وكان البنا علي الحركة لما مر وكانت فتحة قصد التخفيف الثقل الحاصل
بالتركيب وانما لم يمزج الاسمان في نحو لا رجل ولا امراة لان الاحد
والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف لا رجل وامراة

واما



واما اثنا عشرة واثنتا عشرة فلا يبني الصدر منهما لوقوع العجز
فيهما موقع النون فكما ان الاعراب مع النون ثابت اثبت مع الواقع
موقعهما وترك المص استثناوه احالة علي ما ياتي من انه يعرب اعراب
المثني وبني العجز فيهما لتضمنه حرف العطف واشار الي الثالث بقوله
وكقبل وبعد واخواتهما كالجهات الست وحسب واول ودون في لزوم
الضم بشرط اذا حذف لفظ المضاف اليه ونوي معناه دون لفظه نحو
لله الامر من قبل ومن بعد بالضم في قراة السبع اي من قبل الغلب ومن
بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوي معناه فبنيا لذلك بخلاف ما اذا
صرح بالمضاف اليه كجيتك قبل زيد وبعده او حذف ونوي ثبوت
لفظه كقوله ٭ ومن قبل نادي كل مولي قرابة ٭ او حذف ولم ينو شي اصلا
كقوله ٭ فساغ لي الشراب وكنت قبلا ٭ اكاد اغص بالماء الفرات ٭
فانهما في ثلاثة مواضع هذه الثلاثة احوال يعربان كما يفهم ذلك من
كلامه نصبا علي الظرفية او خفضا بمن لكن بترك التنوين في الحالة
الثانية مراعاة للاضافة وبوجوبه في الثالثة لزوال ما يعارضه في
اللفظ والتقدير اذ هما في هذه الحالة نكرتان والتنوين فيهما للتمكن
وانما اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا
علي مقتضي الاصل وهو الاعراب وبنيا عند وجود الشرط المذكور
لمشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معني الاضافة الذي هو معني
الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الابهام
وقيل لشبههما بحرف الجواب في الاستغنا بهما عن لفظ ما بعدها
وبنيا علي الحركة لما مر وكانت ضمة جبرا باقوي الحركات لما لحقهما

تمام فما عطفت هوى عليه العواطف ٭

من الوصف بحذف المضاف اليه مع ان معناه مقصودا وليتكمل لهما جميع
الحركات لانهما في حال الاعراب اما مجروران بمن او منصوبان اولتخالف
حركة بنايهما حركة اعرابهما ومثلهما في جميع ما قدمناه اسما الجهات
وما عطف عليها مما مر وتسمي هذه الظروف غايات لصيرورتها
بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا تنبيه الحق بهذه
الظروف في البنا والاعراب لفظة غير الواقعة بعد لا اوليس كما في
قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اي ليس المقبوض غيرها فاضمر
اسم ليس فيها وحذف ما اضيف اليه غير ونوي معناه فبنيت علي
الضم لمشاركتها لها في الابهام وتقييد المص في الاوضح غير بالواقعة
بعد ليس يقتضي ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح
به في شرح الشذور وقال في المغني وقولهم لا غير لحن والظاهر
انه لا فرق بين المنفية بليس او بلا اذ الحكم ثابت لها علي كلا الامرين
كما نص عليه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية
وتابعه علي ذلك شارحو كلامه ومنهم المحققون وقد سمع
وقوع غير بعد لا انشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل
قوله جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال
فيعمل به من غير توقف فما وقع في المغني وشرح الشذور لا يغتر به
واشار الي الرابع بقوله **وكمن وكم في لزوم السكون** في الاحوال الثلاثة
ولا فرق في من بين ان تكون استفهامية او شرطية او موصولة او
نكرة موصوفة ولا في كم بين ان تكون استفهامية بمعني اي عدد
او خبرية بمعني عدد كثير وبنيت من في الجميع لشبهها بالحرف في
الوضع

7

الوضع او في المعني فيما اذا كانت شرطية او استفهامية وفي الافتقار
فيما اذا كانت موصولة او موصوفة وبنيت كم في الحالتين لشبهها
بالحرف في الوضع او في المعني ولما كان تاخيره للسكون يوهم انه خلاف
الاصل اشار الي رفع هذا التوهم بقوله **وهو اصل البنا** لخفته وثقل
البنا واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه الا لسبب
كالتقا الساكنين في نحو امس وكون الكلمة علي حرف واحد كبعض
المضمرات وكونها عرضة لان يبتدا بها كلام الابتدا وكونها لها اصل
في التمكين كاول وشبهها بالمعرب كضرب فانه مشابه المضارع في وقوعه
صفة وصلة وشرطا وخبرا وحالا ومن اجل ان الاصل في البنا السكون
دخل في الكلم الثلاث كهل وقم وكم ولما كان الفتح اقرب الحركات الي السكون
لحصوله بادني فتح الفم دخل ايضا في الكلم الثلاث كسوف وقام واين
ولما كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم لخفتهما دون
الفعل لثقله **واما الفعل** وهو ما دل علي معني في نفسه واقترن باحد
الازمنة الثلاثة وضعا **فثلاثة اقسام** عند جمهور البصريين وقسمان
عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء علي انه مقتطع من المضارع
فهو عندهم معرب بلام الامر مقدرة وانتصر لهم المص في المغني وقواه وانما
كانت الافعال ثلاثة لانحصار الزمان في ذلك لان الفعل الذي هو الحدث
اما متقدم عن زمان الاخبار او مقارن له او متاخر عنه فالاول هو الماضي
والثاني الحال والثالث الاستقبال وقال ابن الخباز الدليل علي ان الازمنة
ثلاثة قوله تعالي له ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك وقول زهير
واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي **ماض** وهو

مادل علي وضعا علي حدث وزمان انقضي وسمي ماضيا باعتبار
زمانه المستفاد منه وقدمه علي فعل الامر لانه جا علي الاصل اذ
هو متفق علي بنائه ولانه علامته مفردة وقدمهما علي المضارع
لانهما قد يكونان مجردين والمضارع لا يكون الا بالزيادة والمزيد فيه
فرع عن المجرد وعكس في الاوضح فقدم المضارع لانه لما شابه الاسم
قوي وشرف واخر الماضي لتاخره في الوجود لانه مسبوق بالحال
والاستقبال ولزم علي هذا توسط الامر ويعرف اي يتميز عن قسيميه
بتا التانيث الساكنة الدالة علي تانيث فاعله وتلحقه متصرفا
كان او جامدا الا في فعل التعجب وحبذا في المدح فلا يقال حبت ذا
وافعال الاستثنا وكفي في قولهم كفي بهند ولا يقدح ذلك في كونها
افعالا ماضية لان العرب التزمت تذكير فاعلها وانما اختصت التا
به للفرق بين تا الافعال وتا الاسما ولم يعكس لئلا يفضي ثقل الحركة
الي ثقل الفعل والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحركها لعارض كان
يلاقيها ساكن فحينيذ تكسر نحو قالت امراة العزيز او تضم نحو وقالت
اخرج عليهن ولهذا قال المراد ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقا الساكنين
لعروضهما وخرج بالساكنة المتحركة فانها تدخل علي الاسم كقايمة وعلي
الحرف كربت وثمت الا ان حركتها في الاسم اعراب نحو لا حول ولا قوة واما
قولهم ربت وثمت بالسكون علي قلة حيث دخلت علي الحرف فلا يرد علي
اطلاقه لعدم دلالتها علي تانيث الفاعل بل هي في ذلك مثل التانيث اللفظ
والمص وان اطلق التانيث فالمراد به تانيث المعني كما اشرنا اليه اذ
هو المتبادر علي الاطلاق ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه
فقال

حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد تكون في الاسم حركة بناء



فقال وبناوه علي الفتح لفظا وتقديرا ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا
او سداسيا ولا يزيد علي ذلك وبني علي الحركة لمشابهته المضارع فيما
مر والاسم بوقوعه موقعه وخص بالفتحة طلبا للخفة الا اذا كان مع
واو الجماعة فيضم اخره ضمة بنا كضربوا للمناسبة واما نحو دعوا واشتروا
ففيه اعلال معروف او كان مع الضمير المرفوع المتحرك فيسكن اخره لزوما
تسكين بنا كضربت بتثليث التا كراهة توالي اربع متحركات فيما هو
كالكلمة الواحدة اذ الفاعل كجزء من فعله وخرج بالمرفوع المنصوب
وبالمتحرك الساكن غير الواو ففي هاتين الحالتين يبني علي الفتح كما
اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثني منه وذهب بعضهم الي
بنايه علي الفتح مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم
عارضان اوجبهما ما مر وعليه المص في الاوضح وعبارة المتن كالشرح ع
توهم ان الماضي مع واو الجماعة مبني علي الفتح وليس كذلك فقد صرحوا علي الضم صح
عند الكلام علي القاب البنا ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر وقد مر
ذلك ومنه اي من الماضي نعم وبيس لقبولهما التا المذكورة في الحديث
من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت وفيه ايضا واعوذ بك من الخيانة فانها
بيست البطانة وكذا عسي وليس لقبولهما التا ايضا نحو عست
هند ان تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضماير الرفع نحو
ليسوا سوا لست عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم والحكم علي هذه
الاربعة بالفعلية انما هو في القول الاصح اي الصحيح وقيل ان نعم
وبيس اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم ما هي بنعم الولد
ونعم السير علي بيس العير واجيب بان مدخول حرف الجر محذوف

اي بمقول فيه نعم الولد وعلي غير مقول فيه بيس العير وسياتي في باب الفاعل
الكلام علي مرفوعيهما علي هذا القول وقيل ان عسي وليس حرفان
الاول حرف ترج كلعل والثاني حرف نفي كما النافية لعدم دلالتهما
علي الحدث والزمان ولان افادة معناهما متوقفة علي غيرهما كساير
الحروف واجيب بمنع الاول ولو سلم فعدم دلالتهما ذلك عارض وبان
توقف افادة معناهما علي ذكر المتعلق بهما بعدهما انما هو لشبههما
بالحرف في عدم التصرف فلما شابهاه اعطيا حكمه في التوقف المذكور
اذ بعض الكلمات قد يعطي حكم بعض اخر لمشابهته بينهما كالمضارع
واشار الي القسم الثاني من اقسام الفعل بقوله **وامر** وهو مستقبل ابدا
اذ المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل **ويعرف** اي يتميز عن
قسيميه **بدلالته علي الطلب** اي بنفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو
لا تضرب فان الدلالة علي الطلب وان فهمت منه فهي بواسطة حرف
النهي الذي هو طلب الترك ولابد **مع** ذلك من **قبول يا المخاطبة** نحو كلي
واشربي وقري عينا او نون التوكيد كاقبلن والمراد بيا المخاطبة يا ه
الفاعلية وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور فلو دلت الكلمة علي
الطلب ولم تقبل اليا والنون فهي اسم فعل كنزالي او مصدر كضربا زيدا
او حرف نحو كلا اي انته او قبلتهما ولكن لم تدل علي الطلب فهي
فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد
فانه ليس امرا علي الاصح بل هو علي صورته وانما قال يا المخاطبة
ولم يقل يا المتكلم لان هذه تكون في الاسم والفعل والحرف نحو من بي
اخي فاكرمني ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال

وبناوه

علي الحدث والزمان صح
بالحرف صح

وامر

9

**وبناوه علي السكون** اذا كان صحيح الاخر ولم يتصل به ضمير تثنية
ولا ضمير جمع ولا ضمير المونثة المخاطبة **كاضرب** وانطلق واستخرج
اذ مضارعه يجزم بالسكون **الا المعتل** وهو ما اخره واو والف او ياء
**فعلي حذف اخره** بناوه وهو حرف العلة لكن بشرط ان لا يتصل به ما تقدم
او نون النسوة **كاغزو واخش وارم** اذ مضارعه يجزم بحذف اخره
فاغز مبني علي حذف الواو واخش مبني علي حذف الالف وارم مبني علي
حذف اليا لان مضارعها مثلها **و** الا **نحو قوما** مما هو صحيح الاخر واتصل
به ضمير تثنية **و نحو قوموا** مما اتصل به ضمير الجماعة **و نحو قومي** مما
اتصل به ضمير المونثة المخاطبة **فعلي حذف النون** بناوه اذ مضارعه
المتصل به ذلك يجزم بحذفها ومثله في البنا المذكور المعتل المتصل به
نحو اغزوا واغزوا واغزي وان اتصل بالمعتل نون النسوة بني علي
السكون نحو اغزين وارمين واخشين كالصحيح المتصلة به النون المذكورة
نحو قمن واقعدن واعلم ان المص لو قال كما في الاوضح وبناوه علي ما يجزم
به مضارعه لكان احسن لما ذكر ان للماضي ثلاثة احوال اراد ان يذكر
بالتنصيص ان للامر كذلك **ومنه** اي من فعل الامر **هلم فيه لغة** بني
**تميم** الملحقين بها الضماير بحسب من هي مسندة اليه نحو هلم يا زيد
وهلمي يا هند وهلموا يا زيدون وهلممن يا هندات واما اهل الحجاز
فهي عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة ولا يختلف بحسب من اسند
اليه وبلغتهم جا التنزيل نحو قوله تعالي قل هلم شهداكم والقايلين
لاخوانهم هلم الينا **و** كذا **هات** بكسر التا ما لم يتصل به ضمير جماعة
المذكورين فيضم نحو هاتوا **و تعال** بفتح اللام لا غير **في الاصح** اي
المذكرين

في

الصحيح لدلالتهما علي الطلب وقبولهما مع ذلك يا المخاطبة كهاتي وتعالي
فان اردت بهما مذكرا كان بناوهما علي حذف حرف العلة فتقول هات
وتعال كارم واخش وان امرت بهما مونثا كان بناوهما علي حذف النون
فتقول هاتي وتعالي كارمي واخشي اذ بنا الامر علي ما يجزم به مضارعه
وقيل انهما اسما فعلين واشار الي القسم الثالث بقوله **ومضارع** وهو
ما دل وضعا علي حدث وزمان غير منقض حاضرا كان او مستقبلا وسمي
مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في ان كلا منهما
يطرا عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب علي صيغة واحدة ه
وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة علي
الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلي المضارع يميزها غيره ايضا كان الاسم
اشد احتياجا الي الاعراب من المضارع فجعل الاعراب اصلا فيه فرعا
في المضارع وما قيل من ان العلة في التسمية مشابهته للاسم في الابهام
والتخصيص وقبول لام الابتدا والجريان علي حركات اسم الفاعل ه
وسكناته فرده ابن مالك في شرح التسهيل **ويعرف** اي يميز
عن قسيميه **بلم** اي بدخولها عليه نحو لم يلد ولم يولد ومما يميز
به دخول حرف التنفيس عليه كسوف وكذا دخول اللام ولا الطالبتين
وانما اقتصر المص علي لم كابن مالك في الفيته لان لها امتزاجا بالفعل
بتغيير معناه الي الماضي حتي صارت كجزيه قاله الرضي **وافتتاحه**
بالرفع علي الابتدا كما هو قضية كلامه في الشرح يكون **بحرف** واحد
زايد **من** احرف **نايت** اي بعدت او انيت اي ادركت **نحو** قولك
**نقوم واقوم ويقوم** زيد **وتقوم** يا عمرو ولم يذكر هذه الاحرف

ليعرف



ليعرف بها المضارع لوجودها في اول الماضي وانما ذكرها تمهيدا للحكم
الذي بعدها كما سياتي ومن النحاة من جعل افتتاحه باحدها من
علاماته ايضا وهو ظاهر كلام المص بل قيل ان التمييز بها اولي من
التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه ولا اتصالها به والتنصيص علي جميع
امثلته بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك في التسهيل وعليه فيشترط
في الهمزة ان تكون للمتكلم وحده وفي النون ان تكون للمتكلم ومعه غيره
او المعظم نفسه ولو ادعا وفي اليا ان تكون للغايب المذكر مطلقا
او لجمع الغايبات وفي التا ان تكون للمخاطب مطلقا او للغايبة او للغا يبتين
وبهذا ظهر ان التعبير بانيت انسب بالقسمة التضعيفية من
التعبير بنايت والحكم الذي اشرنا اليه فيما مر هو قوله **ويضم اوله** اي
المضارع اي الحرف المفتتح به **ان كان ماضيه رباعيا** سوا كان كل حروفه
اصولا **كيدحرج** ماضيه دحرج ام بعضها زايدا كيجيب **ويكرم** اذ ما
ضيهما اجاب واكرم والهمزة فيهما زايدة لان وزنهما افعل **ويفتح** اوله
**في غيره** اي غير المضارع الذي ماضيه رباعي بان كان ماضيه ثلاثيا
كيضرب اذ ماضيه ضرب ولا يكون الا اصلي الحروف او خماسيا او سداسيا
كينطلق **ويستخرج** اذ ماضيهما انطلق واستخرج ولا يكون الا مزيدا
فيهما ومن الخماسي نحو خصم وقتل بالتشديد فان اصلهما
اختصم واقتتل ادغمت التا فيما بعدها وحذفت الهمزة ولهذا
فتح حرف المضارعة منهما ويستثني من كلامه نحو اخال فان الهمزة
منه مكسورة علي الافصح وكذا نحو اهريق واسطيع فان الهمزة
فيهما مضمومة مع ان ماضيهما وهو اهرق واسطاع ليس

بر باعي وقد يقال بانهما من الشواذ فلا استثنا او بان الها والسين
زايدتان علي خلاف القياس مكانهما علي اربعة احرف تقديرا ويسكن
اخره تسكين بنا علي الاصح ان كان مع نون النسوة نحو والمطلقات
يتربصن والا ان يعفون وبني الفعل معها رجوعا الي الاصل من
بنا الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لاعرابه باتصاله بالنون
التي لا تتصل الا بالفعل وبني علي السكون لانه الاصل في البنا كما
مر وحملا علي الماضي المتصل بها واذا دخل عليه عامل نحو لم يضربن
اولن يضربن لم يوثر فيه لفظا والي ذلك اشار بعضهم ملغزا حين قال
وما ناصب للفعل او جازم له ولا حكم للاعراب فيه بشاهد
ووزن يعفون يفعلن والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون
ضمير النسوة لا نون الرفع بخلاف نحو الرجال يعفون فان الواو فيه
ضمير الجماعة ولام الكلمة محذوفة والنون علامة الرفع والفعل معها
معرب واصله يعفوون بواوين اولاهما لام الكلمة فاستثقلت
الضمة علي واو قبلها ضمة فحذفت فالتقا ساكنان فحذفت الواو الاولي
فبقي يعفون علي وزن يفعون وخصت الاولي بالحذف لانها جزء
كلمة ولانها اخر الفعل ولانها لا تدل علي معني بخلاف الثانية ولذلك
حذفوا لام الكلمة نحو قاض وغاز دون التنوين لانه كلمة مستقلة
ولا يوصف بانه اخر وجي به لمعني وكما يسكن مع نون النسوة
يسكن مع نون الذكور كقوله ويرجعن من دارين بجر الحقايب
فلو عبر بنون الجمع لكان اولي ولصدق عموم قوله فيما بعد ويعرب
فيما عدا ذلك ويفتح اخره فتحة بنا ان كان مع نون التوكيد خفيفة
كانت

كانت او ثقيلة المباشرة وهي المتصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا
هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن مالك وطايفة وعلة البنا عندهم
تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل انه لو فصل بين الفعل والنون
فاصل لم يحكم ببنايه لانهم لا يركبون ثلاثة اشيا ومعني مباشرتها
له تقديرا ان لا ينوي هناك فاصل وذهب قوم الي البنا مطلقا لان
النون لما لحقته اكدت فيه الفعلية وردته الي اصله من البنا وذهب
جمع الي الاعراب مطلقا والاصح الاول ولم يقيد نون النسوة بما
قيد به نون التوكيد لانها لا تكون الا مباشرة بخلاف الموكدة فانها
تكون مباشرة نحو لينبذن بالبنا للمفعول وقد لا تكون كما سياتي
ويعرب اي المضارع في ما عدا ذلك المتقدم وهو ما اذا عري عن
النونين نحو يقوم زيد وما اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا
او تقديرا وان اتصلت به لفظا بان فصل بينه وبينها فاصل
حسيا كان او مقدرا فالاول نحو ولا تتبعان اصله قبل التوكيد والنهي
تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد
بالنون الثقيلة فالتقا ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يجز حذف
الالف ليلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها
فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف
لتبلون مضارع بلا يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور
اصله قبل التوكيد لتبلوون بواوين اولاهما لام الكلمة تحرك حرف العلة
وانفتح ما قبله فقلبت الفا ثم حذف الالف لالتقا الساكنين فصار
.. لتبلون ثم اكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لاستثقال

نايب

توالي الامثال فالتقا ساكنان الواو والتي هي فاعل والنون المدغمة وتعذر
حذف احدهما فتحركت الواو بحركة مجانسة وهي الضمة لتدل على المحذوف
فصار لتبلون على وزن تعفون فاما ترين اصله قبل التوكيد ترايين
فنقلت حركة الهمزة الي ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح
الرا وكسر اليا الاولي واسكان الثانية فتحركت اليا وانفتح ما قبلها
فقلبت الفا ثم حذفت لالتقا الساكنين ثم دخل الجازم فحذف نون
الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقا ساكنين يا المخاطبة والنون
المدغمة فحركت اليا بحركة مجانسة لها لتدل علي المحذوف فصار ترين
علي وزن تفين والثاني نحو ولا يصدنك اصله قبل التوكيد يصدونك
فدخل الجازم حذف نون الرفع ثم اكد بالنون فالتقي ساكنان الواو
والنون المدغمة فحذفت الواو ولا عتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها
وقوله في الشرح اصله قبل دخول الجازم يصدوننك فلما دخل الجازم
حذف نون الرفع انما ياتي علي شذوذ وهو تاكيد الفعل الخالي عن الطلب
وقد تبين بما قررنا ان الفعل في هذه الامثلة ماعدا الثاني منها معرب
لفظا اذ الاعراب فيها ظاهر اذ هو بحذف النون للجازم فما وقع في الاوضح
من انه معرب في الاول والثالث تقديرا كالثاني وهو اي لتبلون سهو
وانما لم يبن فيها علي الاصح لانتفا تركبه لانهم لا يركبون ثلاثة اشيا
فيجعلونها كشي واحد والضابط في ذلك ان ما كان من المضارع رفعه
بالضمة اذا اكد بالنون بني علي الفتح وما كان رفعه بثبوت النون
اذا اكد بالنون بقي علي اعرابه لفظا او تقديرا لعدم مباشرتها له وانما
بني مع عدم مباشرتها له في نحو هل تضربنان يا هندات لوجود
المقتضي



المقتضي لبنايه وهو نون النسوة وهو ظاهر وانما قدم المصرح حالة
بنايه علي اعرابه لانه الاصل فيه واما الحرف وهو ما دل علي معني في
غيره فقط فيعرف اي يميز عن قسيميه بان لا يقبل شيا من علامات
الاسم المتقدمة ولا غيرها ولا شيا من علامات الفعل المتقدمة ولا
غيرها فحينئذ يمتنع كونه واحدا منهما فيتعين كونه حرفا اذ لا يخرج
عن ذلك كما دل عليه الاستقرا نحو هل من حروف الاستفهام فتدخل
علي الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيزها فعل اما اذا كان
فتختص بالفعل فلا منافاة حينئذ بين ما ذكروه هنا وبين قولهم في
باب الاشتغال من انه يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل
كهل والعلة في ذلك ما قاله الرضي وغيره لك من ان اصلها ان تكون
بمعني قد كما في هل اتي علي الانسان وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها
لما تطفلت علي همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها
بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في حيزها لانها اذا راته في حيزها تذكرت
عهودا بالحمي وحنت الي الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق
الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة وبل من حروف
العطف ومعناها الاضراب والحرف ليس منه مهما لعود الضمير عليها
في نحو مهما تاتنا به من اية والضمير لا يعود الا علي الاسما وقيل انه
حرف ولا اذما بل هي ظرف زمان بمنزلة متي فاذا قلت اذما تقم اقم
فمعناه متي تقم اقم ويدل علي اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما
والاصل بقاء الشي علي ما كان عليه وقيل انها حرف بمنزلة ان الشرطية
وان المعني في المثال ان تقم اقم وهو الاصح كما هو في الاوضح واجيب

عما تقدم ان اذ قد سلب منها معناها الاصلي بعد دخول ما بدليل انها
كانت للماضي فصارت للمستقبل واستعملت مع ما الزايدة استعمال
ان فكانت حرفا وفي الشرح وفيه نظر قلت ولعل وجه النظر انه لا يلزم
من تغيير زمانها انسلاخها عن الاسمية الي الحرفية بدليل ان المضارع
موضوع للحال اوله وللاستقبال فاذا دخلت عليه لم قلبت معناه
الي المضي ولم يخرج لفظه عن كونه مضارعا بل منه **ما المصدرية**
وهي المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر نحو ودوا ما عنتم اي عنتكم
وقيل انها اسم **ولما الرابطة** اي لوجود شي بشي وهي عند سيبويه
حرف وجود لوجود وقيل انها ظرف فقال ابن جني بمعني حين وقال ابن
مالك بمعني اذ وفيه معني الشرط واستظهره المص في المغني وعلله
بانها مختصة بالماضي والاضافة الي الجمل كما هو شان اذ وعليه
فعاملها جوابها ورد بانها اجيبت بما النافية واذا الفجايية وما
بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ولا خلاف بينهم ان لما النافية حرف وتختص
بالمضارع وكذا لما الايجابية الا انها تدخل علي الجملة الاسمية وعلي
الماضي لفظا لا معني كما صرح به في المغني والحكم علي مهما واذما
بالاسمية وعلي ما ولما بالحرفية انما هو **علي الاصح** من القولين فيها
وقد مر ان الاصح في اذما انها حرف فقوله علي الاصح منظور فيه
بالنسبة اليها وما حكاه من الخلاف في ما المصدرية حكاه غيره وحكي
ابن خروف الاتفاق علي حرفيتها ورد علي من نقل فيها خلافا قال
في المغني والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وابو بكر
باسميتها واعلم ان الحرف ستة انواع احدها ما لا يختص بالاسما
ولا



ولا بالافعال بل يدخل علي كل منهما ولا يعمل كهل الثاني ما لا يختص
بهما ولكنه يعمل كالاحرف المشبهة بليس الثالث ما يختص بالاسما
ويعمل فيها كفي او النصب والرفع كان واخواتها الرابع ما يختص بالاسما
ولا يعمل فيها كلام التعريف الخامس ما يختص بالافعال ويعمل فيها
الجزم كلم او النصب كلن السادس ما يختص بها ولا يعمل فيها كقد والسين
وسوف **وجميع الحروف مبنية** بالاجماع لا حظ لها في الاعراب لانها
لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه
الي الاعراب ثم منها ما هو مبني علي السكون كقد ولم وما هو علي الفتح
كان وليت وما هو علي الكسر كلام الجر وبايه وما هو علي الضم كمنذ
في لغة من جر بها وقد تقدم ان الاصل في البنا السكون لما مر فاذا
جاءني مما الاصل فيه البنا مبنيا فلا يسال عن سبب بنايه لمجييه
علي الاصل ثم ان جا مبنيا علي السكون فلا يسيل ايضا عن سبب بنايه
عليه لذلك او علي حركة سيل عنه سولان لم عدل الي الحركة ولم
كانت الحركة كذا وان جاءني مما علي الاصل فيه الاعراب مبنيا علي
السكون سيل عنه سوال واحد لم بني او علي حركة سيل عنه ثلاثة
اسيلة لم بني ولم عدل الي الحركة ولم كانت الحركة فيه كذا **والكلام**
لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كذا في القاموس
واصطلاحا **لفظ** اي الملفوظ كالخلق بمعني المخلوق وهو في الاصل
مصدر بمعني الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب
اطلاق المصدر علي اسم المفعول وقد مر تعريفه ولو عبر بالقول هنا
كما في الكلمة لكان اولي لما مر وخرج به ما ليس بلفظ كالخط والاشارة

وشبههما وان كان مفيدا فانه لايسمي كلاما اصطلاحا وصح الاخراج
به وان كان جنسا لما مر **مفيدا** اي دال علي معني يحسن السكوت
من المتكلم عليه بحيث لايصير السامع منتظرا لشي اخر لان الفايدة
حيث وقعت قيدا للفظ او القول فالمراد بها الفايدة التامة اي التركيبية
لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظرهم وخرج به
ما لا فايدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمي به كبرق
ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسما فوقنا والارض تحتنا الا ان يراد
بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمي كلاما وعليه جري بعضهم واقتصاره
هنا علي ذكر المفيد كما في الاوضح مغن عن ذكر المركب اذ المفيد بالمعني
المذكور يستلزم التركيب واعتبر بعضهم في الكلام القصد ليخرج
كلام النايم ونحوه فانه عار من القصد وجري عليه في المغني والشذور
واسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم وصححه ابو حيان وتبعهم المص هنا
وفي الاوضح وما قيل في الاعتذار عن المص في عدم ذكره من ان المفيد يستلزمه
اذ حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قصدا بما تكلم به فغير مسلم
ولو سلم فيكون قصده قوله في المغني وغيره مقصودا مستدركا الا ان
يكون يقال انه من قبيل التصريح بما علم التزاما واعلم ان بين اللفظ
والافادة عموما من وجه لصدقهما علي قام زيد ونحوه وانفراد اللفظ
بصدقه علي المفرد والافادة بصدقها علي الاشارة والصور التي
يتالف منها الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة
اسما فعل واربعة اسما وجملة الشرط وجوابه او القسم وجوابه وهو
خبر ان احتمل الصدق والكذب والا فانشا والاصح انحصاره فيهما
وان

وان الجملة اعم منه **واقل ايتلافه** عند النحاة خبرا كان او انشا **من اسمين**
حقيقة كهذا زيد او حكما **كزيد قايم** فان الوصف مع مرفوعه المستتر
في حكم الاسم المفرد بدليل انه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل
مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل من ان زيدا قايم ثلاثة اسما لا اسمان
فقط كذا قيل فليتامل **او من اسم وفعل** كقام زيد ونعم العبد ولا يشترط
في جزيي الكلام ان يتلفظ بهما معا كما مثل بل قد يلفظ باحدهما دون الاخر
كاستقم وقد لا يلفظ بهما معا كالمقدر بعد نعم في جواب من قال اقام
زيد اذ الكلام هو المقدر بعدها علي الصحيح والتاليف وقوع الالفة
بين الجزيين فهو اخص من التركيب اذ هو ضم كلمة الي كلمة اخري فاكثر
فكل مولف مركب ولا عكس بالمعني اللغوي **فصل** عقده لانواع
الاعراب وعلاماته وقد تقدم معني الاعراب لغة واصطلاحا **وانواع**
**الاعراب** الذي هو جنس لها عند النحاة **اربعة** بالاستقرا وهي **رفع** بحركة
او حرف **ونصب** بذلك او بحذف وكلاهما يوجد **في** المعرب من **اسم وفعل**
فالرفع فيهما **نحو زيد يقوم** والنصب فيهما **نحو ان زيدا لن يقوم وجر**
بحركة او حرف ولا يوجد الا في **الاسم** لخفته ولان كل مجرور مخبر عنه
في المعني والمخبر عنه لا يكون الا اسما **نحو** مررت **بزيد** فزيد في المعني مخبر
عنه بانه ممرور به **وجزم** بسكون او حذف ولا يوجد الا في **فعل** وذلك
**نحو لم يقم** لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر لما فاته من
المشاركة فيه فيحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب
وقيل انما اختص به لانه لما دخل الاسم لادي وجوده الي عدمه وما
ادي وجوده الي عدمه كان باطلا وذلك ان المنون من الاسما ان جزم

فيه

التقا ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيتحرك الساكن الاول فيوتي حوم
الجزم الي عدمه وغير المنون محمول عليه وقدم الرفع لعدم استغنا الكلام
عنه كجا زيد ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون
فعلا والعمل له بالاصالة فيكون هنا معموله اصلا بالنسبة للمجرور ثم
الجر لاختصاصه بالاشرف وكون الحركات انواع الاعراب جار علي مذهب
البصريين من ان الاعراب ما يختلف به اخر المعرب لا انه اختلاف اخر
المعرب علي ما هو مذهب الكوفيين وعبر بالانواع دون الالقاب المعبر
بها بعضهم لان الاعراب عنده لفظي ولان من حق اللقب ان يصدق علي
ما لقب به كان يقال الاعراب الرفع وكذا الباقي وهو ممتنع لاستلزامه
حمل الاخص علي الاعم ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وعلامات
فروع نايبة عنها اشار الي الاول منها بقوله **فيرفع** اي المرفوع من اسم
او فعل **بضمة وينصب** اي المنصوب منهما **بفتحة ويجر** اي المجرور
من اسم **بكسرة ويجزم** اي المجزوم من فعل **بحذف حركة** فالضمة
علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وقد مر امثلتها هذا هو الاصل لان الاعراب
بالحركات والسكون اصل للاعراب بالحروف والحذف اذ لا يعدل عنهما
الا عند تعذرهما وخرج عن ذلك الاصل باعتبار المحل لا النايب سبعة
ابواب اعربت بغير ما ذكر وتسمي ابواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها
نايب عن الاصل ووجه انحصارها في سبعة ان النايب فيها اما حرف
عن حركة وهو باب الاسما الستة وباب المثني وباب الجمع المذكر السالم
او حركة عن حركة وهو باب الجمع بالالف والتا وباب ما لا ينصرف او حرف
عن حركة وحذف عن حركة او سكون وهو باب الامثلة الخمسة

اوحذف



اوحذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل وقدم الاسما
الستة لكونها مفردة والمفرد سابق علي المثني والمجموع واتبعه بالمثني
لكونه يليه ثم اتي بجمع المذكر السالم قبل جمع المونث السالم لشرف المذكر
ثم ما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالامثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة
اخرها في غالب الاحوال لكن كان الاولي ان يبدا بما ناب فيه حركة عن حركة
كما في التسهيل والشذور ولان ذلك اقرب الي الاصل وحين بدا بالاسما
الستة فكان ينبغي ان يثني بما لا ينصرف لكونه مفردا وان لزم منه
الفصل بين ما يعرب بالحرف بما يعرب بالحركة اذا تقرر هذا فقوله **الا الاسما
الستة** وما عطف عليها من المثني وغيره مما سياتي منصوب علي
الاستثنا مما قبله وهذا هو الباب الاول مما خرج عن الاصل **وهي ابوه
واخوه وحموها وفوه وذو مال** اي صاحبه وبعضهم عدها خمسة
بنقص الهن منكرا جوازا تمامه كما سيجي والاسما الستة علم بالغلبة
علي هذه الامثلة كلفظي العبادلة والعشرة بالنسبة الي الصحابة رضي
الله عنهم وان اطلقت علي غيرها فتوسع والحم اقارب الزوج ابا كان او اخا
او غيرهما فلهذا انث الضمير وقد يطلق علي اقارب الزوجة والهن
اسم يكني به عن اسما الاجناس وقيل مختص لما يستقبح التصريح
به وقيل عن الفرج خاصة ومثل ذو مال اي المضافة الي اسم جنس ظاهر
ذو المضافة الي علم نحو انا الله ذو بكة او وصف نحو وفوق كل ذي علم
عليم او جملة نحو اذهب بذي تسلم فلو قال كما في الشذور وذو المعرب
لكان احسن والتقييد بالمعرب لاخراج ذو الطايية فان المشهور
بناوها وقد تعرب فتجري مجري ذي المعرب كما قاله ابن مالك فالاسما

حينيذ سبعة **فترفع بالواو** نيابة عن الضمة نحو وابونا شيخ كبير **وتنصب**
**بالالف** نيابة عن الفتحة نحو ان ابانا لفي ضلال مبين **وتجر باليا** نيابة عن الكسرة
نحو ارجعوا الي ابيكم ولاعرابها بهذه الحروف شروط اربعة ان تكون مفردة
فلو ثنيت او جمعت اعربت اعراب المثني وذلك المجموع وان تكون مكبرة
فلو صغرت اعربت بحركات ظاهرة وان تكون مضافة لغير يا المتكلم ولو
تقديرا كقوله ٥ خالط من سلمي خياشيم وفا ٥ اي خياشيمها وفاها
فلو اضيفت الي اليا اعربت علي الاصح بحركات مقدرة وكلها تضاف الي
اليا الا ذوا وان تكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات
نبه عليه ابن الصايغ والهواري وغيرهما وهو مستغني عنه باشتراط
الاضافة فاذا توفرت هذه الشروط اعربت بالحروف واستغني عن التصريح
بذكرها النطق بها كذلك اي كما استغني عن تقييد ذو بمعني صاحب
وفوا وكوبالخلو من الميم فان لم يخل منها اعرب بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه
ودونه وبدونه منقوصا وبحركات مقدرة مقصورة كعصا ولك تثليث فايه قصرا
ونقصا واتباعها الميمه فهذه عشر لغات افصحها فتح فايه منقوصا
واقتصر في التسهيل علي تسع وانما اعربت بالحروف لان الحروف وان كانت
فروعا عن الحركات الا انها اقوي منها لان كل حرف علة كحركتين فكره
المثني والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالاقوي فاختاروا هذه الاسما
وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة
وبالاقوي وهو الحروف وخصوا هذه الاسما لمشابهتها المثني والمجموع
في ان في اخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استلزام كل منها ذاتا اخري
كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك

اللام

١٦

اللام الزايدة فتقوي المشابهة وفضلت علي المثني والمجموع باستيفا الحروف
الثلاثة لاصالتها بالافراد وما تقدم من انها معربة بالحروف هو المشهور
من اقوال عشرة ورد بان الاعراب زايد علي الكلمة فيودي الي بقا فيك وذي
مال علي حرف واحد ولا نظير لذلك واجيب بانه لا محذور في جعل الاعراب
حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثني والمجموع من نفسهما
وهو علامة التثنية والجمع وقيل انها معربة بحركات مقدرة علي احرف
العلة كما في المقصور واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر رفعا وجرا وهو مذهب
الجمهور وصححه جماعة منهم المص وابن مالك ورجحه بان الاصل في الاعراب
ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظير لم
يعدل عنه وقد امكن في هذه ورجحه بغير ذلك مما يطول ايراده ثم
تعقبه **والافصح استعمال هن مضافا كغد** اي منقوص معرب
بحركات ظاهرة كاعراب غد ونحوه مما حذف لامه اعتباطا وجعل الاعراب
علي عينه فهذا هنك مثلا افصح من هذا هنوك ومنه الحديث من تعزي
بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا اي فقولوا له اعض علي
ذكر ابيك ولا تقولوا اعض علي هن ابيك بالكناية واعلم ان لغة
النقص مع كونها اكثر استعمالا هي الافصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد
فحقه ان يبقي علي نقصه في الاضافة كما في يد لما حذفت لامها في الافراد
وجعل الاعراب علي ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعربت
بالحركات قاله في شرح الشذور وفي كلامه هنا اشارة الي ان اعرابه
بالحروف لغة قليلة وهو كذلك ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع
عليها الفرا والزجاجي فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة اسما لا ستة

وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسما ولم ينبهوا علي قلة اعرابه ٥
بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه علي قلته
فليس بمصيب وان حظي من الفضل باوفر نصيب ولا يخفي ان المراد ٥
بالنقص هنا النقص اللغوي اي حذف الاخر وجعل ما قبله اخرا
ولا يختص بالهن بل يجوز بقلة في الاب والاخ والحم ومنه قوله
بابه اقتدي عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم وحكي ابو
جاني اخك والفرا هذا حمك فدل ذلك علي انه لغة لا ضرورة ويجوز في الا
وتاليه ايضا القصر وهو الزام الالف مطلقا في اخرها وهو اشهر فيها
من النقص كقوله ٥ ان اباها وابا اباها ٥ وقول بعضهم ٥ مكره اخاك لا بطل ٥
وحكي عن الاصمعي انه يقال للمراة حماة **والا المثني** وهو ما دل علي اثنين
واغني عن المتعاطفين كالزيدان اصله زيد وزيد فعدلوا عنه كراهية
التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ بدليل
اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ فسقط ما قيل من ان هذا الحد
غير مانع لشموله لنحو العمرين ويشترط في كل ما يثني ثمانية شروط
وهي الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير واتفاق اللفظ
واتفاق المعني ووجود ثان له في الخارج وان لا يستغني بتثنية
غيره عن تثنيته فاذا توفرت هذه الشروط **فيرفع** حينئذ **بالالف**
نيابة عن الضمة كجا الزيدان ويقال فيه مثني حقيقة **والا جمع المذكر**
**السالم** بنصب السالم وعطفه علي ما قبله قبل انتها الكلام علي المثني
ليجمعهما في حالة النصب والجر لاشتراكهما فيهما محافظة علي الاختصار
وتفننا في العبارة وهو ما دل علي اكثر من اثنين مع سلامة بنا مفرده
ويشترط فيه ما اشترط في المثني وزيادة علي ذلك ان يكون مفرده
علما

١٧

علما لمذكر عاقل خال من تا التانيث المغايرة لتا عدة وثبة علمين
او صفة لمذكر عاقل خالية من تا التانيث قابلة لها او دالة علي التفضيل
فلا يجمع هذا الجمع نحو رجل وزينب واوشق وطلحة وسيبويه وبرق نحره
ولا نحو حايض وسابق وعلامة وجريح وصبور وسكران واحمر فاذا
توفرت هذه الشروط **فيرفع** حينيذ كل من الاسم والصفة **بالواو**
المضموم ما قبلها ولو تقديرا نيابة عن الضمة كجا الزيدون والعاقلون
واشار الي ما اشتركا فيه بقوله **ويجران وينصبان باليا** المكسور ما قبلها
ولو تقديرا المفتوح ما بعدها في الجمع وفي المثني بالعكس نيابة عن
الكسرة والفتحة وجعلت اليا علامة لهما حملا للنصب علي الجر دون
الرفع لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغني عنه بخلاف الرفع
فانه عمدة الكلام وانما حملوا النصب علي الجر لان حق اليا ان يكون للجر
اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض اليا واختص المثني في الرفع
بالالف والمجموع فيه بالواو ولان المثني اكثر دورانا في الكلام من الجمع
والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف في الكثير
والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون
قاله ابن اياز في شرح الفصول وحرك ما بعد علامة التثنية المزيد
لدفع توهم اضافة او افراد فرارا من التقا الساكنين بالحركة الاصلية
في ذلك وربما فتح مع اليا وضم مع الالف وفتح ما قبلها لان الالف لا يكون
ما قبلها الا مفتوحا واليا محمولة عليها وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل
اليا في الجمع ليكون ذلك دليلا علي شدة الامتزاج وليسلما من التغيير
والانقلاب وحركت نون الجمع المزيدة ايضا لدفع توهم اضافة او افراد

هربا من التقا الساكنين وفتحت تخفيفا في اللفظ لان قبلها في الرفع واوا
قبلها ضمة وفي النصب والجر يا قبلها كسرة فلو ضمت او كسرت لثقل
اللفظ جدا وربما كسرت بعد اليا ضرورة واعربا بالحروف طلبا للتنا سب
من حيث انهما كالفرع بالنسبة للمفرد لكونهما بزيادة عليه والاعراب
بالحروف فرع بالنسبة الي الاعراب بالحركات ثم الاسم اذا ثني وكان دا
صحيحا او معتلا جاريا مجراه او منقوصا او مهموزا غير ممدود او ممدو
همزته اصلية لحقته العلامة من غير تغيير سوي فتح ما قبلها ورد
يا المنقوص واما المقصور فالفه ان كانت زايدة علي ثلاثة او بدلا عن
يا او مجهولة الاصل وامليت قلبت يا والا فواوا وحكمه اذا جمع كما
ثني من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثني الا المقصور والمنقوص
فان اخرهما يحذف لالتقا الساكنين ثم يفتح ما قبل اخر المقصور دلالة
علي ما حذف ويضم ما قبل اخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة
للحرف وقد لحق بكل من المثني والمجموع في الاعراب الفاظ شابهتهما
في الدلالة علي معناهما وان لم تكن منهما لفقد ما اعتبر فيهما
من الشروط **فالملحق بالمثني** هنا اربعة الفاظ لفظان بشرط **و**هما
**كلا وكلتا** ولا ينفكان عن الاضافة الي ظاهر او مضمر والشرط
في الحاقهما كونهما **مع الضمير** فحينيذ يرفعان بالالف ويجران وينصبان
باليا **كالمثني** لانهما في الاغلب اذا اضيفا الي ضمير غايب كانا تابعين
للمثني تاكيدا له كجا الزيدان كلاهما فجعلا موافقين لمتبوعهما في
الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا اضيف الي ضمير متكلم او مخاطب بخلاف
ما اذا اضيفا الي ظاهر فانهما لا يجريان علي المثني اصلا فلذا لم يلحقا
به



به وجعل اعرابهما بحركات مقدرة علي الاخر كالمقصور نظرا الي افراد
اللفظ كقوله تعالي كلتا الجنتين اتت اكلها ولما كان الاعراب
بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الي الضمير فرعا عن
الاضافة الي المظهر جعل الفرع للفرع والاصل للاصل ولفظان بلا
شرط واليهما اشار بقوله **وكذا اثنان واثنتان مطلقا** اي سوا اضيفا
الي ظاهر ام الي مضمر ام لم يضافا لان وضعهما وضع المثني وان لم
يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان اعرابه **وان**
**ركبا** مع العشرة كجاني اثنا عشر واثنتا عشر وكلامه يوهم جواز
اضافتهما الي كل مضمر وليس كذلك فان اضافتهما الي ضمير التثنية
ممتنعة فلا يقال جا الرجلان اثناهما والمراتان اثنتاهما او ثنتاهما
لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة
الشي الي نفسه نبه عليه في شرح اللمحة **تنبيه** لم يذكر فيما
الحق بالمثني في الاعراب ما سمي به منه كزيدان علما وكان الاولي ذكره
كما ذكر فيما الحق بالجمع الاتي ما سمي به منه فيرفع بالالف ويجر وينصب
باليا ويجوز فيه ان يجري مجري سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف
للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه ال جر بالكسرة كقوله
الا يا دار الحي بالسبعان والملحق بالجمع المذكر السالم في اعرابه
اربعة انواع احدها اسما جموع وهي ما لا واحد لها من لفظها فمنها
**اولوا** بمعني اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو
ذو ونحو ولا ياتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يوتوا اولي القربي ونحو
ان في ذلك لعبرة لاولي الابصار **وعشرون** اسم جمع وليس مفرده

تمامه امل عليهما بالبلا الملوان

عشرة والاجاز اطلاقه علي ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع علي ثلاثة مقادير الواحد
ووجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين واخواته وهي من ثلاثين الي
تسعين بادخال الغاية وعالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم لا جمع له لاختصاصه
بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده
ولذا ابي سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين
والبادين والاعراب خاص بالبادين هذا قول ابن مالك ومن تبعه
وعلي ما قاله غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط لان العالم اسم
جنس وليس بعلم ولا صفة والثاني جمع تصحيح لم تستوف الشروط
منها اهلون جمع اهل ووابلون جمع وابل وهو المطر الغزير لانهما ليسا
علمين ولا صفتين والثالث جموع تكسير وهي ما لم يسلم فيها بنا
واحدها منها ارضون بفتح الرا جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه
ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله، لقد ضجت الارضون اذ قام من بني
سدود خطيب فوق اعواد منبر، وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها
ولامها واو او ها لقولهم في الجمع سنوات او سنهات وليجي الفعل علي
سانيت او سانهت واصل سانيت سانوت فقلبت الواو يا لتجاوزها
متطرفة ثلاثة احرف وبابه وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه
وعوض عنها ها التانيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين
بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفا ونحو
يد ودم لعدم التعويض وشذ ابون واخون ونحو اسم وبنت لان
العوض غير الها ونحو شاة وشفة لتكسيرهما علي شياة وشفاة
وبنون جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية
ابنان



ابنان ولكنه خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية ادت الي حذف
الهمزة والرابع ما سمي به منه او مما الحق به فمنه عليون اسم لاعلي الجنة
وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام واليا ووزنه
فعيل من العلو وشبهه مما سمي به كزيدون علما فهذا وما قبله من الانواع
كالجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف ويجوز في هذا ان يجري مجري
غسلين في لزوم اليا والاعراب بالحركات الظاهرة علي النون منونة ان لم
يكن اعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعراب اعراب ما لا ينصرف
وما تقدم من ان المثني والمجموع معربان بالحروف هو المشهور من اربعة
مذاهب فيهما وكلها مستشكلة ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الاحرف
محال للاعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم وهو
اقوي المذاهب ومع ذلك فقد رد بما هو مذكور مع جوابه في المطولات
وذهب الزجاج الي انهما مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر
وليس الاختلاف اعرابا عنده بل كل واحدة صيغة مستانفة كما قيل
في هذان واللذان عند غيره ورده الرضي ومن العرب من الزم المثني الالف
مطلقا ويعربه بحركات مقدرة علي الالف كالمقصور ومنهم من يلزمه
الالف دايما ويعربه بحركات ظاهرة علي النون اجراله مجري المفرد والا
اولات بمعني ذوات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه
وهو ذات ونظيره اولو في كونه اسم جمع الا ان اولو مختص بالعاقل
ولم يذكر هنا مما حمل علي جمع المونث السالم غيره ومثله ما سمي به منه
كاذرعات وعرفات بالتنوين فيهما وبعضهم يحذفه مراعاة للعلمية
والتانيث وبعضهم يعرب هذا النوع اعراب ما لا ينصرف مراعاة

للتسمية وقد روي بالاوجه الثلاثة قول امرء القيس تنورتها من اذرعات
واهلها وماجمع بالف وتا مزيدتين على مفرده وعدل عن تعبير غالبهم
بجمع المونث السالم وان كان جريا على الغالب كما قال الخبيصي الى ما قاله
تبعا لابي حيان ليشمل ما كان مفرده مذكرا كحمامات وماسلم وما سلم
فيه بنا الواحد كما ذكر وما تغير فيه ذلك كسجدات لكن يرد عليه ان
الذي جمع بالف وتا هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة ويجاب بما قاله ابن
الصايغ ان الذي جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما يجمع بهما وهو
المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره
اليه واشترط كغيره ان تكون الالف والتا مزيدتين احترازا عن نحو
قضاة وابيات اذ الالف في الاولى والتا في الثانية اصليتان قال جدي
رحمه الله في شرحه على الاجرومية ولا حاجة الى هذه الزيادة لان ذلك
غير داخل تحت قولنا ما جمع بالف وتا اذ المتبادر ان تكون الالف والتا
مستحدثتين لاجل الجمع ولهذا اقتصر ابن مالك على قوله وما بتا
والف قد جمعا والذي جمع بالف وتا قياسا مطردا خمسة انواع ذو التا
مطلقا وعلم المونث كذلك الا ما استثني منهما وصفة مذكر لا يعقل
ومصغره واسم جنس مونث بالالف الا ما استثني منه ويحذف له
التا فان كان قبلها الف او همزة فكالتثنية وتجمع حروف المعجم فما كان
فيه الف جاز قصره ومده بالاجماع فينصب بالكسرة وجوبا حملا للنصب
على الجر قياسا على اصله وهو جمع المذكر السالم وقضية اطلاقه
انه ينصب بها وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو مذهب البصريين
وذهب بعض النحاة الى ان محذوف اللام اذا لم ترد اليه لامه في حال

الجمع

الجمع يكون نصبه بالفتحة وفي التسهيل ان ذلك لغة وجرى عليه
في الاوضح وسكت عن رفعه وجره لمجيئهما على الاصل وحينئذ يعلم
استواء جره ونصبه في الاعراب بالكسرة وانما تخلف الفرع عن الاصل
في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس في اخره حروف
تصلح للاعراب كخلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على
المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق عند الجرجاني والزمخشري
وابن الحاجب ورجحه في المغني بان المفعول به ما كان موجودا قبل
الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان
الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد
للافعال والذوات جميعا ومثله في هذا الخلاف خلق الله العالم واصطفى
البنات افاد بذكر المثالين ان هذا الجمع بعضه مقيس كبنات في جمع
بنت وبعضه مسموع كسموات جمع سما واما ما فيه تا التانيث
اذا اريد جمعه هذا الجمع تحذف تاوه هربا من اجتماع علامتي تانيث
في كلمة واحدة والا ما لا ينصرف وهو الاسم المعرب الفاقد للصرف
الذي هو التنوين وحده وهو الراجح لوجود علتين فرعيتين فيه
من علل تسع او واحدة تقوم مقامهما كما سياتي واما الجر فليس
داخلا في مسماه بدليل ان الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع نونه
وانما حذف تبعا لحذف التنوين لانه لو جر بعد حذف التنوين لالتبس
بالمبني على الكسر كنزال ودراك فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا
للجر على النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة اقرب منها الى الضمة
فحملت على الاقرب نحو مررت بافضل منه وبمساجد وصحرا وهذا الحكم

مستمر فيه الا مع ال او بدلها سوا كانت موصولة ام معرفة ام زايدة نحو
مررت بالافضل وباليزيد ونحو قوله تبيت بليل ام ارمد اعتاد اولقا
او مع الاضافة ولو تقديرا نحو مررت بافضلكم وقوله ابدء بذا من اول
في رواية الكسر بلا تنوين علي نية المضاف اليه فانه يجر بالكسرة لفظا
او تقديرا علي الاصل لان الكسرة انما حذفت تبعا لحذف التنوين ٥
والمضاف وما فيه ال لا يقبلان التنوين فلا يقال انه محذوف منهما
ليستتبع حذفه حذف الجر وظاهر كلامه انه في ذلك باق علي منع صرفه
لكنه يجر بالكسرة وفي المسيلة ثلاثة اقوال الصرف مطلقا بنا علي ان
الصرف هو الجر والمنع مطلقا لفقد التنوين والتفصيل ان زالت منه
احد العلتين بالاضافة او بال صرف كالعلم فانه يزول منه العلمية ٥
بالاضافة ودخول ال عليه والا فلا كالوصف وهو المختار وسكت عن
رفعه ونصبه لانهما علي الاصل وحينية يعلم ايضا استوا جره ونصبه
في الاعراب بالفتحة ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل
والتابع والا و الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها
كما ان الاسما الستة اسما باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل
كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما
وكذلك الباقي وسميت خمسة علي ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين
والاحسن ان تعد ستة قاله المص في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع
اتصل به الف اثنين او واو جماعة او يا مخاطبة نحو يفعلان باليا ٥
التحتية للغايبين ويفعلون باليا كذلك للغايبين وتفعلان بالتا
الفوقية للمخاطبين وتفعلان بالتا كذلك للمخاطبتين وتفعلون
بالتا



بالتا كذلك للمخاطبين وتفعلين بالتا كذلك للمخاطبة ولا فرق بين
ان تكون الالف والواو ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون
او علامتين في لغة طي نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما
يا المخاطبة فلا تكون الا ضميرا واذا بسطت هذه الامثلة كانت ثمانية
كما قاله المكودي وكلها خرجت عن الاصل في جميع الاحوال فترفع بثبوت
النون المكسورة بعد الالف غالبا المفتوحة بين اختيها نيابة عن
الضمة نحو انتم تفعلون لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ومن
حيث انها تحذف للجازم وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون
والفتحة نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ولا فرق فيما ذكر بين ان يكون
الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الاخر او معتله وان لحقه شي من
الحذف والتغيير كما في نحو انت تدعين فلعلة تصريفية وقدم الجزم
علي النصب لان النصب محمول علي الجزم كما حمل علي الجر في المثنى والمجموع
علي حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص واما نحو اتحاجوني فالمحذوف
منه نون الوقاية علي الاصح لا نون الرفع لفقد الناصب والجازم
وما قيل هنا من ان حذف نون الوقاية مفوت للغرض الذي جيء بها
لاجله منظور فيه اذ هو حاصل بنون الرفع هذا ما جري عليه في شرح
الشذور وعكس في الاوضح فصحح ان المحذوف نون الرفع تبعا لابن
مالك وقد تقدم انها تحذف ايضا لتوالي الامثال واما حذفها في غير ذلك فشاذ
نثرا ونظما كقوله ٥ ابيت اسري وتبيتي تدلكي ٥ وجهك بالعنبر والمسك الذكي
والا الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره الف او واو او يا وسميت
احرف علة لان من شانها ان ينقلب بعضها الي بعض وحقيقته

العلة تغيير الشي عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع
لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه **فيجزم بحذف اخره** وهو حرف
العلة نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها بسكونها صارت
كالحركات فتسلط عليها العامل تسلطه علي الحركات **نحو زيد لم يغز**
**ولم يخش ولم يرم** بحذف اخرهن والحركات دالة عليهن واما نحو قوله
الم ياتيك والانبا تنمي . بما لاقت لبون بني زياد فضرورة عند
الجمهور ولغة عند ابن مالك والجزم مقدر علي حرف العلة لانه اخر
الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا ومقدرا وقوله تعالي انه من يتق
ويصبر علي قراة قنبل موول وقد يحذف حرف العلة لغير الجازم نحو
ويمح الله الباطل سندع الزبانية تنبيه محل حذف العلة للجازم
اذا كان اصليا واما العارض فلا يحذف عند الاكثر واجازه ابن عصفور
فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجري عليه في الاوضح وما
ذهب اليه من ان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشي
علي قول ابن السراج من ان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب في حالتي
الرفع والنصب لانا انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه فيه اصل فتجب
المحافظة عليه وفي المضارع فرع ولا حاجة لتقديره الفعل وجعل
الجازم كالدوا المسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم ان وجد
فضلة ازالها والا اخذ من قوة البدن وذهب سيبويه الي تقدير الاعرا
فيها فعلي قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفي بها ثم لما
صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف
العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلي قول ابن السراج
الجازم

حرف

22

الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهران من يقول بعدم التقد بر
يقول ان الجازم حذف الحرف الاخر ومن يقول بالتقدير يقول ان
الجزم ليس بحذف الاخر بل بحذف الحركة وحذف الاخر للفرق نبه
عليه المص وغيره فقولنا هنا ان الجزم بحذف الاخر لا ينا سبه
ما سياتي قريبا من ان الفعل المضارع يقدر فيه الاعراب **فصل**
في الاعراب التقديري وهو جار في الاسما والافعال وهو في كل منهما
قسمان لان المقدر في المعرب اما جميع حركاته او بعضها فالقسم
الاول من الاسما وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيان هنا المضاف
الي يا المتكلم والمقصور وقد اشار اليهما بقوله **وتقدر جميع الحركات**
الثلاث **في نحو غلامي** من كل ما اضيف ليا المتكلم وليس مثني ولا
مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا لاشتغال المحل
بحركة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتان في آن واحد ومذهب
ابن مالك ان المقدر فيه انما هو الضمة والفتحة واما الكسرة فهي
ظاهرة فيه ورد بانها مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل
الجر بعد استقرارها **و**تقدر جميعها ايضا في **نحو الفتي** من كل اسم معرب
اخره الف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك الالف مع بقا كونها الفا
ويسمي هذا **مقصورا** لامتناع مده او لانه قصر عن ظهور الحركة
فيه اي منع منها ومثله المدغم واعرابه بالحركات الثلاث مخصوص
بالمنصرف منه اما غير المنصرف منه كموسي فالمقدر فيه الضمة
والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور
وذهب ابن الفلاح اليمني الي تقديرها ايضا لانها انما امتنعت فيما

حركتان

والمحكي عن

لا ينصرف كاحمد للثقل ولا ثقل في التقدير والقسم الثاني من الاسما وهو
ما يقدر فيه بعض حركاته هو الاسم المنقوص وهو المشار اليه **والضمة**
**والكسرة في نحو القاضي** من كل اسم معرب اخره يا لازمة قبلها كسرة
لثقلهما علي اليا هذا ما لم يكن علي صيغة الجمع المتناهي فان كان
فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار لما مر في المقصور وانما لم تظهر
الفتحة فيه حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها
**ويسمي منقوصا** لانه نقص منه بعض الحركات او لانه يحذف لامه
لاجل التنوين كذا قيل هذا ما يقدر في الاسما واما ما يقدر في الافعال
فاشار الي القسم الاول منها وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله **والضمة**
**والفتحة نحو زيد يخشي** ولن يخشي من كل فعل معتل بالالف
لتعذر تحريكها والي الثاني منها بقوله **والضمة في نحو زيد يدعو ويقضي**
من كل فعل معتل بالواو واليا لثقلها عليهما **وتظهر الفتحة في**
المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو واليا **نحو ان القاضي لن**
**يقضي ولن يدعو** لخفتها تنبيـــه قد مر ان من يقول بتقدير الحركات
في المعتل يري ان جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يري
ان جزمه بحذف اخره والمص جمع بين دعوتي تقدير الحركة وحذف
الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا ثم اقتصاره علي الحركات
يوهم اختصاص التقدير بهما وليس كذلك بل الحروف ايضا قد تقدر
كالواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو مسلمي كما مر والنون
في نحو ليضربان وليضربن مطلقا وليضربن ولتضربن ولتضربن
وصلاته عليه في الجامع ومن ذهب الي ان الاعراب في الاسما الستة
والمثني والجمع بحركات

بحركات مقدرة فيحتاج الي عدها في قسم التقدير **فصـــــل** في
الكلام علي الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه **يرفع الفعل**
**المضارع** اذا سلم من نوني التوكيد والاناث وكان مع ذلك **خاليا من**
**ناصب** ينصبه **وجازم** يجزمه **نحو يقوم** باجماع من النحاة واما قول
علي رضي الله عنه "محمد تفد نفسك كل نفس" فالجازم فيه مقدر
اي لتفد وقول بعضهم فاليوم اشرب غير مستحقب فضرورة ورافعه
تجرده من الناصب والجازم عند الفرا وموافقيه وهو الاصح وما قيل
من ان التجرد امر عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي
ممنوع بل هو الاتيان بالمضارع علي اول احواله وهذا ليس بعدمي
ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه هنا علامة المؤثر
وقيل رافعه حلوله محل الاسم وقيل غير ذلك وانما رجح عامل النصب
والجزم علي عامل الرفع اذا دخل علي الفعل لكونه قويا اذ هو عامل لفظي
وعامل الرفع معنوي **وينصب** المضارع بحرف واحد من احرف اربعة
بدا منها **بلن** لملازمتها النصب وهي حرف نفي ونصب واستقبال ولا
دلالة لها علي تابيد النفي ولا تاكيده خلافا للزمخشري في ذلك قال
في المفصل هي لتاكيد نفي المستقبل وقال في الانموذج لنفي المستقبل
علي التابيد ومحل الخلاف في انها تقتضي التابيد ام لا فيما اذا اطلق
النفي او قيد بالتابيد اما اذا قيد بغيره نحو فلن اكلم اليوم انسيا
فلا خلاف بينهم في انها لا تفيده فقد ظهر ان من رد علي الزمخشري
في قوله بتابيد النفي بهذه الاية وشبهها مما قيد فيه منفيها بغير
التابيد ليس علي تحقيق في المسئلة ورد ما ذهب اليه الزمخشري

تمامه اذا ما خفت من امر تبالا

نقل

بانه لا دليل عليه قال ابن مالك والحامل له علي ان لن لتابيد النفي
اعتقاده الباطل من ان الله لا يري في الاخرة جعلنا الله من اهل الروية
واما ما استفاده التابيد في نحو لن يخلقوا ذبابا ونحو لن يخلف الله وعده
فمن خارج كما في قوله ولن يتمنوه ابدا وكون ابدا فيه للتاكيد كما قيل خلاف
الظاهر وهل تاتي للدعا ام لا فيه خلاف اختار في المغني الاول قال فيه وتاتي
لن للدعا وفاقا لجماعة والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال
لكنه صرح في الشرح وفي الاوضح بخلافه والاصح انها بسيطة علي وضعها
الاصيلي ولا يفصل بينها وبين معمولها الا في ضرورة الشعر كقوله
لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا و انبعها
بكي المصدرية لمشاركتها لها في العمل من غير شرط وعلامة المصدرية
تقدم اللام عليها نحو لكيلا تاسوا اذ لا يجوز حينيذ كونها جارة لان
حرف الجر لا يباشر مثله والتقييد بالمصدرية مخرج لكي التعليلية
الجارة وعلامتها ظهور ان المفتوحة بعدها نحو جيتك كي ان تكرمني
او اللام نحو جيت كي لتكرمني اذ لا يجوز حينيذ جعلها مصدرية اما
في الاول فلوجود ان المصدرية بعدها والحرف المصدري لا يباشر
مثله واما في الثاني فلينلا يلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته
باللام فان لم تظهر اللام قبلها ولا ان بعدها نحو كيلا يكون دولة او ظهرتا
معا كقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي جاز الامران اي كونها مصدرية
وكونها جارة والثاني ارجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معا
وقد تكون مختصرة من كيف كقوله كي تجنحون الي سلم وما ثيرت
قتلاكم ولظي الهيجا تضطرم و اني باذن قبل ان نطول الكلام عليها

وهي



وهي حرف جواب وجزا فاذا قلت لمن قال ازورك غدا اذن اكرمك فقد
اجبته وجعلت اكرامك جزا زيارته ومجيها لهما هو نص سيبويه واختلف
فيه فحمله الشلوبين علي ظاهره وقال انها لهما في كل موضع وتكلف
تخريج ما خفي فيه ذلك وحمله الفارسي علي الغالب وقد تتمحض عنده
للجواب فاذا قلت لمن قال احبك اذن اصدقك فقد اجبته ولا يتصور هنا
الجزا والاصح انها حرف وعليه فالافصح انها بسيطة وانها الناصبة
بنفسها وكان القياس الغاوها لعدم اختصاصها ولكن اعملوها
حملا لها علي ظن لانها مثلها في جواز تقدمها علي الجملة وتاخرها عنها
وتوسطها بين جزييها كما حملت ما علي ليس وان كانت غير
مختصة وشرط اعمالها ثلاثة امور الاول ان تكون مصدرة في اول
الكلام فان وقعت حشوا فيه بان كان ما بعدها معتمدا علي ما قبلها
اهملت قال الرضي وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها
خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك الثاني ان يكون جزا
للشرط الذي قبلها نحو ان تاتيني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا
للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا اخرجن وقوله
لين عادلي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع
المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا علي ما قبلها
بالاستقرا بل تقع متوسطة في غيرها نحو يقتل اذن زيد عمرا وليس
الرجل اذن زيدا انتهي نعم ان تقدمها واو او فا جاز النصب بها علي
قلة والشرط الثاني اشار اليه بقوله وهو اي المضارع الذي يليها
مستقبل فان كان حالا اهملت كما اذا كان الانسان يحدثك فقلت له

اذن

اذن اصدقك لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع
وما اوهم خلاف ذلك فضرورة او موول الثالث واليه اشار بقوله **متصل**
ذلك المضارع بها او **منفصل** عنها اما **بقسم** او بلا النافية كما في المغني والشذور
واشار الي مثالي الاتصال والانفصال بالقسم بقوله **نحو اذن اكرمك والله**
**نرميهم بحرب** علي طريقة اللف والنشر المرتب ومثال الانفصال بلا النافية
نحو اذن لا افعل واغتفر الفصل بالقسم لانه زايد جي به للتاكيد فلا يمنع النصب
كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها وبلا النافية
لان النافي كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالندا
وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه والي ذلك اشار بعضهم حيث قال
وفيه ايضا ذكر الشروط الثلاثة اعمل اذا اذا اتتك اولا وسقت فعلا بعدها استقبالا
واحذر اذا اعملتها ان تفصلا الا بحلف او نداء او بلا
وافصل بظرف او بمجرور علي راي ابن عصفور رئيس النبلا
وينصب المضارع ايضا **بان المصدرية** اي المنسبكة مع مدخولها بالمصدر وهي
ام الباب لعملها **ظاهرة نحو** والذي اطمع **ان يغفر لي** ومضمرة كما سياتي والتقييد
بالمصدرية مخرج للمفسرة والزايدة فالاولي هي المسبوقة بجملة فيها معني
القول دون حروفه المتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو واوحينا اليه
ان اصنع الفلك والثانية قال في اوضحه هي التالية للما نحو فلما ان جاء
البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كان ظبية تعطو الي وارق السلم
او بين القسم ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم زاد في المغني والواقعة
بعد اذ كقوله فامهله حتي اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر
ومحل النصب بان المصدرية **ما لم تسبق بعلم** اي بلفظ دال علي اليقين وان
لم يكن

٢٥

لم يكن بلفظ العلم فان سبقت به اهملت وتسمي حينيذ مخففة من الثقيلة
**نحو علم ان سيكون** افلا يرون ان لا يرجع اليهم **فان سبقت بظن** اي بلفظ دال عليه
وان لم يكن بلفظ الظن **فوجهان** الرفع والنصب **نحو وحسبوا ان لا تكون**
فتنة قري بالرفع اجرا للظن مجري العلم وبالنصب اجرآء له علي اصله من غير
تاويل وهو ارجح ولهذا اجمعوا عليه في الم احسب الناس ان يتركوا ومن
العرب من يجزم بان كقوله اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الي ان ياتنا الصيد نحطب
ومنهم من اهملها حملا علي ما اختها اي المصدرية كقوله
ان تقران علي اسما ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا كما اهملت ما المصدرية
قليلا حملا عليها نحو ما روي في الحديث كما تكونوا يولي عليكم **ومضمرة** واضمارها
اما **جوازا** او وجوبا اما جوازا ففي موضعين احدهما **بعد عاطف** وهو هنا
الواو والفاء واو وثم **مسبوق** ذلك العاطف **باسم خالص** من تاويله
بالفعل مثاله بعد الواو **نحو** قول ميسون زوج معاوية رضي الله عنه
**ولبس عباة وتقر عيني** احب الي من لبس الشفوف فتقر منصوب
بان مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وان والفعل في تاويل مصدر
مرفوع بالعطف علي لبس الخالص من التاويل بالفعل والتقدير لبس عباة
وقرة عيني وربما وقع في بعض النسخ للبس باللام مكان الواو العاطفة علي
قولها لبيت تخفق الارياح فيه احب الي من قصر منيف وهو تحريف
نبه عليه المص في شرح بانت سعاد ومثاله بعد الفا قول الشاعر لولا توقع معتر فارضيه
وبعد ثم قوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله وبعد او كقوله تعالي او يرسل
رسولا بالنصب في قراة غير نافع عطفا علي وحيا وخرج بقوله خالص غيره
فلا ينصب الفعل المعطوف عليه كقولهم الطاير فيغضب زيد الزباب

برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة
لال اي الذي يطير و الثاني بعد اللام الجارة سوآ كانت للتعليل كما في نحو انا
فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تاخر ام للعاقبة
المسماة بلام الصيرورة ولام المآل وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لما قبلها
نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان لرافتهم
عليه لما القى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان
يصير قرة عين لهم فآل بهم الامر الى ان صار لهم عدوا وحزنا ام للتاكيد
وهي الاتية بعد فعل متعد نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين فان مضمرة
جوازا الا اذا اقترن الفعل بعدها بلا سوآ كانت موكدة كالتي في نحو لئلا
يعلم اهل الكتاب ام نافية نحو لئلا يكون للناس فتظهر ان وجوبا
لا غير كراهة اجتماع لامين و الا في نحو وما كان الله ليعذبهم مما هو مسبوق بكون ماضي
ولو معنى منفيا بما او لم فقط مسندا لما اسند اليه الفعل المقرون باللام
كما في المغني فتضمر وجوبا لا غير وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية
العام بالخاص واختلف في الفعل الواقع بعدها فذهب الكوفي الى انه
خبر كان واللام للتوكيد وجرى عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول
بوجوب اضمار ان تبعا للبصري فهو قول مركب من قولين وذهب
البصري الى انه خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر
المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة
والفعل المنصوب بها على الاصح في موضع جر والتقدير في نحو وما
كان الله ليعذبهم ما كان الله مريدا لتعذيبهم ويقدر في كل موضع
ما يليق به على حسب تاويل سياق الكلام والدليل على هذا التقدير
انه قد



انه قد جآ مصرحا به في بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلا لتسمو
فصرح بالخبر الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلامه استعمال
لا غير وقد صرح في المغني بان قولهم لا غير لحن وفي الشذور بانه لم يتكلم
به العرب وقد مر ما فيه واما اضمار ان وجوبا ففي خمسة مواضع احدها
هذا والثاني اشار اليه بقوله كاضمارها اي ان وجوبا بعد حتى جارة نظما ونثرا
ومجرورها ان كان اسما صريحا فهي فيه بمعنى الى نحو قوله تعالى حتى مطلع
الفجر وان كان مؤولا من ان والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان
ما بعدها غاية لما قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وتارة تكون بمعنى
كي وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما
نحو حتى تفيء الى امر الله هذا مذهب الجمهور واثبت ابن مالك لها
معنى ثالثا وهو ان تكون بمعنى الا واستظهره المص في قوله
ليس العطا من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل مع ان
الغاية متاتية وكذا التعليل والاصح ان النصب بعدها بان مضمرة لا بها
لانه قد ثبت جرها للاسما فوجب نسبة العمل هنا لان لما تقرر من ان
عوامل الاسما لا يكون عوامل في الافعال لان ذلك ينفي الاختصاص وانما
لم تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها قال ابو حيان لان النصب بكي
اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر الاسما بها وامكن
حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الاضمار والاشتراك خلاف
الاصل ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت في
الفعل وخلصته للاستقبال ولا ينصب المضارع بان بعدها الا ان كان
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سوآ كان مستقبلا ايضا بالنظر الى زمن

حتي يرجع الينا موسي ام لا نحو وزلزلوا
التكلم نحو لن نبرح عليه عاكفين حتي يرجع الينا موسي ام لا نحو وزلزلوا
حتي يقول الرسول بالنصب في قراة غير نافع فان قول الرسول وان كان ماضيا
بالنظر الي زمن التكلم مستقبل بالنظر الي زلزالهم وقد تظهر ان مع المعطوف
علي منصوبها كقوله ٭ حتي تكون عزيزا من نفوسهم ٭ او ان يبين جميعا وهو مختار ٭
قال ابو حيان وفي هذا دليل علي دعوي البصريين من ان ان مضمرة بعد حتي
ولذلك ظهرت في المعطوف لان الثواني تحتمل ما لا تحتمله الاوايل والتقييد
بالجارة مخرج للعاطفة وهي التي تعطف بعضا علي كل كما سياتي والا بالفا
وهو الداخلة علي جملة مضمونها غاية لشي قبلها كقوله ٭٭ ٭٭
فما زالت القتلي تمج دماءها ٭ بدجلة حتي ماء دجلة اشكل ٭ وقولهم شربت
الابل حتي يجي البعير يجر بطنه ٭ ولا يكون الفعل الذي بعدها الا حالا او
موولا به بخلاف الجارة فانه يتعين ان يكون مستقبلا كما تقدم وقد علم
من كلامه ان الاستقبال شرط في وجوب النصب فان انتفي وجب الرفع
لكن يجب مع ذلك ان يكون الفعل بعدها مسببا عما قبلها فضلة نحو
مرض زيد حتي لا يرجونه والموضع الثالث مما يجب فيه اضمار ان اشار
اليه بقوله بعد او العاطفة الصلح في موضعها الي او الا فالاول نحو قولك
لالزمنك او تقضيني حقي اي الي ان تقضيني حقي وقوله
لاستسهلن الصعب او ادرك المني ٭ والثاني نحو قوله ٭ وكنت اذا غمزت
قناة قوم ٭ كسرت كعوبها او تستقيما ٭ اي الا ان تستقيم والفعل في
هذه الامثلة ونحوها موول بمصدر معطوف علي مصدر منسبك
من الفعل المتقدم اي ليكونن لزوم مني او قضا منك وليكونن كسر مني
لكعوبها او استقامة منها ٭ واشار الي الرابع والخامس بقوله بعد فا

السببية

والابتدائية

٢٧

السببية وهي التي قصد بها الجزا او واو المعية وهي المفيدة معني
مع حال كونهما مسبوقين بنفي محض اي خالص من معني الاثبات فخرج
نحو الم تاتنا فنكرمك وما تزال تاتينا فتحدثنا وما تاتينا الا فتحدثنا
او طلب بالفعل لا غير لاصالته في ذلك فخرج الطلب بلفظ الخبر نحو
حسبك الحديث فينام الناس وبالمصدر نحو سقيا فيرويك وباسم الفعل نحو
صه فنكرمك فلا يجوز النصب بعد شي منها وخرج بقيد السببية
والمعية العاطفتان علي صريح الفعل والمستانفتان وشمل قوله بنفي
محض النفي بالحرف نحو لا يقضي عليهم فيموتوا وما تاتينا فتحدثنا الا
في الدار وبالفعل نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك وبالاسم نحو انت غير
آت فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم
ويعلم الصابرين وقس الباقي وشمل قوله او طلب بالفعل الامر والنهي
والدعا والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض فهذه سبعة
مع النفي المتقدم تصير ثمانية اشيا وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية
وزاد الفرا الترجي واختاره ابن مالك لثبوت ذلك سماعا فتصير علي
هذا تسعة وقد جمعها بعضهم في بيت فقال ٭ مر وانه وادع وسل واعرض
لحضهم ٭ تمن وارج كذاك النفي قد كملا ٭ مثال النصب بعد الفا والواو في
جواب الامر قول الشاعر ٭ يا ناق سيري عنقا فسيحا ٭ وقوله
فقلت ادعي وادعو ان اندي ٭ لصوت ان ينادي داعيان وفي جواب النهي
قوله تعالي ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وقول الشاعر ٭ ٭
لا تنه عن خلق وتاتي مثله ٭ وفي جواب الدعا قولك اللهم تب علي فاتوب
وقولك اللهم ارزقني بعيرا فاحج عليه وفي جواب الاستفهام نحو هل لنا

من شفعا فيشفعوا لنا وقوله ـ انبيت ريان الجفوت من الكرى ـ وابيت منك بليلة الملسوع ـ ولكن يشترط فيه الايكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد ـ فلا يجوز هل اخوك زيد فاكرمه بالنصب وفي جواب العرض قوله ـ يابن الكرام الاتدنوا فتبصر ما ـ قد حدثوك فما راء كمن سمعا ـ ونحو الاتقوم واقوم وفي جواب التمني نحو ياليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما ونحو ياليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون من المومنين في قراة النصب وفي جواب التحضيض هل لا اتقيت الله فيغفر او ويغفر وفي جواب الترجي عند القايل به نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب في قراة حفص عن عاصم ونحو لعلي اراجع الشيخ فيفهمني او ويفهمني ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة الا في خمسة النفي والامر والنهي والتمني والاستفهام وقاسه النحويون في الباقي صرح بذلك في شرح الشذور تنبيه نواصب المضارع لا يجوز ان يحذف معمولها وتبقى هي ولو لدليل فلو قيل لك اتريد ان تخرج لم يجز ان تجيب بقولك اريد ان وتحذف الخروج واجازه بعضهم محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا يريد كيما يسجد وقال وهذا كقولهم جيت ولما قال ابو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد لما للدليل جاير منقول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شي في كلام العرب فان سقطت الفا من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخبر وقصد به الجزا للطلب السابق عليه بان قدر مسببا عنه جزم ذلك المضارع وجوبا باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط نحو قل تعالوا اتل فاتل

تقدمه



تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزا فجزم وعلامة جزمه حذف الواو والمعنى تعالوا فان تاتوني اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ومثله اين بيتك انه رك وحسبك حديث بنم الناس وقوله مكانك تحمدي او تستريحي ـ وكذلك يجزم المضارع بعد الترجي اذا سقطت الفا عند من اجاز نصبه قال ابو حيان في الارتشاف وقد سمع الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر لعل التفاتا منك نحوي ميسر ـ يمل منك بعد العسر عطفي لليسر قال المرادي وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين فان سقطت بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت او المنفي او بعد الطلب ولم يقصد بما بعدها الجزا وجب الرفع وما ذكرناه من ان المضارع بعد سقوط الفا مجزوم بالاداة المقدرة هو مذهب الجمهور وهو الاصح كما في المغني وقيل مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسما الشرط انما جزمت لذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه وجرى عليه في الشرح وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط كما ان النصب بضربا كما في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي والسيرافي وشرط الجزم بعد الامر صحة حلول ان تفعل محله كما في التسهيل والجامع نحو احسن الي احسن اليك بخلاف لا احسن اليك وبعد النهي عند غير الكساي صحة حلول ان الشرطية مع لا النافية محله اي النهي مع صحة المعنى وظاهر عبارة الالفية ان لا هنا ناهية باقية على بابها لا بالغا وشرحها على ذلك الشاطبي والمكودي وذلك نحو لا تدن من الاسد تسلم اذ يصح ان يقال ان لا تدن

من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو **بخلاف نحو**
لاتدن من الاسد **ياكلك** اذ لايصح ان يقال ان لا تدن من الاسد ياكلك
لان الاكل لايتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو ولهذا
الشرط اجمعت السبعة علي الرفع في قوله تعالي ولاتمنن تستكثر واما
قوله صلي الله عليه وسلم من اكل من هذه الشجرة فلايقرب مسجدنا
يؤذنا فالجزم علي الابدال من يقرب بدل اشتمال لاعلي الجواب لعدم
صحة الايقرب يوذنا لان الايذا انما يتسبب عن القرب لاعن عدمه
واما الكساي فلم يشترط ذلك وجوز الجزم في نحو لاتدن من الاسد
ياكلك بتقدير ان تدن بغير نفي محتجا بالسماع والقياس وعبارة
التسهيل توهم اجرا خلاف الكساي في مسيلة الامر **ويجزم** المضارع
**ايضا بلم** وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا **نحو لم يلد** ولم يولد
وقد تهمل حملا علي ما اولا ويرتفع المضارع بعدها لكن هل هو ضرورة
اولغة خلاف والنصب بها لغة حكاه اللحياني وقراء الم نشرحَ **ولما**
اختها وهي مركبة من لم وما ويقال فيها حرف جزم لنفي المضارع وقلبه
ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته **نحو لما يقض** ما امره ويشتركان
في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز
دخول همزة الاستفهام عليهما وتنفرد لم بمصاحبة اداة الشرط نحو
ان لم ولو لم ويجوز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتي علي الانسان
حين من الدهر لم يكن شيا مذكورا ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع
لما يكن ثم كان قال الدماميني لما فيه من التناقض لان امتداد النفي
واستمراره الي زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه
وجد



وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار
النفي في الحال وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها اختيارا تقول قاربت البلد ولما
اي ادخلها واما قوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان
وصلت وان لم فضرورة وبتوقع منفيها نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم
ومن ثم امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع
المستحيل محال **ويجزم** المضارع ايضا **باللام ولا الطلبتين** اي الدالتين
علي الطلب فدخل في ذلك لام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولام الدعاء
نحو ليقض علينا ربك ولا الناهية **نحو لا تشرك** بالله ولا الدعايية نحو
ربنا **لا تواخذنا** ان نسينا او اخطئنا وجزم فعل الغايب والمخاطب بلا
كثير في الكلام قال الرضي علي السوا ولا يختص بالغايب كاللام وفي الارتشاف
ما يخالفه واما جزمها فعل المتكلم فقليل جدا سوا بني للفاعل ام للمفعول
وما في الاوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم واما اللام الطلبية
فجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل واقل منه جزمها فعل المخاطب
مبنيا ايضا للفاعل وهذه الاحرف الاربعة المتقدمة وهي لم ولما واللام
ولا مع الطلب ان قلنا انه الجازم بنفسه يجزم فعلا واحدا كما مثلت
**و** بقية الادوات الاتية **يجزم فعلين** متفقين او مختلفين فان كانا
متفقين كمضارعين فالجزم للفظهما نحو وان تعودوا نعد او ماضيين
فالجزم في محلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مختلفين ماضيا ومضارعا
وعكسه فكل منهما حكمه نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه
ونحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وهي **ان واذما** وهما
موضوعان للدلالة علي مجرد تعليق الجواب علي الشرط **واي** بالتشديد

وهي موضوعة بحسب ما تضاف اليه فهي في نحو ايهم يقم اقم معه لمن يعقل
وفي نحو اي الدواب تركب اركب لما لا يعقل وفي نحو اي يوم تصم اصم للزمان
وفي نحو اي مكان تجلس اجلس للمكان واين واني وهما موضوعان للدلالة
علي المكان ثم ضمنا معني الشرط وايان ومتي وهما موضوعان للدلالة علي
الزمان ثم ضمنا معني الشرط وما ومهما وهما موضوعان للدلالة علي
ما لا يعقل ثم ضمنا معني الشرط ومن وهي موضوعة لمن يعقل ثم ضمنت
معني الشرط وحيثما وهو كاين وان مثال الجزم بان ان يشا يذهبكم وباذما
نحو وانك اذما تات ما انت امر به تلف من اياه تامر اتيا وباي نحو ايا
ما تدعوا فله الاسما الحسني وباين نحو اينما تكونوا يدرككم الموت وباني
نحو خليلي انا تاتياني تاتيا اخا غير ما يرضيكما لا يحاول وبايان
نحو ايان نومنك تامن غيرنا وبمتي نحو متي تاته تعشو الي ضو ناره
تجد خير نار عندها خير موقد وبمهما نحو مهما تاتنا به من اية
لتسحرنا بها فما نحن لك بمومنين وبمن نحو من يعمل سوا يجز به وبما
نحو ما ننسخ من اية او ننسها نات بخير منها او مثلها وبحيثما نحو
حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان فعلم ان هذه الادوات
بالنظر لموضوعها ستة اقسام ولها صدر الكلام وهي بالنظر الي الخلاف
في حقيقتها اربعة اقسام الاول ما هو حرف باتفاق وهو ان الثاني
ما هو اسم باتفاق وهو الباقي ما عدا اذما ومهما الثالث ما فيه خلاف
والاصح انه حرف وهو اذما الرابع ما فيه خلاف ايضا والاصح انه اسم
وهو مهما ثم ما هو اسم ان وقع علي زمان او مكان فظرف او حدث فمفعول
مطلق والا فان وقع بعده فعل لازم فمبتدا خبره جملة الشرط علي ما صححه
في المغني



في المغني او متعد واقع عليه فمفعول به او علي ضميره او متعلقه فاشتغال
وكذا القول في اسما الاستفهام ويسمي الفعل الاول من الفعلين المجزومين
باحد هذه الادوات شرطا لتعلق الحكم عليه ويسمي الثاني منهما جوابا
لانه مترتب علي الشرط كما يترتب الجواب علي السوال وجزا ايضا لان مضمونه
جزا لمضمون الشرط وتسميته جوابا مجاز وكذا جزا لان الجزا هو الفعل
المترتب علي فعل اخر ثوابا عليه او عقابا وهذا مفقود هنا واسقط من
الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكيفما ولو لان المشهور في اذا انها لا تجزم
الا في الشعر خاصة كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غمامة
وفي كيفما عدم الجزم لعدم السماع بذلك واجاز الكوفي الجزم بها قياسا
علي غيرها وكذا اجاز الجزم بها دون ما واما لو فالاصح انها لا تجزم اصلا
ومن اجازه خصه بالشعر كقوله لو يشا طار بها ذو ميعة لاحق الاطال
وفهم من كلامه ان الجزم بحيث واذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به
وهو الاصح واما غيرهما فهو قسمان قسم لا تلحقه ما وهو من وما ومهما
واني وقسم يجوز فيه الامران وهو ان واي ومتي وايان وما ذكره من ان
هذه الادوات جازمة للشرط والجواب معا هو مذهب سيبويه ومحققي
اهل البصرة واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا
ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان
لتعليق حكم علي اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من
غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم بالادات
والجواب مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الادات
والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل ان الابتدا والمبتدا كلاهما رفع

الخبر وقيل ان الشرط والجواب تجازما كما قيل ان المبتدا والخبر ترافعا **الجز**
**لم يصلح** للجواب **لمباشرة الادات** اي اداة الشرط كان كان جملة اسمية
او فعلية فعلها طلبي او جامدا او منفي بحرف ناف غير لا ولم او مقرون
بقد او بحرف تنفيس **قرن بالفا** وجوبا ليحصل الربط بين الجواب وشرطه
وخصت الفا بذلك لما فيها من معني السببية ولمناسبتها للجزا معنا
من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزا يتعقب علي الشرط
كذلك فان صلح لذلك امتنع دخولها عليه نعم ان كان مضارعا مثبتا
او منفيا بلا فوجهان كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي
وما ذكره قانون كلي حسن في ضبط كل ما تدخله الفا وقد سبقه
اليه ابن مالك قال ابو حيان وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض
اصحابنا من تعداد ما تدخله الفا فالجملة الاسمية **وان يمسسك بخير**
**فهو علي كل شي قدير** والفعلية التي فعلها طلبي نحو ان كنتم تحبون الله فا تبعوني
وقس عليه بقية انواع الطلب المتقدمة التي فعلها جامد نحو ان ترني
انا اقل منك مالا وولدا فعسي ربي والنفي نحو وما تفعلوا من خير فلن
تكفروه ونحو وان توليتم فما سالتكم من اجر والمقرون بقد نحو ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل وبحرف تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف
يغنيكم الله من فضله وقد تحذف الفا ضرورة كقوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها او ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام فان جا صاحبها
والا استمتع بها ولا يختص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية
بدليل هذا الحديث وقوله ومن لا يزل ينقاد للغي والهوي سيلفي
علي طول السلامة نادما والربط بها متعين في غير الجملة الاسمية واما
فيها



فيها فيكون بها كما تقدم **او باذا الفجائية** لشبهها بالفا في كونها لا يبتدا
بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب بما قبلها **نحو وان تصبهم سيئة**
**بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون** لكن لا بد في الجملة المقرونة بها ان لا تكون
طلبية نحو ان اطاع زيد فسلام عليه ولا مقرونة باداة نفي نحو ان قام
زيد فما عمرو قايم ولا بان نحو ان قام زيد فان عمرا قايم فان كانت احد هذه الثلاثة
وجبت الفا واستغني عن ذكرها احالة علي المثال فانه جامع للشروط الثلاثة
وظاهر اطلاقه ان اذا يربط بها الجواب وان كان جملة فعلية وليس كذلك
وقد اعتذر عنه في الشرح وظاهره ايضا كغيره ان اذا يربط بها الجواب بعد
ان وغيرها من ادوات الشرط ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك
بان فجري عليه المص في اوضحه والمعتمد الاطلاق كقوله تعالي فاذا اصاب
به من يشا من عباده اذا هم يستبشرون لكن قال ابو حيان السماع انما
ورد في ان واذا من ادوات الشرط فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان واذا
الي سماع وقد يجمع بين الفا واذا الفجائية لمجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة
ابصار الذين كفروا ومنعه بعضهم لانها عوض عن الفا فلا يجتمعان
فعلي الاول كلمة او في عبارته لمنع الخلو والجمع او بنا علي الغالب كما يشعر
به لفظة قد في قوله وقد يجمع **فصـــل في تقسيم الاسم** الي نكرة
ومعرفة **الاسم** بحسب التنكير والتعريف **ضربان** فقط **نكرة** وهي الاصل
لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولان الشي اول وجوده تلزمه
الاسما العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسما الخاصة كالادمي اذا ولد
يسمي ذكرا او انثي او انسانا او مولودا او رضيعا وبعد ذلك يوضع له
الاسم والكنية واللقب **وهو** اي الاسم النكرة **ما شاع في جنس موجود**

في الخارج تعدده كرجل فانه شايع في جنس الرجال الصادق علي كل حيوان
ناطق ذكر بالغ من بني ادم وتعدده في الخارج موجود مشاهد او مقدر وجود
تعدده في الخارج كشمس فانها تصدق بمتعدد لانها موضوعة للكوكب
النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل وان لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد
الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود المتعدد واما جمعها
كما في قوله فكانه لمعان برق او شعاع شموس فباعتبار تجدد الشمس
في كل يوم وخاصتها انها ما تقبل ال المؤثرة للتعريف او تقع موقع ما
يقبلها والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها انكر من بعض
فانكرها شي ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين
ثم انسان ثم رجل والضابط ان النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل
تحت غيرها فهي انكر النكرات فان دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها
فهي بالاضافة الي ما يدخل تحتها اعم او بالاضافة الي ما تدخل تحته اخص
والضرب الثاني معرفة وهي الفرع لما مر وهي ما وضع ليستعمل في معين
وهي ستة اقسام الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلي
بال والمضاف الي واحد منها وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادي المقصود
وتبعه المص في الاوضح ولعله انما تركه لذكره له في باب المنادي كما سيجي
الاول الضمير ويقال له المضمر ايضا والكوفي يسميه كناية ومكنيا لانه
ليس بصريح والكناية تقابل الصريح وقدمه لانه اعرف المعارف علي
الاصح بعد اسم الله ويليه العلم ثم الذي بعده وهكذا الي اخرها كما يوخذ
من كلامه فيما بعد حين عطف بعضها علي بعض بثم والضمير هو
ما دل وضعا علي متكلم كانا او مخاطب كانت او غايب كهو ولابد
له

له من مفسر فان كان لمتكلم او مخاطب فمفسره حضور من هو له او لغايب
فمفسره اما معلوم اي متعقل في نحو انا انزلناه واما مذكور متقدم وهو
الاصل لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه او لفظا لا رتبة نحو واذ ابتلي ابرهيم
ربه او رتبة لا لفظا نحو فاوجس في نفسه خيفة موسي او متاخرا
لفظا ورتبة وهو منحصر في سبعة ذكرها في المغني والشذور واعلم
ان ضمير الغيبة ان كان مرجعه مختصا ففيه ثلاثة مذاهب قيل معرفة مطلقا
وهو ظاهر كلامه هنا وفي الاوضح وقيل نكرة مطلقا وقيل ان كان مرجعه جايز
التنكير فمعرفة نحو جاني رجل فاكرمته او واجبه فنكرة نحو ربه رجلا ورب
رجل واخيه وعليه جري في شرح الشذور وهو اي الضمير اما مستتر
ولا يكون الا مرفوعا وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوي كالضمير
المقدر اما وجوبا وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك في
ثمانية مواضع احدها وثانيها المضارع المبدو بالهمزة او النون نحو اقوم
ونقوم ثالثها المضارع المبدو بتا خطاب الواحد نقوم رابعها فعل الامر
المسند الي الواحد نحو استقم خامسها افعال الاستثنا كخلا وعدا ونحوها
نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا سادسها افعل التعجب نحو ما احسن
زيدا سابعها اسم الفعل غير ماض كاوه ونزال ثامنها المصدر الواقع
بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وعد في الاوضح مما يجب فيه الاستتار
افعل التفضيل نحو هم احسن اثاثا فعلي هذا تكون تسعة وهو غير
ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسيلة الكحل كما سياتي او جوازا وهو
ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغايب او الغايبة في نحو زيد يقوم وهند
تقوم او بالصفات المحضة نحو زيد قايم او مضروب او احسن او باسم

ثم معرفة والا
صح

الفعل الماضي نحو زيد هيهات فالضمير في هذه الامثلة مستتر جوازا م
بدليل جواز زيد يقوم ابوه او ما يقوم الا هو وكذا الباقي **او بارز** عطف علي
مستتر فهو قسيم له وهو ما له صورة في اللفظ ثم هو **اما متصل** بعامله
وهو ما لا يبتدء به ولا يقع بعد الا اختيارا وينقسم الي مرفوع **كتا قمت**
والي منصوب نحو **كاف اكرمك والي** مجرور نحو **ها غلامه** وينقسم ايضا
بحسب مواقع الاعراب الي ثلاثة اقسام ما يختص بمحل الرفع وهو اربعة
التا كقمت والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن وما هو مشترك
بين محلي النصب والجر وهو ثلاثة يا المتكلم نحو ربي اكرمني وكاف الخطاب
نحو ما ودك ربك وها الغايب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وما هو
مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو ربنا اننا سمعنا وكا عرف بنا
فاننا نلنا المنح **او منفصل** عطف علي متصل فهو قسيم له وهو ما يبتدؤ
به ويقع بعد الا اختيارا وينقسم الي مرفوع **كانا** للمتكلم وحده وفرعه
نحن له ومعه غيره او للمعظم نفسه حقيقة او ادعا **وانت** للمخاطب
وفروعه انت للمخاطبة وانتما للمخاطبين مطلقا وانتم للمخاطبين
وانتن للمخاطبات **وهو** للغايب وفروعه هي للغايبة وهما للغايبين
مطلقا وهم للغايبين وهن للغايبات **و**الي منصوب نحو **اياي** للمتكلم
وحده وفروعه ايانا له اي المتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه.
واياك للمخاطب وفروعه اياك للمخاطبة واياكما للمخاطبين مطلقا
واياكم للمخاطبين واياكن للمخاطبات واياه للغايب وفروعه اياها
للغايبة واياهما للغايبين مطلقا واياهم للغايبين واياهن للغا[يبات]
ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا لئلا يلزم تقديم المجرور علي الجار

بيان

والضمير



والضمير علي المختار في ذلك هو ان وايا وما عداهما حروف تبين الاحوال
من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث وتكلم وخطاب وغيبة وظاهر
كلامه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل براسه وذهب بعضهم
الي ان المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبني الضماير علي الاختصار
والمتصل اخصر من المنفصل والضماير كلها مبنية لشبهها
بالحروف وضعا كالتا في ضربت والكاف في اكرمك ثم اجريت بقية
الضماير كنحن مجراها طردا للباب وقيل لشبهها به في احتياجها الي
المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغايب
كاحتياج الحرف الي لفظ يفهم به معناه الافرادي واخصها اعرفها
فضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وذا اخص من ضمير الغايب
واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم او تاخر ولما كان
المقصود من وضع الضماير الاختصار والمتصل اخص من المنفصل
قال **ولا فصل** للضمير في الاختيار **مع امكان** الاتيان بالضمير **المتصل**
فنحو قمت واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك واما قوله
وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم فضرورة **الا**
في مسرتين يجوز فيهما الانفصال مع تاتي الاتصال احدهما ان يكون
عامل الضمير عاملا اخر اعرف منه مقدم عليه غير مرفوع وذلك **نحو**
**الهاء من** قولك لشخص في عبد **سلنيه** يجوز فيها الانفصال **بمرجوحية**
ومنه قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال
ملكتموهم لكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات
والانفصال برجحان لانه الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا لم ياتي التنزيل

الابه قال تعالي ان يسالكموها انلزمكموها اللهم الا ان يكون ذلك العامل
اسما فالفصل ارجح نحو عجبت من حبي اياه وكذا ان كان فعلا ناسخا
من باب ظن نحو خلتنيه **وظننتكه** فالفصل ارجح ايضا عند
الجمهور لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ومنه
قوله اخي حسبك اياه وعند جماعة الوصل ارجح لانه الاصل وقد
امكن وبه جا التنزيل قالوا نحو اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله
بلغت صنع امرء بر اخالكه وابن مالك اضطرب كلامه فتارة وافق
للجمهور وتارة خالفهم ورد ما قالوه من كونه خبرا في الاصل بان
ذلك يقتضي جواز الانفصال في الاول وذلك ممتنع وما افضي الي
الممتنع ممتنع والصورة الثانية ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدي
اخواتها سوا كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت الاولي وذلك
الصديق ظننتكه وكانه زيد فيجوز في الها الانفصال **برجحان**
كظننتكه عند الجمهور ومنه قوله لين كان اياه لقد حال بعدنا
عن العهد والانسان قد يتغير وعند جماعة الوصل ارجح ومنه
الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه وحجة الجميع ما تقدم ويتعين
الانفصال ان حصر بالا او انما او رفع بمصدر مضاف لمنصوب او صفة
جرت علي غير صاحبها او اضمر عامله او اخر او كان معنويا او حرف
نفي او فصله متبوع او ولي واو مع او اما او الا ما فارقة او نصبه عامل
في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة وربما اتصلا غيبة ان اختلفا
لفظا او اتحدا رتبة **ثم الثاني من المعارف العلم وهو** ما وضع لمعين
لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف فان

الضمير



الضمير صالح لكل متكلم او مخاطب او غايب وليس موضوعا لان
يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل فيه صار
جزييا ولم يشركه احد فيما اسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار
اليه فاذا استعمل في واحد لم يشركه فيما اسند اليه احد وال صالحة لان
يعرف بها كل نكرة فاذا استعملت في واحد عرفته وقصرته علي شي بعينه
وهذا معني قولهم انها كليات وضعا جزييات استعمالا وينقسم باعتبار
تشخصه وعدم ذلك الي قسمين لانه **اما شخصي** وهو ما وضع
لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له **كزيد** وشبهه فدخل
العلم العارض الاشتراك كعمرو مسمي به كل من جماعة وهو قسمان
مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد وفقعس وموهب
ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها كزيد واسد
وحارث وشمر ويشكر واصمت وشاب قرناها وزيد منطلق **او جنسي**
وهو ما وضع لمعين في الذهن اي ملاحظ الوجود فيه **كاسامة** علم
للسبع اي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو في التعيين كاسم الجنس
المعرف بلام الحقيقة فقولك اسامة اجري من ثعالة بمنزلة قولك الاسد
اجري من الثعلب ودليل اعتبار التعيين في العلم الجنسي اجرا الاحكام اللفظية
لعلم الشخص عليه كمنعه من ال والاضافة والصرف مع سبب اخر
كالتانيث في اسامة وثعالة ومجي الحال منه كهذا اسامة مقبلا وعدم
نعته بالنكرة واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الاصول بالمطلق
فهو ما وضع للماهية مطلقا اي بلا تعيين كاسد اسم لماهية السبع
يقال اسد اجري من ثعلب كما يقال اسامة اجري من ثعالة ويعبر عنه

بالنكرة ايضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالته
على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا او مع قيد الوحدة الشايعة
سمي نكرة ومثلها في الابهام المعرف بلام الجنس بمعني بعض غير معين
نحو ان رايت الاسد اي فردا منه ففر منه ثم استعمال علم الجنس او اسمه
معرفا او منكرا في الفرد المعين او المبهم ان كان من حيث اشتماله علي الماهية
فحقيقة والا فمجاز ومن العلم ما كني به عنه كفلان وفلانة وكذا بعض
الاعداد المطلقة والاصح ان اسما الايام اعلام ولا بها لمح الصفة وان
التصغير مطلقا لا يبطل العلمية والعلم هو باعتبار ذاته شخصيا كان
او جنسيا اما اسم وهو ما عدا الكنية واللقب كما مثلنا من زيد واسامة
او لقب وهو ما اشعر برفعة المسمي كزين العابدين او بضعته كبطة
وقفة او كنية وهي ما صدرت باب او ام كابي عمرو وام عمرو قال الرضي
والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب
معنا ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعني ذلك اللقب بخلاف الكنية
فانه لا يعظم المكني بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس
تانف من ان تخاطب باسمها فان [illegible] ليس في كلامهم تصريح بتلقيب
الاناث وانما صرحوا بتكنيتهن ويوخر اللقب في اللفظ عن الاسم غالبا
اذا اجتمعا ويجعل تابعا له في اعرابه بدلا او عطف بيان مطلقا اي سوا
كانا مفردين كسعيد كرز ام مركبين كعبد الله زين العابدين او مختلفين
افرادا وتركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز وكما يجوز الاتباع
يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبر المبتدا محذوف جوازا او بنصبه
مفعولا لفعل محذوف او مخفوضا باضافته اي الاسم الي اللقب
جوازا



جوازا مرادا بالاول المسمي وبالثاني الاسم ان افردا وذلك كسعيد كرز فيجوز
فيه حينيذ الاتباع للاول وهو الاقيس والقطع عنه كما لو كان مركبا والاضافة
حيث لا مانع منها وهي الاكثر وجمهور البصريين يوجبونها اخذا من اقتصار
سيبويه علي ذكرها ووافقهم ابن مالك في الالفية وخالفهم في التسهيل واعتذر
في شرحه عن سيبويه بان الاضافة لما كانت علي خلاف الاصل لان الاسم واللقب
مدلولهما واحد فيلزم من اضافة احدهما الي الاخر اضافة الشي الي نفسه
فيحتاج الي تاويل الاول بالمسمي والثاني بالاسم حتي يتخلص من اضافة الشي
الي نفسه والاتباع والقطع لا يحوجان الي تاويل ولا يوقعان في مخالفة اصل
بين سيبويه استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها الا السماع بخلاف
الاتباع والقطع فانهما علي الاصل واستغني بالتنبيه عليها عن التنبيه
عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية او الكنية واللقب كنت في تقديم احدهما بالخيار
ويليه الاخر معربا باعرابه مع جواز قطعه نعم اذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت
الكنية علي الاسم ثم جي باللقب فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما يوخذ
من كلامهم وان لم ار فيه نقلا لانه يلزم عليه حينيذ تقديمه علي الاسم نفسه
وهو ممتنع ثم الثالث من المعارف الاشارة علي حذف مضاف اي اسماوها
حذفه للقرينة الدالة عليه وهي ما وضع لمسمي واشارة اليه
والاشارة اما للمفرد مذكرا او مونثا او للمثني كذلك او الجمع كذلك فهذه ستة
الا انهم اكتفوا بالاشارة الي الجمع المذكر والمونث بلفظ واحد فصارت الاقسام
الوضعية لاسما الاشارة بحسب من هي له خمسة وان تعددت الفاظ بعضها
كما سيجي وهي ذا للمذكر المفرد وذي وذه وتي وته باسكان الها وذه وتهي
وتهي وتا وذه وته بالاختلاس وذات بالضم للمونث المفرد وذات

وثنان وثنتان فثنتان وثيار بالاول منهما المثني المذكر وبالثاني المثني المونث ويعربان بالالف رفعا وبالياجرا ونصبا عند القايل بتثنيتهما حقيقة والاصح وعليه ابن الحاجب انهما مبنيان جي بهما علي صورة المثني وليسا مثنيين حقيقة لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسما الاشارة ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا علي صيغة المثني المرفوع وفي حالة الجر والنصب وضعا علي صيغة المثني المجرور والمنصوب وكلامه في الاوضح عند انواع الشبه يقتضي ان ثم لنا قولا يقول باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قايل به كما نبه عليه العلامة خالد واولا ممدودا ومقصورا لجمعهما اي المذكر والمونث والمد لغة اهل الحجاز وهي الفصحا وبها جا التنزيل نحو ها ولآ بناتي والقصر لغة اهل نجد من بني تميم كما هو صريح عبارة الاوضح والاكثر مجيبه للعقلا وقد يجي لغيرهم كقوله والعيش بعد اوليك الايام وهذه الالفاظ المتقدمة في المشار اليه القريب واما البعيد فيشار اليه بها لكن ملتحقة وجوبا بالكاف الحرفية في الاخر لتدل علي البعية ولا فرق في الكاف بين ان تكون مجرورة من اللام في جميع اسما الاشارة مطلقا اي سوآ كان المشار اليه مفردا ام مثني ام مجموعا وهذه الكاف متصرف في الكلام تصرف الكاف الاسمية غالبا لتتبين احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمونث وتفصل بها علامة التثنية والجمع فللمخاطب خمسة احوال وان كان اصلها ستة وقد تقدم ان المشار اليه خمسة فذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي وانما حكموا بحرفية الكاف في ذلك لعدم محل لها من الاعراب لانتفا الرافع والناصب والحرف الجار وانتفا الجملة

المضاف

المضاف لان اسم الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل التنكير والمضاف لابد ان يكون نكرة حتي لو كان معرفة نوي تنكيره لاجل الاضافة وفي الكاف المذكورة ثلاث لغات الاولي ان تختلف لاختلاف احوال المخاطب وهذه هي الفصحي الثانية افرادها مفتوحة في الاحوال كلها فيكون المقصود علي هذه اللغة التنبيه علي مطلق الخطاب فقط الثالثة افرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث فلها علي هذه اللغة حالتان اومقرونة تلك الكاف بها مبالغة في البعد الا في ثلاث مسايل في المثني مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخري ولا فرق بين تثنية المذكر والمونث وفي الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون دون من قصره من اهل نجد كقيس وربيعة واسد واما بنوا تميم وان كان لغتهم القصر فلا ياتون باللام كاهل الحجاز كما نبه عليه في اوضحه حيث قال وبنوا تميم لا ياتون باللام مطلقا وفيما تقدمه من اسما الاشارة ها التنبيه بالغير مهموزة كراهة كثرة الزوايد فتقول هذاك ولا يجوز هذالك وسميت الها ها التنبيه لانها تنبه المخاطب علي المشار اليه وقضية كلامه انه ليس لاسم الاشارة الا مرتبتان قربي وبعدي وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور علي انه له ثلاث مراتب قربي وهي المجردة من اللام والكاف وبعدي وهي المقرونة بهما في غير المثني وبالنون المشددة والكاف في المثني ووسطي وهي المقرونة بالكاف وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه المص في شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب ثم الرابع من المعارف الموصول وهو ضربان حرفي وهو ما اول مع صلته بمصدر ولم يحتج الي عايد وهو ان وان وما وكي ولو واسمي وهو المراد

هنا بقرينة ذكره في المعارف التي هي احد قسمي الاسما وهو ما افتقر الى الوصل
بجملة خبرية او ظرف او مجرور تامين او وصف صريح والى عايد او خلفه وهو
قسمان نص ومشترك فالنص ما وضع لمعنى واحد وهو الذي للمفرد
العالم وغيره والتي للمفرد المونث العاقل وغيره واللذان لمثنى المذكر واللتا
لمثنى المونث ويعربان بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا عند القايل بتثنيتهما
حقيقة والاصح انهما مبنيان جي بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين
حقيقة لما مر وكلامه في الاوضح عند عدم الشبه يقتضي ما قلناه في ذين
وتين فكن على بصيرة في ذلك ولك في نونهما وجهان اثباتها مخففة ومشددة
وحذفها والاصل التخفيف والثبوت قاله في شرح الشذور وظاهر كلامه
في الاوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع ولجمع المذكر شيان الذين ويستعمل
باليا رفعا ونصبا وجرا ولذلك قال مطلقا وربما جا في حالة الرفع بالواو تقول
نحن اللذون صبحوا الصباحا وانما لم يعرب كما عرب اللذان واللتان
لعدم مجيئه على سنن الجموع من جهة انه اخص من مفرده اذ هو خاص
بالعاقل والذي يطلق عليه وعلى غيره كذا قيل وحذف نونه لغة وكذا
حذف ال منه والثاني الاولى بالقصر اشهر من المد ولجمع المونث شيان
ايضا اللاي واللاتي باثبات اليا وقد تحذف وقد يتعارض الاولى واللاي
فيقع كل منهما مكان الاخر قال الشاعر ٥ محا حبها حب الاولى كن قبلها ٥
اي اللاي وقال ٥ فما اباونا بامنّ منه ٥ علينا اللاي قد مهدوا الحجورا ٥٥
اي الاولى والمشترك هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد ولذلك
اشار بقوله وبمعنى الجميع من الذي وفروعه من وهو موضوع للعالم
نحو عرفت من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن

وقد

وقد ياتي لغيره في ثلاث مسايل احداها ان ينزل منزلة العالم نحو من يدعوا من
دون الله من لا يستجيب له اذ بدعايهم الاصنام نزلهم لو هم منزلة العلما
الثانية ان يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو كمن لا يخلق لشموله
الادميين والملايكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيا الثالثة ان يجتمع
معه في عموم سابق فصل بمن نحو فمنهم من يمشي على بطنه لشمول دابة
لهما من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء وما وهو موضوع لغير العالم
نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق ونحو اعجبني ما اشتريته وما اشتريتها
وما اشتريتهن وقد تاتي له مع العالم نحو سبح لله ما في السموات وما
في الارض وللمبهم امره كقول من راى شبحا من بعد لا يدري ما هو انظر ما
ولانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النسا واي نحو لننزعن من
كل شيعة ايهم اشد وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا
تضاف للنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم كما
في الاية خلافا للبصري وسيل الكساي لم لا يعمل فيها الماضي فلم تلح له العلة
فقال اي كذا خلقت واجاب غيره بان ايا وضعت على العموم والابهام والمضا
مبهم ففيه مناسبة لها بخلاف الماضي اذ لا ابهام فيه فيحصل التنافي
والخروج عما وضعت له واشترط كون العامل متقدما لتمتاز عن الشرطية
والاستفهامية لانهما لا يعمل فيهما الا متاخرا واعلم ان لاي اربع حالات
تعرب في ثلاثة منها وهي ما اضيفت وذكر صدر صلتها نحو يعجبني ايهم
هو قايم او ذكر صدر صلتها ولم تضف نحو يعجبني اي هو قايم او لم تضف
ولم يذكر صدر صلتها يعجبني اي قايم وتبنى في الرابعة على الضم تشبيها
بالغايات وهي ما اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا

نحو ايهم آشد وقولهم فسلم علي ايهم افضل وبهما رد علي ثعلب المنكر
لموصوليتها اي وال في وصف صريح اي خالص للوصفية بان لم تغلب عليه
الاسمية لغير تفضيل وذلك كاسم الفاعل والمفعول كالضارب والمضروب
بخلاف الداخلة علي الاسم السالم من الوصفية كالرجل اوما غلب عليه
الاسمية كالابطح والاعرج اوما دل علي تفضيل كالافضل والاعلم فان
آل في ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة علي الصفة المشبهة كالحسن
فجنح ابن مالك الي انها موصول اسمي وجري عليه المص في الشرح والاوضح
في باب ما لا ينصرف لكن قال في المغني وليس بشي لان الصفة المشبهة
للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال علي الحدوث ولهذا كانت ال الداخلة علي
اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقضيته انها حرف تعريف وبه
صرح في الاوضح في باب الصفة المشبهة وعلي الاول اجيب بان الصفة
المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل
وما ذهب اليه من ان آل الداخلة علي هذا الوصف الصريح موصول اسمي
هو الاصح بدليل عود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه وليست
موصولا حرفيا لما مر ولانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف
لعدم تقدم معهود مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل علي مدخولها
وايضا لو كانت حرف تعريف لقدح الحاقها في اعمال اسمي الفاعل
والمفعول بمعني الحال والاستقبال لوجود المبعد له من مشابهته للفعل
واللازم منتف قال الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت
له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها
ووصلها بالظرف كما في قوله من لا يزال شاكرا علي المعه وبالجملة
الاسمية



الاسمية كما في قوله من القوم الرسول الله منهم ضرورة لهم انقادت رقاب بني معدي
وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله ما انت بالحكم الترضي حكومته علي المختار
في تفسير الضرورة وذو في لغة طي خاصة دون غيرهم من العرب كقوله
وبيري ذو حفرت وذو طويت والمشهور عندهم افرادها وتذكيرها وبناؤها
علي السكون لا علي الضم كما توهمه بعض المتاخرين اذ ليست حرفا واحدا
بل حرفين الثاني منهما ساكن والبنا انما يكون في الاخر ومنهم من يعربها
بالحروف اعراب ذي المعرب كما مر وخصه ابن الضايع بحالة الجر لانه المسموع
كقوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا واستشكل اعرابها بان سبب
البنا موجود مع عدم المعارض وما جزم به هنا من ان ذو تطلق عند
طي علي المونث ايضا هو المجزوم به في ساير كتب ابن مالك وخصه في
الجامع ببعضهم فقال وذو لكل مذكر وذات لكل مونث ويختصان بطي
ومن يصرفهما ويعربهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكي العموم عن بعض
بعد تصديره بالاول ويويده قول ابن الضايع الافصح امتناع اطلاقها
علي المونث وذا حالة كونه بعد ما باتفاق من البصريين او بعد من
الاستفهاميتين علي الاصح عندهم والمرجع في ذلك الي السماع وكلاهما
مسموع قال تعالي ماذا انزل ربكم وقال الشاعر وقصيدة تاتي الملوك غريبة
قد قلتها ليقال من ذا قالها والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط احتجاجا
بقوله عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق اي والذي
تحملينه طليق ولا حجة فيه ولا يختص ذا من بين اسما الاشارة بذلك
عندهم بل جميع اسما الاشارة يجوز ان تكون عندهم موصولات وابلغ
من ذلك جعلهم الاسم المحلي بال من قبيل الموصولات كقوله

لعمرك انت البيت اكرم اهله • واقعد من افنايه بالاصايل • اي لانت الذي اكرم
اهله فاكرم صلة البيت ومحل كونه ذا موصوله اذا لم تلغ ولم تكن للاشارة
فان الغيت بان كانت مركبة مع ما او من لم تكن موصولة بل تكون مع ما قبلها
اسما واحدا دالا علي الاستفهام لا يعمل فيها فعل متقدم ويظهر اثر ذلك في
البدل اذا قلت مثلا من ذا ضربت ازيدا ام عمرا فان رفعت البدل فذا غير
ملغات وان نصبته كانت ملغاة ويدل علي الغايها اثبات الف ما مع دخول
الجار عليها في نحو قولهم عماذا تسال • وكذا اذا كانت للاشارة لانها
حينيذ تدخل علي المفرد نحو من ذا الذاهب وماذا التثويب والمفرد لا يكون
صلة لغير ال ولما انتهي الكلام علي الموصولات شرع في بيان الصلة
فقال وصلة ال الموصولة الوصف الصريح وقد مر الكلام عليه
وصله غيرها من الموصولات اما جملة وشرطها اسمية كانت او فعلية
ان تكون خبرية وهي المحتملة الصدق والكذب في نفسها من غير نظر
الي قايلها وان تكون معهودة للمخاطب ليتميز بها الموصول الا في مقام
التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو قوله تعالي فاوحي الي عبده
ما اوحي وان لا تكون مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جا الذي لكنه
قايم لان فيه استعمال لكن من غير استدراك ولا بد ان تكون الصلة
ذات ضمير غالبا طبق الموصول اي مطابقا له في الافراد والتذكير وفروعهما
ليربطها به وهذا الضمير يسمي عايدا لعوده الي الموصول وقد يخلفه
الظاهر فيقوم مقامه كقوله • سعاد الذي اضناك حب سعادا •
اي حبها واجاز ابن الصايغ خلو الصلة منه اذا عطف عليها بالفا جملة
مشتملة عليه نحو الذي يقوم اخوك فيغضب هو زيد لحصول الارتباط
بالفا



وصيرورتهما جملة واحدة ولا بد للموصول من الصلة ومن تاخرها عنه لانها من
كماله ومنزلة منزلة جزيه المتاخر ولهذا سمي ناقصا ولا يجوز الفصل بينها وبينه
بفاصل ويجوز حذفها كالموصول اذا دل عليها دليل كقوله نحن الاولي فاجمع
جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الاولي عرفوا بالشجاعة تنبيه اعلم ان
الموصول ان طابق لفظه معناه بان كان مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك
كمن وما جاز لك في العايد وجهان احدهما وهو الاكثر مراعاة اللفظ ونحو ومنهم
من يستمع اليك والثاني مراعاة المعني نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل
من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك ولا يقال من سالك او قبح نحو
من هي حمرا امك فيجب حينيذ مراعاة المعني وما لم يعضد المعني سابق
فيختار مراعاته كقوله • وان من النسوان من هي روضة • تهيج الرياض نحوها وتصوح •
والغالب في العايد المشتملة عليه الصلة ذكره في اللفظ وقد يحذف مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فالمرفوع ان كان فاعلا او نايبا عنه او خبرا لمبتدا او ناسخ او اسما له
لم يجز حذفه وان كان مبتدا جاز حذفه ان اخبر عنه بمفرد ولم يكن بعد نفي
ولا اداة حصر ولا معطوفا علي غيره ولا معطوفا عليه غيره نحو لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد ولا فرق في جواز حذف المرفوع
بين صلة اي وغيرها لكن لا يكثر الحذف في غيرها الا ان طالت الصلة
نحو وهو الذي في السما اله اي هو في السما اله والا فالحذف قليل شاذ الا في
قولهم لا سيما زيد بالرفع فانه مقيس غير شاذ تنزيلا للا سيما منزلة الا
والمنصوب اذا كان منفصلا لم يجز حذفه او متصلا متعينا للربط وناصبه
فعل تام او وصف غير صلة ال العايد اليها المنصوب جاز حذفه نحو وما
عملت ايديهم اي عملته كما قري به وقوله • ما الله موليك فضل فاحمدنه به •

اي الذي الله موليكه فضل واما قوله ما المستفز الهوي محمود عافية
ولو ابيح له صفو بلا كدر فشاذ وحذف منصوب الفعل كثير والوصف قليل
جدا وان اشتركا في الجواز وليسا متساويين في الحذف كما توهمه عبارة
الالفية والمجرور نوعان مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف فالاول يجوز حذفه
ان كان المضاف وصفا عاملا ليس اسم مفعول نحو فاقض ما انت قاض اي ما انت
قاضيه وقوله لعمرك ما تدري الطوارق بالحصي ولا زاجرات الطير ما الله صا
والثاني يجوز حذفه ايضا ان تعين للربط وكان الموصول او المضاف للموصول
او الموصوف بالوصف مجرورا بمثل ما جر به العائد معني ومتعلقا ولم يكن
العايد محصورا ولا نايبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه في لبس نحو ويشرب
مما تشربون اي منه وقوله لا تركنن الي الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر
وقولك مررت بغلام الذي مررت اي به فان لم يتعين العائد للربط كمررت
بالذي مررت به في داره او جرا معا بغير حرف كجاء غلام الذي انت غلامه
او لم يجر الموصول اصلا كجاء الذي مررت به او جر بحرف مماثل لما جر به
العايد لفظا لا معني كمررت بالذي مر به لان احد الحرفين للسببية او
لفظا ومعني لا متعلقا كمررت بالذي مررت به او كان محصورا كمررت بالذي
ما مررت الا به او نايبا عن الفاعل كمررت بالذي مر به او حذفه ملتبسا
كرغبت فيما رغبت فيه لم يجز الحذف في الصور كلها واعلم ان هذه
الشروط التي ذكرناها لصحة جواز حذف العايد من حيث هو لم يصرح بها
ولعله انما تركها احالة علي الامثلة فانها جامعة للشروط وصلة غير ال
اما جملة كما مر او ظرف او جار ومجرور تامان اي تتم بهما الفايدة كجا الذي
عندك او في الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلاهما اذا وقعا صلتين

متعلقان



متعلقان باستقر وشبهه مما هو فعل حال كونه محذوفا وجوبا
لا بمستقر وشبهه مما هو اسم لافراده وهما في اصطلاح النحاة كالفقير
والمسكين في اصطلاح الفقها اذا اطلق احدهما شمل الاخر واذا ذكرا
معا فلكل معني ولذا نظاير منها الايمان والاسلام والمشرك والكافر ثم
الخامس من المعارف ذو الاداة اي اداة التعريف وهي ال بجملتها للتعريف
عند الخليل وسيبويه لكن الخليل الهمزة عنده اصلية فهي همزة
قطع كهمزة ام وان حذفت في الاصول لكثرة الاستعمال وسيبويه يخالفه
في اصالة الهمزة فهي عنده همزة وصل زايدة لكنها معتد بها في الوضع
هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما ووافق فيه
الخليل فيما ذهب اليه واستدل علي صحته بوجوه ذكرها فيه واطال
في تقريرها ونازعه ابو حيان في ذلك وردها وانكر ان يكون ما ذكره ابن
مالك عن الخليل مذهبا له وقال ليس في كلام الخليل ما يدل علي ان
الهمزة اصل مقطوعة في الوصل كهمزة ام وان لا اللام وحدها للتعريف
وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن بالابتدا بالساكن
وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام خلافا للاخفش وسيبويه في احد
قوليه المشهور عنه ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم واختاره المص
في حواشيه وقال انه من الحسن بمكان وجميع ما اعترض به
عليه مقابل بمثله او مجاب عنه لكنه رجح في الجامع قول الخليل وهو
ظاهر عبارته هنا وفي الشذور وانما لم تترك الهمزة وتحرك اللام
علي قول الاخفش لانها ان حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال
والتبست بلام الجر او بالفتح التبست بلام الابتدا او بالضم فلا نظير

لها وعن المبردان الهمزة للتعريف واللام زايدة للفرق بينها وبين
همزة الاستفهام وتكون ال للعهد وهي التي عهد مصحوبها اما ذكرا
نحو زجاجة الزجاجة وفايدتها التنبيه علي ان مصحوبها هو
الاول بعينه اذ لو جي به منكرا لتوهم انه غيره او ذهنا نحو اذ هما في الغار
وجا القاضي في قاض بينك وبين مخاطبك عهدا او حضورا نحو اليوم
اكملت لكم دينكم او للجنس وهي التي لم يعهد مصحوبها اصلا وهي ثلاثة
انواع كالتي للعهد لانها اما ان تكون لبيان الحقيقة من حيث هي هي اي
لا باعتبار شي كاهلك الناس الدرهم والدينار اي جنسهما وجعلنا
من الما اي من حقيقة الماء المعروف وقيل المني كل شي حي وهذه لا تخلفها
كل لا حقيقة ولا مجازا او لاستغراق افراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو
وخلق الانسان اي كل فرد من افراد الانسان ضعيفا وتعرف بصحة
الاستثنا من مدخولها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا او
لاستغراق صفاته وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل اي الجامع
لصفات الرجال المحمودة اذ لو قيل زيد كل رجل علي وجه المجاز والمبالغة
لصح بمعني انه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من جهة كماله
ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال والمختار جواز نيابتها عن
الضمير المضاف اليه نحو فان الجنة هي الماوي وقيده ابن مالك بغير
الصلة وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر وابو شامة
نيابتها عن ضمير المتكلم قال في المغني والمعروف من كلامهم انما هو
التمثيل بضمير الغايب وقد تلخص من كلام المص ان ال المعرفة اما
عهدية او جنسية وكل منهما ثلاثة انواع كما مر وقد تكون ال

زايدة

زايدة كالتي في الان ونحو ادخلوا الاول فالاول وقد مر انها تكون موصولة
وابدال اللام في ال المعرفة ميما لغة حمير كقولهم في الرجل والفرس ام
رجل ام فرس وقد نطق بها عليه السلام فقال ليس من ام بر ام
صيام في امسفر ونقلت هذه اللغة ايض عن نفر من طي قال شاعرهم
ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورايي بامسهم وام سلمه ثم السادس
من المعارف المضاف اضافة محضة الي واحد مما ذكر من الخمسة المتقدمة
ولو بواسطة ما لم يكن متوغلا في الابهام كغير ومثل ولا واقعا موقع
نكرة جامدة كمجا وحده وهو في التعريف بحسب ما يضاف اليه عند الاكثر فالمضاف
للعلم في رتبة العلم والمضاف للاشارة في رتبة الاشارة وكذا الباقي الا المضاف
الي الضمير كغلامي فليس في رتبة الضمير وانما هو كالعلم اي
في رتبته والا الماضي نحو مررت بزيد صاحبك اذ لا تكون اعرف من
الموصوف وقيل انما اضيف الي معرفة فهو في رتبة ما تحتها قال المص
ويدل علي بطلانه قوله كخذروف الوليد المثقب فوصف المضاف
الي المعرف بال بالمعرف بها والصفة لا تكون اعرف من الموصوف ولا يرد
علي اطلاق قولهم هنا ان المضاف الي المعرفة معرفة فلا يتعرف بالاضافة
كالصفة المضافة الي معمولها والمتوغل في الابهام والواقع موقع نكرة
لما تقرر في باب الاضافة من ان كلا منها لا يتعرف بالاضافة والحكم اذا علم
في بابه بشي كان قيد الحكم الذي يذكر مطلقا في باب اخر

## باب

في ذكر المبتدا والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام والمبتدا هو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية لفظا او حكما مخبرا عنه او وصفا رافعا لما انفصل
واغني عن الخبر والخبر ما يحصل به الفايدة مع مبتدا غير الوصف المذكور

الصفة

مالاتعرف

وبدآ هنا وفي الجامع بالمبتدا قبل الفاعل تبعا لمن يرى انه اصل المرفوعات
وخالف في الشذور فبدا بالفاعل نظرا الي انه اصلها كما قال وذهب جمع الي
ان كلا منهما اصل واختاره الرضي قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي
فايدة **المبتدا والخبر كلاهما مرفوعان** باتفاق **كالله ربنا ومحمد** صلي
الله عليه وسلم **نبينا** لمن يعتقد عدم ايمانه وانما اختلفوا في رافعهما
علي اقوال اصحها ان المبتدا مرفوع بالابتدا وهو التجرد عن العوامل
اللفظية للاسناد والخبر مرفوع بالمبتدا وصح رفعه به وان كان يقع
جامدا لان اصل العمل للطلب والمبتدا طالب للخبر من حيث كونه محكوما
به طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طايفة
واعلم ان الاصل في المبتدا ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام
حصول الفايدة والمبتدا مخبر عنه والاخبار من غير معين لا يفيد ولان
القصد من الكلام اعلام السامع ما يحتمل ان يجهله والامور الكلية قل
ان يجهلها احد وانما يجهل الامور الجزئية واورد علي الاول مجي الفاعل
نكرة وهو مخبر عنه واجيب بان الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه قال
الرضي وهذا وهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان نفس الحكم
عليه غير مخصص فيكون قد حكمت علي الشي قبل معرفته وقد قالوا
ان الحكم علي الشي لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتدا بنكرة
الا اذا افادت والفايدة تحصل في الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص
من المخصصات وهي كثيرة وانهاها بعضهم الي نيف وثلاثين موضعا
وذكر بعضهم انها ترجع الي شيين العموم والخصوص وظاهر كلامه
اعتماد ذلك حيث قال **ويقع المبتدا نكرة ان عم** كل فرد من جنسه
**اوخص**

**اوخص** فردا من ذلك الجنس فالعام **نحو ما رجل في الدار** لان النكرة في سياق
النفي تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بآل
الجنسية **و**منه **نحو اله مع الله** وكل له قانتون ومن يقم اقم معه **و**الخاص
**نحو ولعبد مومن خير** لان الوصف يخصص الموصوف النكرة فيحصل به
فايدة ليست لعبد الذي لم يوصف ويحتمل ان يكون من الاول ايضا **و**من
الخاص قوله عليه الصلاة والسلام **خمس صلوات كتبهن الله** علي
العباد لتخصصه بالاضافة وقوله امر بمعروف صدقة ونهي عن
منكر صدقة وقولك رجيل جاني لانه بمعني رجل صغير جاني **ويقع الخبر مفردا**
جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدا او في معني الجامد غير الخالص الوصفية بان
جعل علما كالابطح والاجرع فانه لا يتحمل ضميرا ومشتقا فيتحمله ما لم يرفع
ظاهرا او ضميرا بارزا ويجب ابراز المتحمل وان امن اللبس اذا جري الوصف علي
غير من هو له **و** يقع **جملة لها** اي فيها **رابط** وجوبا يربطها بالمبتدا الذي سيقت
له اسمية كانت او فعلية ويجوز حذفه ان علم ونصب بفعل او وصف او جر
باسم فاعل او حرف تبعيض او ظرفية او بمسبوق بمماثل لفظا ومعولا
نحو وكل وعد الله الحسني وقوله اصخ فالذي يوصي به انت مفلح وروابط
الجملة بما هي خبر عنه او صلها في المغني الي عشرة علي خلاف في بعضها
واقتصر منها هنا علي اربعة احدها الضمير وهو الاصل في الربط ومن ثم
يربط به مذكورا **كزيد ابوه قايم** وعمرو قام اخوه ومحذوفا كما مر والثاني
الاشارة نحو **ولباس التقوي ذلك خير** ان قدر ذلك مبتدا ذلك والا بان قدر
تابعا للباس علي انه بدل او عطف بيان فالخبر مفرد والثالث اعادة
المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم نحو

القارعة ما القارعة فالقارعة مبتدا اول وما اسم استفهام مبتدا ثان
والقارعة خبره وهما خبر الاول والتقدير القارعة القارعة اي شي هي
كما تقول اي رجل زيد اذا اردت التفخيم والتعظيم لشانه والرابع العموم
بان يكون جملة الخبر مشتملة علي اسم اعم من المبتدا فيكون المبتدا
داخلا تحته نحو زيد نعم الرجل قال في الرجل للجنس وهو مشتمل علي
كل افراده وزيد فرد منها فدخل في العموم فحصل الربط ومنه قوله واما
الصبر عنها فلا صبرا والربط بالعموم تبع فيه هنا وفي اوضحه جماعة
من النحاة وذكره في المغني كالمتبري منه ثم قال ويلزمهم ان يجيزوا زيد
مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار وخرج المثال
والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا
يحتاج الي رابط نبه علي ذلك بقوله الا في نحو قل هو الله احد مما الجملة
المخبر بها نفس المبتدا في المعني اي فلا تحتاج الي رابط اكتفا بها عنه
لانها مفسرة للمبتدا والمفسر عين المفسر هذا ان قدر هو ضمير
الشان والا ان قدر ضمير المسيول عنه فالخبر مفرد وهو الله واحد خبر
بعد خبر او بدل قال الدماميني تبعا للمرادي والتحقيق ان مثل هذا
ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد علي ارادة اللفظ كما في عكسه نحو
لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ويقع الخبر ايضا ظرفا زمانيا
ومكانيا حالة كونه منصوبا لفظا بما تعلق به نحو والركب اسفل منكم
والرحيل غدا ويقع ايضا جارا او مجرورا منصوبا ايضا محلا بذلك
كالحمد لله رب العالمين وشرطهما ان يكونا تامين بالمعني المتقدم فلا
يجوز زيد امس ولا زيد بك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا او مجرورا راجعا

في التقدير

في التقدير الي المفرد او الجملة قال وتعلقهما حينيذ اما بمستقر ونحوه مما
هو اسم فاعل وهو اختيار طايفة محتجين بان الخبر هو المحذوف في الحقيقة
والاصل في الخبر الافراد وصححه في الاوضح ورجحه ابن مالك بامور منها
ان اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله * فانت لدي بحبوبة الهون
كاين * ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به ومنها ان الفعل
المقدر جملة باجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد اصل وقد امكن فلا عدول
عنه ومنها تعينه اتفاقا بعد اما واذا الفجايية ولامتناع ايلايهما الفعل
او باستقر ونحوه مما هو فعل وهذا اختيار اكثر البصريين محتجين بان المحذوف
عامل في الظرف والمجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب
بوجوب تقديره في الصلة قال في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما
ولا فعلا بل بحسب المعني ثم قال وان جهلت المعني فقدر الوصف لانه صالح للاز  منه
كلها وان كان حقيقة في الحال محذوفين وجوبا وذلك المتعلق المحذوف من حيث
هو في الحقيقة هو الخبر علي ما صححه في الاوضح لا الظرف وانما اطلق عليه الخبر
لنيابته عن المحذوف ولهذا لا يجمع بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه ان المتعلق
لا يكون الا كونا عاما وبه صرح في التسهيل قال في المغني وهو شرط لوجوب مطلقا
الحذف وصرح فيه بجواز تقدير الكون الخاص لدليل وبجواز حذفه حينية
وعليه خرج قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي بكذا وقوله تعالي الحر بالحر والعبد
بالعبد والانثي بالانثي التقدير مقتول او يقتل والاصل فيه ان يقدر مقدما
علي الظرف كساير العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره
موخرا وما يقتضي ايجابه وفيه ايضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا
في جميع المسايل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم علي المبتدا وفي حاشية الكشاف

قوله في الظرف.

للتفتازاني مما يجب التنبيه له انه اذا قرن باللفظ كان او كاين فهو من
التامة بمعني حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا
لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان اخري وتتسلسل التقديرات
فايدة اعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه خاصا كالقيام والقعود
قسمان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف
نحو وعنده علم الساعة واللغو ما كان متعلقه خاصا كالقيام والقعود سوآ
وجب حذفه نحو ايوم الجمعة صمت فيه ام جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال
متي قدمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا ان المتعلق العام لما
كان اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الي الظرف سمي ذلك الظرف
مستقر الاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذف الصلة
وهي فيه اختيارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك ولما كان الاخر
لم ينتقل اليه شي من متعلقه سمي لغوا او ملغي كانه الغي ولم تعتبره
اعتبار الاول قال الدماميني قاعدة كل ظرف او جار ومجرور ليس
بزايد ولا مما يستثني به لابد ان يتعلق بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما
يشبهه او ما يشير الي معناه والمتعلق اما ان يكون ملفوظا به او مقدرا
والمقدر اما واجب الحذف اولا وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في
المغني ولا يخبر باسم الزمان عن المبتدا الجوهر المعبر عنه باسم الذات
فلا يقال زيد اليوم لعدم الفايدة فان حصلت جاز كان يكون المبتدا عاما
والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا او في زمان طيب وفهم من كلامه ان
المكان يخبر به عن الجوهر نحو زيد امامك وعن اسم المعني نحو الخير عندك
وان اسم المعني يخبر عنه بالزمان وهو كذلك اذا كان الحدث غير مستمر
نحو الصوم



نحو الصوم غدا والا فلا لعدم الفايدة واما نحو قولهم الليلة الهلال مما ظاهره
انه اخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو ماول بحذف اسم معني مضاف هو
المبتدا في الحقيقة كروية الهلال الليلة فالاخبار انما هو عن اسم المعني لا عن
الجوهر وقيل لا تاويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه اي الهلال باسم
المعني من انه يحدث في وقت دون وقت اخر ولما كان من المبتدا ما لا خبر له
لانه في معني الفعل لكن له مرفوع يغني عنه نبه عليه بقوله ويغني عن الخبر
في حصول الفايدة مرفوع وصف يكتفي به فاعلا كان او نايبه والمراد بالوصف
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب
معتمد ذلك الوصف ليصح الاكتفا بالمرفوع علي اداة استفهام حرفا كانت
او اسما او اداة نفي كذلك او فعلا فالاستفهام بالحرف نحو اقاطن قوم سلمي
ام نووا ظعنا وبالاسم نحو كيف جالس الزيدان والنفي بالحرف نحو ما مضروب
العمران وبالفعل نحو ليس قايم الزيدان وبالاسم نحو غير قايم الزيدان
ومنه قوله غير ماسوف علي زمن ينقضي بالهم والحزن والنفي في المعني
كالنفي الصريح نحو انما قايم الزيدان ولا فرق في المرفوع ايضا بين ان يكون
اسما ظاهرا كما مر او ضميرا بارزا نحو قوله خليلي ما واف بعهدي انتما
اذا لم تكونا لي علي من اقاطع وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز
لخروج الوصف عن كونه مبتدا حقيقة واعتماده علي ما ذكر شرط لازم
عند جمهور البصريين وما اوهم خلاف ذلك مول عندهم ثم هذا الوصف
مع مرفوعه اما ان يتطابقا اولا فان تطابقا افرادا نحو اقايم زيد جاز في الوصف
وجهان الابتدائية والخبرية الا في نحو اقايم اليوم امراة فيتعين الاول
وهذا يقدح في قولهم انه متي اوقع تقدم الخبر في الباس المبتدا بالفاعل

وجب تاخيره وان تطابقا تثنية وجمعا نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون تعين
خبرية الوصف علي اللغة الفصحي لتحمله الضمير وان لم تطابقا تعين ابتدايية الوصف
وما بعده فاعلا مغنيا عن الخبر والاصل ان يخبر عن المبتدا الواحد بخبر واحد كما
مر وقد يتعدد الخبر جوازا علي الاصح لان الخبر كالنعت فجاز تعدده وان اختلف
الجنس نحو فاذا هي حية تسعي والتعدد علي ثلاثة انواع احدها ان يتعدد
لفظا ومعني لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا صحة الاقتصار علي كل واحد من
الخبرين او الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب فان استعملته بالعطف جاز اتفاقا
ثانيها ان يتعدد لفظا لا معني لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو هذا حلو
حامض ولا يجوز في هذا العطف لان مجموعهما بمنزلة الخبر الواحد اذ المعني هذا مز
خلافا لابي علي ولهذا يمتنع توسط المبتدا بينهما وتقدمهما عليه علي الاصح ثالثها
ان يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه وشاعر وكاتب وقوله
يداك يد خيرها يرتجي ✽ واخري لاعدايها غايظة ✽ او حكما نحو انما الحياة الدنيا
لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن
مالك في التسهيل بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني وفي شرحه بان التعبير
فيهما بغير لفظ الوحدة لايقال الاجماز اما في الشرح من حكاية الاجماع
علي التعدد فيهما منظور فيه اللهم الا ان يريد اجماع من تقدم فايدة
اذا تعددت مبتدات متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان احدهما ان
تجعل الروابط في المبتدات فتخبر عن اخرها وتجعله مع خبره خبر الماه
قبله وهكذا الي ان تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف غير الاول الي
ضمير متلوه نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه قايم والمعني ابو اخ خال عم زيد
قايم والاخري ان تجعل الروابط في الاخبار فتاتي بعد خبر الاخير بها اخر
الاول

الاول وتالي لمتلوه نحو زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عندها باذنه
والمعني الزيدون ضاربوا الاخوين عند هند باذن زيد وهذا المثال ونحوه
لم يوجد في كلام العرب وانما وضعه النحاة للاختبار والتمرين قاله ابو حيان
واعلم ان الاصل في الخبر ان يتاخر عن المبتدا لانه وصف له في المعني فحقه
ان يتاخر عنه وضعا كما هو متاخر عنه طبعا ولكنه قد يتقدم عليه حيث
لا مانع اما جوازا نحو في الدار زيد او وجوبا بان يكون له صدر الكلام اما بنفسه
كاستفهام وذلك نحو اين زيد اذ لو اخر لخرج ماله صدر الكلام عن صدريته
او بغيره نحو صبيحة اي يوم سفرك او يوقع تاخره في لبس ظاهر نحو عندي
درهم ولي وطر اذ لو اخر لتوهم انه صفة للنكرة فالتزم تقدمه دفعا للالتباس
او يكون المبتدا محصورا فيه بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد عليه الصلاة
والسلام او معني نحو انما قايم زيد اذ لو اخر لاوهم الانحصار في الخبر او يعود
ضمير متصل بالمبتدا علي بعض متعلق الخبر نحو علي التمرة مثلها زبدا
او علي مضاف اليه الخبر كقوله ✽ ولكن ملء عين حبيبها ✽ اذ لو اخر للزم عود
الضمير علي متاخر لفظا ورتبة وقد يحذف كل من المبتدا والخبر جوازا للعلم
به وقد اجتمع حذف كل وبقا الاخر في نحو سلام قوم منكرون فسلام مبتدا
والمسوغ له الدعا والخبر محذوف اي عليكم وقوم خبر لمبتدا محذوف اي
انتم قال ابن اياز واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فايهما
اولي قال الواسطي الاولي كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفايدة وقال
العبدي الاولي الخبر لان التجوز في اخر الجملة اسهل وفي المحذوف من نحو زيد
وعمرو قايم اقوال ثالثها التخيير وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف
المبتدا ولم ينبه عليه هنا اذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح او ذم

اهابك اجلالا وما بك قدرة علي

او ترحم كمررت بزيد الكريم واعوذ بالله من الشيطان الرجيم او مخصوص نعم
وبيس موخر عنهما كنعم الرجل زيد اذا قدر خبرا او بصريح القسم نحو في
ذمتي لافعلن اي يمين او بمصدر جي به بدلا من اللفظ بفعله كصبر
جميل اي صبري واما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله **ويجب**
اي الحذف **في** الخبر في **اربعة** مسايل الاولي والثانية **قبل جوابي لولا الامتنا**
الامتناعية اي الدالة علي امتناع الثاني لوجود الاول **والقسم الصريح** وهو
مايعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما به نحو لعمرك وايمن الله وامانة
الله بخلاف غيره نحو علي عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة كذكر جواب بعده
فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف ومحل وجوب الحذف في الاول ان يعلق
الامتناع علي نفس المبتدا كما هو الغالب في لولا وهذا هو المراد بقولهم يجب
الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فان
تعلق علي نسبة الخبر الي المبتدا جاز الحذف ان دل علي الخبر دليل والا وجب ذكره
نحو لولا قومك حديث عهد بالاسلام لهدمت الكعبة **و** الثالثة **قبل الحال**
**الممتنع كونها خبرا** عن المبتدا المذكور قبلها بان يكون المبتدا مصدرا عاملا في
مفسر صاحب الحال كما سياتي او مضافا الي المصدر المذكور نحو اكثر شربي
السويق ملتوتا والي موول به نحو اخطب مايكون الامير قايما ويجوز تقديم
هذه الحال علي المصدر عند البصريين وتوسط معمولها بينهما وبين
المصدر ومعموله لا توسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج
بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها خبر المبتدا فالرفع فيه واجب كضربي
زيدا شديد واما قولهم حكمك مسمطا اي حكمك لك مثبتا فشاذ
**و** الرابع **بعد واو المصاحبة الصريحة** في معني المصاحبة بان تكون نصا
في

في المعية كما سياتي فان لم تكن نصا فيها كما اذا قلت زيد وعمرو واردت الاخبار
باقترانهما جاز ذكره لعدم التنصيص علي المعية والحذف اعتمادا علي ان
السامع يفهم من اقتصارك علي ذكر المتعاطفين معني الاقتران والاصطحاب
واشار الي امثلة ما تقدم من المسايل الاربعة علي طريق اللف والنشر المرتب
بقوله **نحو لولا انتم لكنا مومنين** فانتم مبتدا والخبر محذوف اي صددتمونا
بدليل انحن صددناكم وهذا كما تري مما تعلق به الامتناع علي النسبة وقد
تقدم ان حذف الخبر فيه لدليل جايز لا واجب فالاولي التمثيل بما يكون فيه الخبر
كونا مطلقا وانما حذف لانه معلوم بمقتضي لولا اذ هي دالة علي امتناع لوجود
والمدلول علي امتناعه هو الجواب والمدلول علي وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا
زيد لاتيتك لم يشك في ان وجوده يمنع من الاتيان فصح الحذف لتعين المحذوف
ووجب لسد الجواب مسده ونحو لعمرك لافعلن فعمرك مبتدا والخبر محذوف
اي قسمي به ووجب لسد الجواب مسده وعمرك بفتح العين من عمر الرجل
بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة **و** **نحو ضربي**
**زيدا قايما** فضربي مبتدا وهو مصدر عامل في زيدا النصب وقايما حال
من الضمير المستكن في كان المحذوفة وهو اي الحال سد مسد الخبر والاصل
ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف
وكان المحذوفة تامة وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر
وصف في المعني والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة
والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون
ضربي زيدا القايم فلما التزم تنكيره علم انه حال لا خبر والثاني وقوع
الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب مايكون

العبد من ربه وهو ساجد ونحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة والمثناة
التحتانية وهي الحرفة سميت بذلك لانها اذا تركها صاحبها ضاعت فيكون
قد ضيعها او ضاع بتركها فكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف
علي المبتدا والخبر محذوف اي مقرونان لدلالة الواو وما بعدها علي
المصاحبة والاقتران ووجب لقيام الواو مقام مع باب في ذكر ما
ينسخ المبتدا والخبر النواسخ لحكم المبتدا والخبر ثلاثة انواع من حيث
العمل احدها ما يرفع المبتدا وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما حمل علي
ليس وافعال المقاربة والثاني عكسه وهو ان واخواتها وما حمل علي ان
والثالث ما ينصبهما معا وهو ظن واخواتها واعلم واخواتها وسميت
نواسخ لازالتها حكم المبتدا والخبر اخذا من النسخ وهو لغة الازالة وبدا
بالنوع الاول غير متعرض لافعال المقاربة ثم اعلم ان كان واخواتها
علي ثلاثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهو ثمانية
كان وامسي واصبح واضحي وظل وبات وصار وليس وفي معني صار اض
ورجع وعاد واستحال وحار وراح وتحول الثاني ما يعمله بشرط تقدم
نفي او نهي او دعا وهو اربعة ما زال ماضي يزال لا ماضي يزيل ولا يزول
فانهما تامان الاول منهما متعد الي واحد ومصدره الزيل والثاني
قاصر ومصدره الزوال وما فتي وما انفك وما برح وهذه الاربعة
معانيها متفقة بلا خلاف مثال النفي ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه
عاكفين ومنه تالله تفتؤ وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا
اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر
الموت فنسيانه ضلال مبين والدعا قوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وقيده



وقيده في الارتشاف بلا خاصة كما في البيت القسم الثالث ما يعمل هذا
العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام لا غير كاعط ما دمت
مصيبا درهما اي مدة دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية
لانها تقدر بالمصدر والظرف فلم يتقدمها ما او كانت مصدرية غير
ظرفية لم تعمل وان ولي مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت مما دام زيد
صحيحا اي من دوامه صحيحا ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية
وجود العمل المذكور بدليل قوله تعالي ما دامت السموات والارض اذ لا
يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية
واتفق النحاة علي ان كان واخواتها افعال الا ليس فان الفارسي ومن تبعه
يذهب الي حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضماير الرفع البارزة
بها وتا التانيث الساكنة بها كما تقدم فيرفعن هذه الافعال وكذا
ما تصرف منها المبتدا تشبيها بالفاعل ويسمي اسما لهن حقيقة وفاعلا
مجازا وتنصبن الخبر تشبيها بالمفعول ويسمي خبرا لهن حقيقة ومفعولا
مجازا لكن يشترط في المبتدا الذي تدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة
طلبية ولا انشايية وان لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف
ولا الابتدايية سوا كانت لنفسه او لمصحوب لفظي او معنوي نحو
وكان ربك قديرا واما قوله وكوني بالمكارم ذكريني فنادر ولعله
استغني عن ذكر هذه الشروط احالة علي المثال فانه جامع لها
وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع الي هذه الافعال هو مذهب
البصريين واما الكوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا الا في الخبر لان
الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها

اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقرا لا يتصل الا
بعامله ويلزم علي مقابله ان تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا
وهذا لا يعهد في الافعال والاصل تاخير الخبر عن الاسم كما في باب المبتدا
وقد يتوسط الخبر بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان جملة علي الاصح
ثم تارة يكون التوسط جائزا نحو وكان حقا علينا نصر المومنين وقوله
فليس سواء عالم وجهول وتارة يكون واجبا نحو كان يعجبني ان يكون في
الدار صاحبها فلا يجوز تقديم الخبر علي الناسخ لاجل الحرف المصدري
ولا تاخره عن الاسم لاجل الضمير قال الدماميني واما تمثيلهم في هذا
المقام بنحو كان في الدار صاحبها فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب
التوسط اذ لو قدم الخبر علي الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعا لمانع
كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكا وتصدية وكخفاء
اعرابهما نحو كان موسي صديقي وكتاخر مرفوع الخبر نحو كان زيد
حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان
زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي
وقد يتقدم الخبر علي الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة علي الاصح بدليل
اهولا اياكم كانوا يعبدون فان تقديم المعمول يوذن بجواز تقديم العامل كذا
قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل فاما اليتيم فلا تقهر
وجوازهم زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب مع امتناع تقديم الفعل علي لم ولن
والاولي ان يستشهد ببيت العروض وهو قوله اعلموا اني لكم حافظ
شاهدا ما كنت او غايبا ، وقد يجب التقديم كان يكون له صدر الكلام نحو
اين كان زيد وقد يجب التاخير كما يعلم مما مر ولا يستثني من هذه الافعال
الا

٤٨

الا خبر ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها علي الاصح قياسا علي عسي
ونعم بجامع الجمود وما احتج به المجيز من قوله تعالي الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم لا حجة فيه لجواز ان يكون يوما منصوب بفعل مقدر اي يعرفون او الخبر
او انه ظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره ولذلك جاز ما عندك زيدا ذاهبا
ولم يجز ما طعامك زيدا كلا ولكن هذا يقتضي جواز تقديم خبر ليس عليها
اذا كان ظرفا وقد اطلقوا بمنعه والا خبر دام فانه لا يجوز عليها مع ما
بالاتفاق لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا علي دام وحدها
لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وظم كلام
الالفية كالشرح ان هذا مجمع عليه ايضا قال المرادي وفيه نظر لان المنع
معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ومثل دام كل فعل قارنه
حرف مصدري كيعجبني ان تكون عالما واذا انتفي الفعل بما امتنع تقديم الخبر علي
ما كما يمتنع علي ما دام لان ما لها صدر الكلام لا توسطه بينها وبين الفعل
فيجوز ما قايما كان زيد دون قايما ما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال
كخبر المبتدا في جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط وله مع الاسم
حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمها
وجهل انتساب احدهما الي الاخر فالاسم هو الاعرف علي المختار ما لم يكن الاخر
اسم الاشارة اتصل به هنا التنبيه فان لم يكن احدهما اعرف فالتخيير وكذا
ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ وان كان لاحدهما فقط فهو الاسم وان
اختلفا تعريفا وتنكيرا ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والاخر هو الخبر ولا
يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفايدة وكون
النكرة غير صفة محضة ومن وروده قوله يكون مزاجها عسل وماء

وتختص الخمسة الاول وهي كان وظل وما بينهما بمرادفة صار التي الدالة علي
تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها الي صفة اخري اما باعتبار العوارض
او الحقايق فيصير المعني واحدا نحو فكانت هبا منبثا وكنتم ازواجا ثلاثة
وقوله امست خلا وامسي اهلها احتملوا وقوله تعالي فاصبحتم بنعمته اخوانا
وقول الشاعر اضحي يمزق اثوابي ويضربني وقوله تعالي فظلت اعناقهم
لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة صار تختص صار وليس
وما بعدهما بعدم الدخول علي مبتدا خبره ماض فلا يقال صار زيد علم ولا
ما دام زيد قعد وكذا البواقي لان هذه الافعال تفهم الدوام علي الفعل
واتصاله بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا وتختص غير
ليس وفتي وزال من هذه الافعال بجواز التمام اي الاستغنا بالمرفوع عن
الخبر ويقال له فاعل علي حقيقته هذا هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الاكثر في
الي ان معني تمامها دلالتها علي الحدث والزمان فعلي الاول معني نقصانها
عدم اكتفايها بالمرفوع وعلي الثاني دلالتها علي الزمان فقط قال في المغني والصحيح
انها كلها دالة علي الحدث الا ليس وابطل ابن مالك مذهب الاكثرين بعشرة
امور ذكرها في شرحه علي التسهيل وفي الارتشاف وهذا الخلاف مبني علي
خلاف من انها هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور ام لا فمن قال بدلالتها
علي الحدث اجاز تعلقهما بها ومن قال لا منع ذلك واذا استعملت تامة كانت
بمعني فعل لازم فكان بمعني حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل
وامسي واصبح بمعني دخل في المسا وفي الصباح نحو فسبحان الله حين
تمسون اي تدخلون في المسا وحين تصبحون اي تدخلون في الصباح
ودام بمعني بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي بقيت

واضحي



واضحي اي دخل في الضحي نحو اضحينا اي دخلنا في الضحي وبات بمعني عرس
كقول عمر رضي الله عنه اما رسول الله صلي الله عليه وسلم فقد بات بمني اي
عرس بها وقد تكون بمعني نزل قالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا وصار بمعني
انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل وقد تاتي بمعني رجع نحو الا الي الله تصير
الامور اي ترجع وظل بمعني دام واستمر نحو ظل اليوم اي دام ظله وبرح
بمعني ذهب نحو واذ قال موسي لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعني انفصل
نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل واما ليس وفتي وزال فانها ملازمة
للنقص وما اوهم خلاف ذلك فيوول وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا
فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو وكان الله علي كل شي قديرا ويجوز زيادتها
اي للتاكيد متوسطة بين شيين متلازمين ليس جارا ومجرورا كالمبتدا وخبره
نحو زيد كان عالم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والموصول وصلته
نحو جا الذي كان ضربته والموصوف وصفته نحو جا رجل كان عالم واطرد
زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا ومعني زيادتها انها
لم يوت بها للاسناد وفهم من قوله كان انها تزاد بلفظ الماضي وان غيرها
من اخواتها لا يزاد وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة
انها لا تزاد في صدر الكلام ولا اخره وهو كذلك لان ما ذكرا ولا يكون معتني به
وما ذكر اخرا يكون بحط الفايدة وكلاهما ينافي الزيادة وجوز الفرا زيادتها اخرا
قياسا علي الغا ظن اخرا والاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا تستعمل
الا فيما اعتيد استعمالها فيه وتختص بجواز حذف نون مضارعها المجزوم
اي بالسكون اذ هو الاصل والمتبادر عند الاطلاق فلا تحذف من غير المجزوم والمجزوم
بالحذف وصلا فلا تحذف من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم اكن لان الفعل

الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف او حرفين يجب الوقف
عليه بها السكت كعه ولم يعه فلم يك كلم يع فالوقف عليه باعادة الحرف
الذي كان فيه اولى من اجتلاب حرف لم يكن وانما لم يلزم مثله في لم يع لان
اعادة اليا تودي الى الغا الجازم بخلاف لم اك فان الجازم انما اقتضى حذف
الضمة لا حذف النون **وان لم يلقها ساكن** فلا تحذف من المتصل بالساكن
لتعاصيها عن الحذف لقوتها بالحركة العارضة لالتقا الساكنين خلافا ليونس
مستندا الى نحو قوله ؞ اذا لم تك الحاجات من همة الفتى ؞ وهذا ونحوه
محمول عند المانع المعتمد في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله ولكن
اسقني ان كان ماوك ذا فضل ؞ **ولا ضمير نصب متصل** فلا تحذف من المتصل
به نحو ان يكنه فلن تسلط عليه اذ الضماير ترد الاشيا الى اصولها فلا
يحذف معها بعض الاصول فاذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم
اك بغيا اصله اكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف
ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك قوي وان تك حسنة
برفع حسنة **و** يختص ايضا بوجوب **حذفها** وحدها دون اسمها وخبرها
**معوضا عنها** بعد الحذف **ما** الزايدة وذلك مطرد بعد ان المصدرية الواقعة
في كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل كما **في مثل** قوله ابا خراشة **اما**
**انت ذا نفر** فان قومي لم تاكلهم الضبع ؞ اصله افتخرت لان كنت ذا نفر ثم
قدمت العلة على المعلول لافادة الاختصاص ثم حذفت اللام وكان للاختصار
فانفصل الضمير وصار ان انت ذا نفر ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة
وادغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار اما انت ذا نفر
ويقاس بضمير المخاطب غيره وقد مثل سيبويه باما زيد ذاهبا وانما خص
ضمير

ضمير المخاطب بالذكر لانه لم يسمع من العرب حذفها الا معه ولا يجوز الجمع
بين ما وكان لامتناع الجمع بين العوض والمعوض وجوزه المبرد وجرى عليه
في الشرح **و** تختص ايضا بجواز حذفها **مع اسمها** ضميرا كان او ظاهرا دون
خبرها وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطيتين كما **في مثل** قول الحريري ؞ فان
وصلا الذته فوصل ؞ وان صرما فصرم كالطلاق ؞ وقولهم الناس مجزيون
باعمالهم **ان خيرا فخير** وان شرا فشر اي ان كان عملهم خيرا فجزاوهم خير
**و** قوله صلى الله عليه وسلم **التمس ولو خاتما** اي ولو كان ما تلتمسه خاتما
من حديد ؞ وقول الشاعر ؞ لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا ؞ اي ولو كان
الباغي ملكا واما حذف كان مع خبرها وابقا الاسم فضعيف وعليه ان
خير بالرفع اي ان كان في عملهم خير وفي هذا ونحوه اربعة اوجه مشهورة
وان ضممت وان شرا فشر كان في المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر
وجها وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا
اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان ولا هي النافية للجنس
ولما فرغ من كان واخواتها اخذ يتكلم على ما حمل على ليس وهو ما ولا
ولات وبدا بها فقال **وما النافية عند الحجازيين كليس** في رفع الاسم
ونصب الخبر لشبهها بها في النفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وفي
دخول البا في الخبر وبنوا تميم لا يعملونها بل هي عندهم مهملة وهو القياس
لانها حرف لا يختص بقبيل بل يدخل على الاسما والافعال فاصلها ان لا تعمل
قال شاعرهم ؞ ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب ؞ فاجاب ما قتل المحب حرام ؞
اي تميمي لا حجازي ولما كان عملها على خلاف الاصلي شرط الحجازيون لها اربعة
شروط اشار الى الاول بقوله **ان تقدم الاسم** على الخبر فلو قدم الخبر نحو

ما مسي منا اعتب * بطل عملها خلافا للفرا وان كان ظرفا او مجرورا خلافا
لابن عصفور والي الثاني بقوله ولم يسبق الاسم بان الزايدة فلو سبق
بها كقوله * بني غدانة ما ان انتم ذهب * ولا صريف ولكن انتم الخزف *
بطل عملها وجوبا عند البصريين لانها محمولة علي ليس في العمل وليس
لا يقترن اسمها بان الزايدة فبعدت عن الشبه وروي ذهبا بالنصب
واول علي ان ان نافية موكدة لما لا زايدة والي الثالث بقوله ولا بمعمول
الخبر فان سبق به نحو * وما كل من وافا منا انا عارف * بطل عملها وجوبا
لضعفها في العمل فلا يتصرف في معمول خبرها بالتقديم الا اذا كان المعمول
ظرفا او جارا ومجرورا فانه لا يبطل نحو ما عندك زيد قايما وما بي انت
معينا لتوسعهم فيهما ما لم يتوسع في غيرهما ولم ينبه علي هذا الشرط
في النظم والي الرابع بقوله ولا الخبر بالرفع عطفا علي الضمير المستتر
في يسبق اولم يسبق الخبر بالا فلو سبق بها نحو وما محمد الا رسول بطل
عملها لبطلان معني ليس وزاد بعضهم شرطين ان لا تتكرر وان لا يبدل
من خبرها نحو ما زيد بشي الا شي لا يعبا به فاذا توفرت هذه الشروط
عملت كليس نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم واذا عطفت علي خبرها
بلكن او ببل تعين في المعطوف الرفع علي انه خبر مبتدا محذوف نحو
ما زيد قايما لكن قاعد او بل قاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف بها
موجب وما لا تعمل الا في النفي واما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران
والنصب اجود وكذا لا النافية للوحدة او الجنس ظاهرا عند الحجازيين
كليس فيما تقدم لكن عملها قليل جدا لم يرد الا في الشعر خاصة ويشترط
ما تقدم في عمل ما من الشروط الاربعة ما عدا الثاني منها وزيادة علي ما
تنكير



تنكير معموليها فلا تعمل في معرفة خلافا لابن جني مستندا لقول النابغة
وحلت سواد القلب لا انا باغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا * واجاز
في شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه في التسهيل بالندور وتاوله
المانعون علي جعل انا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا نصب علي الحال تقديره
لا اري باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل والغالب في خبر لا ان يكون
محذوفا حتي قيل بلزومه والصحيح جواز ذكره نحو قوله * تعز فلا شي علي الارض
باقيا * ولا وزر مما قضي الله واقيا * وكذا يعمل عمل ليس لات خلافا للاخفش
وهي لا زيد عليها التا لتانيث اللفظ وحركت للتخلص من التقا الساكنين
وفتحت تخفيفا قال في الاوضح وعملها باجماع من العرب انتهي ولكن لا تعمل الا
في الحين نص عليه سيبويه فاخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها علي لفظ
الحين وقال بعضهم المراد اسما الزمان وهو ظاهر عبارة الاوضح وابن مالك
في التسهيل حيث قال وتختص بالحين او مرادفه وصرح في الشذور وشرحه
بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والاوان بقلة وهذا منه كالتوسط
في المسيلة ولا يجمع في الكلام بين جزييها اي اسمها وخبرها لضعفها بل لا بد
من حذف احدهما لصحة عملها والغالب في كلامهم حذف اسمها المرفوع
وبقا المنصوب نحو ولات حين مناص اي ليس حين فرار ومن غير الغالب
عكسه وعليه قري شذوذا ولات حين مناص بالرفع قال بعضهم وكان
القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز
البتة لان مرفوعها محمول علي مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا
فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في اصله وافهم كلامه انه لا يشترط في عملها
تنكير معموليها ولم يتعرض لان النافية لان اعمالها نادر كما في الاوضح تبعا

لابن مالك بل ذهب الفرآ واكثر البصريين الي المنع واعمالها لغة اهل العالية
كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وقول الشاعر ان هو مستوليا
علي احد الا علي اضعف المجانين والنوع الثاني من انواع النواسخ ان
بالكسر والتشديد وان بالفتح والتشديد وهما موضوعان للتاكيد اي لتاكيد
الحكم المقترن باحدهما ونفي الشك فيه والانكار له ومن ثم لا يوتي بهما اذا كان
السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه ويفترقان من حيث ان ان المكسورة
لا تغير الجملة بدخولها عليها وان المفتوحة تصيرها في حكم المفرد ولهذا تقع
المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور لتاول بمفرد وظاهر اطلاقه
كغيره ان ان لتوكيد الايجاب والنفي ويشهد له قوله تعالي ان الله لا يظلم الناس
شيا وهو الملايم لقول البيانيين ان زيدا ليس بقايم فيه توكيد ان لكن ذكروا
في باب لا التبرية ما ينافي الاطلاق ولكن بالتشديد وهي موضوعة للاستدراك
وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثنا تقول زيد شجاع فيوهم
اثبات الشجاعة فاذا اردت رفع هذا التوهم تاتي بلكن فتقول لكنه بخيل وقس
علي هذا النفي ولا بد ان يتقدمها كلام اما مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا
لكنه متحرك او ضد له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلاف له علي الاصح نحو
ما قام زيد لكن عمرا شارب ويمتنع ان يكون مماثلا له باتفاق قال ابو حيان في النكت
الحسان وقد تاتي للتوكيد نحو لو جاني لا احسنت اليه لكنه لم يجي وكان
بفتح الهمزة والتشديد للتشبيه الموكد عند الجمهور لتركبها من الكاف
المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد سوآ كان خبرها جامدا ام مشتقا
نحو كان زيدا اسد اذ اصله ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف علي ان ليدل اول
الكلام علي التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة كان للجار وهو الكاف وصارا
حرفا

حرفا واحدا مدلولا بهما علي التشبيه والتاكيد وقيل انها بسيطة لان الاصل
عدم التركيب ويلزم عليه ان تكون لمطلق التشبيه ويليها المشبه دايما
بخلاف الكاف ومثل فان الذي يليهما المشبه به او للظن علي راي بعضهم نحو
كان زيدا كاتب والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه فلا تاتي للظن ولا للتقريب
ولا للتحقيق وما اوهم خلاف التشبيه فهو موول به وليت وهي موضوعة
للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب يعود يوما فان عوده مستحيل
عادة او ما فيه عسر نحو ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن ولكن فيه
عسر وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل فلا يكون في الواجب ويجب
في التمني اذا كان متعلقه ممكنا ان لا يكون لك توقع وطماعة في وقوعه والا صار
ترجيا ولعل وهي موضوعة للترجي وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله
نحو لعل الله يرحمني او للاشفاق وهو توقع المكروه نحو لعلك باخع نفسك
ولا يكون الترجي الا في الشي الممكن بخلاف التمني فانه يكون فيه وفي الممتنع
فافترقا واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه
او افك قاله في المغني ولو عبر بالتوقع لكان اخصر لشموله لما ذكر او للتعليل
علي راي الكسايي والاخفش نحو فقولا له قولا لينا لعله يتذكر اي كي يتذكر
وهذا ونحوه عند الجمهور للترجي وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين
كقوله تعالي وما يدريك لعله يزكي وقوله عليه الصلاة والسلام لبعض اصحابه وقد
خرج اليه مستعجلا ولعلنا اعجلناك والاية عند المانع محمولة علي الترجي والحديث
علي الاشفاق وعقيل تجيز جذف لامها الاولي وجر اسمها وكسر لامها الاخيرة
وهي نحو غير عاملة عملا انكما في المغني وكلامه في الاوضح يشعر بخلافه فينصبن
هذه الاحرف المتقدمة المبتدا اتفاقا بدخولها عليه ويسمي اسمها لهن ويرفعن

الخبر اي خبر المبتدا ويسمي خبر الهن لكن يشترط في اسمهن ما تقدم في اسم كان
واخواتها ونسبة الرفع الي هذه الاحرف هو مذهب البصريين واما الكوفيون
فذهبوا الي ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها لانه لم يتغير عما
كان عليه ولهذا لا يجوز ان قايم زيدا ولو كان معمولا لها لجاز والاصح الاول
لان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن علي المبتدا والخبر
والاستغنا بهما فعمل عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر معهن كمفعول قدم
وفاعل اخر تنبيها علي الفرعية ولان معانيها في الاخبار فكن كالعمد والاسما
كالفضلات فاعطيا اعراب العمد والفضلات كذا قيل في تقرير العلة وهي
متاتية في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها وينبني علي هذا الخلاف خلاف
في جواز العطف بالرفع علي اسم ان قبل استكمال خبرها فمن نسب الرفع لها
منع العطف لئلا يتوارد عاملان علي معمول واحد ومن منع اجاز العطف
لانتفا ذلك وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن محله ان لم تقترن
بهن ما الحرفية الزايدة فان اقترنت بهن نحو انما الله اله واحد وقل انما
يوحي الي انما الهكم اله واحد وكانما يساقون الي الموت ولكنما اسعي لمجد موثل
ولعل ما اضات لك النار الحمار المقيدا بطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصها
بالاسما ولهذا سميت ما هذه كافة لكفها ما اقترنت بها عن العمل ولا يستثني
من ذلك الا ليت فيجوز فيها الامران اي الاعمال وهو الارجح لبقايها
علي اختصاصها بالاسما مع ما علي الاصح والاهمال حملا علي اخواتها
وقد روي بالوجهين قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا بالنصب
علي الاعمال وهو بدل ولنا هو الخبر قال ابن مالك في شرح الكافية ورفعه
اقيس وما اقتضاه كلامه من وجوب الالغا فيما عدا ليت وجوازه فيه

هو

هو الراجح وقيل بجوازه في الكل وهو ظاهر الالفية وقيل بوجوب الاعمال في ليت
وخرج بالحرفية الاسمية فلا تكف عن العمل كقوله ولكنما يقضي فسوف يكون
ومثلها ما المصدرية نحو انما فعلت حسن اي ان فعلك حسن ويحتملهما
قوله انما صنعوا كيد ساحر وليس لك ان تقدرها كافة لان ذلك يوجب نصب
كيد ووقع في الشرح وفي بعض نسخ الاوضح الاستشهاد بقوله ولكنما يقضي
لما الكافة وهو غير ظاهر كان المكسورة اي كما يجوز في ان المكسورة ذلك حال
كونها مخففة من الثقيلة بان اسكن نونها لكن الاهمال كثير لزوال اختصاصها
بالاسما وانما اعملت قليلا استصحابا للاصل وقد قرئ بهما قوله تعالي وان كلا
لما ليوفينهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا
نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ووقوع غير الناسخ بعدها
نادر والمضارع اندر كقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك لهية واذا اهملت
لزم الخبر اللام في الغالب كما سياتي لئلا يتوهم كونها نافية واما لكن اذا كانت
مخففة من الثقيلة فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالاسما نحو ولكن كانوا
هم الظالمين وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاه
عن العرب واما ان المفتوحة اذا خففت فتعمل وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف
المكسورة لانها اشبه بالفعل منها قاله ابن مالك في شرح الكافية ولكن يجب
في غير ضرورة حذف اسمها وكونه ضمير شان تبع في هذا ابن الحاجب واما
ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز عنده ان يكون غيره وهو ظاهر عبارة المص في
الشذور والاوضح وكون خبرها جملة اسمية كانت او فعلية لاشتمالها علي
المسند والمسند اليه محافظة علي الاصل حيث لم يذكر الاسم واما في الضرورة
فلا يجب شي مما تقدم كقوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا

وكون الجملة مفصولة منه ان بديت بفعل متصرف غير دعا اما بقد نحو
ونعلم ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون وقوله فاعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف تاتي كلما قدرا او بحرف نفي نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة
علم ان لن تحصوه ايحسب ان لن يره احد اولو الامتناعية نحو ان لو نشآء اصبنا
وقل من ذكرها من النحاة وربما جاز ذلك بلا فصل كقوله علموا ان يوملون فجادوا
واطلق الناظم هنا وقيده في الاوضح بلا ولم ولن فاقتضى ذلك انه مقصور على
احدها وافهم كلامه ان الجملة ان بديت باسم او فعل جامد او دعاء لم يحتج
الى فاصل بينها وبين ان نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان ليس
للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها في قرآة بعضهم واما كان
اذا خففت فتهمل وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل او حملا لها على ان المخففة
لكن تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفي ان اسمها لا يجب كونه ضمير
شان ولا حذفه بل يجوز اظهاره كما قال ويقل ذكر اسمها في اللفظ كقوله كان
ظبية تعطوا الى وارق السلم في رواية نصب ظبية ويفصل الفعل المتصرف
الواقع بعدها ولا يكون الا خبرا منها باحد شيئين لا غير اما بلم نحو كان لم تغن
بالامس او قد نحو فحذروها كان قد الما فان كان خبرها مفردا او جملة اسمية
لم يحتج الى فاصل كقوله وصدر مشرق النحر كان ثدياه حقان ويروى كان
ثدييه حقان وترك ذكر ليت ولعل لانهما لا يخففان والحاصل ان ما خففت من
هذه الحروف على ثلاثة اقسام قسم يجوز الغاوه وهو ان المكسورة وقسم يجب
الغاوه وهو لكن وقسم يمتنع الغاوه وهو ان المفتوحة وكان الملحقة بها
وهذه الاحرف لا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن لضعفهن عن
العمل لعدم تصرفهن وان عملن عمل الافعال وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا
لذلك

لذلك كما يفهم بالاولى الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز توسطه
لتوسعهم فيهما مع تاخرهما عن العامل نحو ان في ذلك لعبرة مثال للمجرور
ان لدينا انكالا مثال للظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو ان عند هند عبدها
وان في الدار صاحبها وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا ولا ايلا
لهن الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ويجوز
حذف خبرهن اذا علم مطلقا عند سيبويه وقد يجب اذا سد مسده واو
المصاحبة او حال او مصدر مكرر وبعد ليت شعري اذا اردف باستفهام قاله
في الكافية الكبرى واما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صححه ابن عصفور
وجزم به في سبك المنظوم ومن جوزه اختيارا خصه بضمير الشان غالبا
واعلم ان لهمزة ان ثلاث حالات وجوب الكسر ان لم يسد المصدر مسدها
ومسد معموليها ووجوب الفتح ان سد ذلك وجواز الامرين ان صح الاعتباران
وعلى الحالة الاولى اقتصر المص وذكر من صورها اربعة فقال وتكسر ان اذا
وقعت في الابتدا اي في ابتدا الكلام حقيقة وحكما نحو انا انزلناه الا ان اولياء
الله اذ لو فتحت لصارت مبتدا بلا خبر لتاولها بالمفرد وهو لا يستكمل به
الكلام وبعد القسم اي بان تقع جوابا له سوا وجد معه اللام نحو والقران الحكيم
انك لمن المرسلين ام لا كما في نحو والكتاب المبين انا انزلناه لان جواب القسم
يجب ان يكون جملة ولا يعارض ما هنا اجازة الوجهين بعد فعل القسم
حيث لا لام معه كما في الاوضح وغيره نحو او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك
لان من فتحها لم يجعلها جواب القسم وبعد القول بان تقع مع معموليها محكية
به نحو قال اني عبد الله لان محكي القول لا يكون الا جملة او ما يودي معناها
فان وقعت بعد القول غير محكية وجب كسرها في نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة

سـ جميعا وفتحها في نحو اخصك بالقول انك صح ونحو اتقول ان زيدا عاقل **وقبل**
**اللام** الابتدائية المعلقة للعامل عن العمل **نحو والله يعلم انك لرسوله** لوجود
اللام اذ لو فتحت ان للزم تسليط العامل عليها ولام الابتدا لها صدر الكلام
لا يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان تاخرت لفظا لمانع فرتبتها التقديم
على ان وتكسر ايض اذا وقعت في اول الجملة المخبر بها عن اسم عين وفي اول الصلة
والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجمل كاذ وحيث وقضية
كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح بعد ما يختص بالجمل قال بعض العلما
والاوجه جواز الوجهين بعد حيث الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة والفتح
باعتبار كونه في معنى المصدر ولزوم اضافتها الى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر
لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا وامتناع اضافتها الى المفرد انما هو
في اللفظ لا في المعنى على ان الكسائي جوز اضافتها اليه ومن ثم قال المرادي
ويتخرج الفتح على مذهب الكسائي وعلى ذلك ينبغي جوازهما ايض بعد اذ ويويده
جوازهما في اذا الفجائية مع اختصاصها بالجملة تتمة تفتح ان وجوبا اذا
وقعت فاعلا او نايبا عنه او مفعولا به غير محكية او مبتدا او خبرا عن اسم معنى
غير قول او مجرورة بحرف او بما لا يختص بالجمل او تابعة لشي من ذلك وتكسر ان
او تفتح اذا وقعت بعد اذا الفجائية او فا الجزا او اما او لا جرم او واو مسبوقة
بمفرد صالح للعطف عليه او وقعت في موضع التعليل او خبرا عن قول وخبرها
قول وفاعل القولين واحد وقد بسط في الاوضح الكلام على هذه الامور **ويجوز
دخول اللام** الابتدائية عند ارادة المبالغة في التاكيد **على ما** اي الذي او شي
**تاخر من خبر ان المكسورة** وان تقدم معموله نحو اني لوزر وان زيد الابوه قايم
فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تاخره منفيا او ماضيا
متصرفا

٥٥

متصرفا خاليا من قد وهذه اللام هي الداخلة على المبتدا وانما اخرت عن الخبر
كراهة اجتماع حرفي تاكيد وتسمى اللام المزحلقة وزحلقت دون ان لئلا يتقدم
معمولها عليها **او من اسمها** عن خبرها نحو ان في ذلك لعبرة ولا يكون الخبر في ذلك
الا ظرفا او مجرورا او عن معمول خبرها نحو ان فيك لزيد راغبا وعبارة بعضهم
تقتضي ان تاخر الاسم عن الخبر شرط في دخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط
ان لا يلي ان لئلا يجتمع حرفا تاكيد كما مثلنا **او ما توسط** بين الخبر والاسم وغيره
**من معمول الخبر** نحو ان زيدا ~~لطعامك~~ لطعامك اكل وان في الدار لعند زيد جالس
فلو اخر عن الخبر امتنع دخولها عليه كما لو كان مع توسطه حالا او الخبر غير
صالح للام وظ كلامه دخولها عليه وان صحب الخبر ايض وهو ما صححه ابن
مالك وابو حيان وصحح بعضهم المنع لان الحرف اذا اعيد للتاكيد لم يعد الا
مع ما دخل عليه او مع ضميره ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة وقضية كلام
بعضهم ان توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه وليس
كذلك بل الشرط ان يفصل المعمول عن ان كما مثلنا **او من ضمير الفصل** نحو
ان هذا لهو القصص الحق سمي به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع والكوفيون
يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه في تادية المعنى او لانه حافظ لما بعده حتى
لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط والصحيح
انه اسم وانه لا محل له من الاعراب ومن في قوله من خبر ان للبيان تنبيه
لا تدخل اللام في غير ما ذكر وسمع في مواضع وخرجت على زيادتها نحو ام الحليس
لعجوز شهربه ولكنني عن حبها لعميد قال البدر بن مالك واحسن ما زيدت
فيه قوله ان الخلافة بعدهم لذميمة وخلايف ظرف لمما اخوذ **ويجب**
دخولها **مع ان المخففة** المكسورة الهمزة **ان اهملت ولم يظهر المعنى** لانها

لما اهملت صارت بصورة ان النافية فخيف اللبس فجي بعدها باللام دفعا له
ويسمي اللام المفارقة فان اعملت او ظهر المعني لوجود قرينة رافعة لاحتمال
النفي لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم او معنوية كان يكون
الكلام سيق للمدح كقوله انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت
كرام المعادن لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور وقضية كلامه
في الب ان هذه اللام هي لام الابتدا وبه صرح في الاوضح وهو مذهب سيبويه
واختاره ابن مالك وذهب بعضهم الي انها لام اخري اجتلبت للفرق وثمرة
الخلاف تظهر فيما اذا تقدم عليها فعل قلبي كقوله عليه الصلاة والسلام
قد علمنا ان كنت لمومنا فمن جعلها لام الابتدا اكسر همزة ان ومن جعلها
لاما اخري فتحها ومثل ان المشددة في نصب ان الاسم ورفع الخبر لا النافية
للجنس لمشابهتها لها في التوكيد ولزوم الصدر والدخول علي الجملة الاسمية
وتسمي لا التبرئة لانها تدل علي نفي الجنس فكانها تدل علي البرآءة منه
وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزايدة فلا تعمل شيا
وهي التي دخولها في الكلام كخروجها وبقوله للجنس لا النافية للوحدة فانها
تعمل عمل ليس لكن تقدم ان المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس اي ظهورا
فكان الاولي التعبير بلا المحمولة علي ان كما قال ابن مالك في نكته علي مقدمة
ابن الحاجب قال ويفرق بين ارادة الجنس وغيره بالقراين والاصل ان لا تعمل
لما تقدم في ما النافية لكن ورد السماع بعملها علي خلاف القياس وانما تعمل
بشروط اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس علي سبيل الاستغراق والثاني
ان لا يدخل عليها جار والثالث والرابع ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل
وان يكون هو والخبر نكرتين واليها اشار بقوله لكن عملها خاص بالنكرات
المتصلة



المتصلة بها فلا تعمل في معرفة وما اوهم خلاف ذلك موول بما يناسبه ولا في
نكرة منفصلة فاذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا ان
كررت ثم اسمها ان كان مضافا نحو لا صاحب علم ممقوت او شبيها به نحو
لا حسنا وجهه في الدار ولا عشرين درهما عندي ظهر نصبه وكان معربا
باتفاق والمراد بشبهه ما تعلق به شي من تمام معناه سوا كان ذلك الشي
مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما سمي شبيها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف
فان كان اسمها غير مضاف الي نكرة ولا شبهه بان كان مفردا او مثني او مجموعا
بني معها علي ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه معني من الجنسية فان كان
مفردا لفظا ومعني او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مونث بني علي الفتح
كما في نحو لا رجل ولا رجال ولا هنود في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي
لما منعت وبني عليه او علي الكسر مع عدم التنوين عند الجمهور ان كان مما جمع
بالف وتا كما في نحو لا مسلمات وقد روي بهما قوله نلذ ولا لذات للشيب
فالكسر استصحابا للاصل والفتح نظرا للاصل في بنا المركبات قال المص وهو الرا
والترمها ابن عصفور وبني علي اليا علي الاصح ان كان مثني او مجموعا علي حده
كما في نحو لا رجلين ولا مسلمين عندك وقد تقدم ان لا اذا تكررت كان عملها
جايزا لا واجبا فلذلك قال ولكن في نحو لا حول ولا قوة الا بالله من كل تركيب
تكررت فيه لا واسمها مفرد فتح الاول من الاسمين واذا فتحته ففي الثاني
ثلاثة اوجه الفتح علي اعمال لا النافية نحو فلا رفث ولا فسوق بالفتح فيهما
والكلام حينيذ جملتان والنصب علي جعلها زايدة وعطف الاسم بعدها
علي محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو لا نسب اليوم ولا خلة بنصب الثاني
والكلام مع جملة واحدة والرفع علي اعمالها اعمال ليس او زيادتها وعطفها بعد

على لا الاولى مع اسمها فان محلهما رفع بالابتدا لانهما بالتركيب صارا
كالشي الواحد وحق الاسم المخبر عنه ان يرفع بالابتدا والكلام على اعمالها عمل
ليس جملتان وهذه الاوجه الثلاثة جايزة في الثاني ايض اذا كان اسم لا الاولى
معربا نحو لا غلام رجل ولا امراة **كالصفة** اذا كانت مفردة متصلة باسم لا
المبني كما **في نحو لا رجل ظريف** ولا ماء باردا عندنا فالفتح على ان الصفة والموصوف
ركبا تركيب خمسة عشر ثم ادخلت لا عليهما بعد ان صارا كاسم واحد والنصب
على اتباع الصفة لمحل اسم لا والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها وكالصفة
في ذلك التوكيد اللفظي المتصل واما البدل فان كان نكرة فكالصفة المفصولة
على ما سياتي نحو لا احد رجلا ولا امراة في الدار ومثله عطف البيان ان
اجريناه في النكرات وان كان معرفة وجب الرفع كالنسق المعرفة نحو لا احد زيدا
فيها **و** لكنه فيه ايض **رفعه** اي الاول على الابتدا او على اعمال لا عمل ليس واذا
رفعته **فيمتنع** ح في الثاني **النصب** لعدم نصبه المعطوف عليه لفظا
او محلا ويجوز فيه الفتح على اعمال لا الثانية نحو فلا لغو ولا تاثيم فيها
والرفع على اعمالها عمل ليس او زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو
لا ناقة لي في هذا ولا جمل ففي جملة التركيب خمسة اوجه وجهان في الاول وثلاثة
في الثاني ولو قلت لا رجلا ولا طالعا جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير
المفرد **وان لم تتكرر لا** مع المعطوف نحو لا حول وقوة **او فصلت الصفة**
من موصوفها نحو لا رجل فيها كريما **وكانت غير مفردة** بان كانت مضافة
او شبيهة به سوا كان الموصوف مفردا ام لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا
او لا غلام رجل صاحب بر عندنا او كانت مفردة وهو غير مفرد نحو
لا غلام سفر طويلا عندنا **امتنع** في المسايل الاربع في المعطوف والصفة
**الفتح**

ويمتنع البناء على الفتح [illegible]

[illegible]

**الفتح** لعدم لا في الاول وامتناع التركيب في الباقي لانهم لم يركبوا ثلاثة اشيا
فيجعلوها كشي واحد وجاز فيها الرفع النصب كقوله فلا اب وابنا مثل
مروان وابنه يروى برفع ابن ونصبه **تتمة** اذا علم خبر لا جاز
حذفه كثيرا عند الحجازيين ووجب عند بني تميم والطاييين نحو قالوا لا ضير
اي علينا ولا اله الا الله اي موجود فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب
كقوله عليه الصلاة والسلام لا احد اغير من الله عز وجل وقد يحذف
اسم لا للعلم به كقولهم لا عليك اي لا باس عليك **الثالث** من انواع النواسخ
**ظن** من الظن بمعنى الحسب اي لا بمعنى اتهم وقد ترد بمعنى علم **وراي** بمعنى
علم لا بمعنى الراي وقد ترد بمعنى الظن **وحسب** وهو كظن **ودرى** في لغية
بمعنى علم والاكثر تعديها بالبا لواحد فان دخلت عليها الهمزة تعدت لاخر
بنفسها **وخال** ماضي يخال وهو كظن لا ماضي يخول بمعنى تكبر **وزعم** وهو
كظن والاكثر وقوعها على ان وان وصلتيهما فتسد مسد مفعوليها والزعم
قول يطلق على الحق والباطل والاكثر ما يقال فيما يشك فيه وفي شرح التلخيص
للسبكي ولم يستعمل الزعم في القران الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح
كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تاملته تجده يستعمل حيث
يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في
نفس الامر انتهى ومن استعماله في الصحيح قول ابي طالب ودعوتني وزعمت
انك ناصح ولقد صدقت وكنت ثم امينا **ووجد** بمعنى علم لا بمعنى حزن
او حقد **وعلم** بمعنى تيقن لا بمعنى عرف وخرج بقوله **القلبيات** اي القايم
معانيها بالقلب ما اذا كانت معانيها غير قلبية فانها تكون لازمة غالبا
كراي بمعنى ابصر كرايت الهلال اي ابصرته وحسب بمعنى احمر لونه وابيض

يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص ودري بمعني ختل نحو دري الذيب الصيد اذا ختله واستخفي له ليفترسه وخال بمعني ظلع يقال خال الفرس اذا ظلع وزعم بمعني سمنت اوهزل تقول زعمت الشاة اي سمنت اوهزلت ووجد بمعني استغني يقال وجد زيد اذا استغني فصار ذا جدة وعلم بمعني اشتقاق الشفة يقال علمت الشفة اذا انشقت وهذه الافعال المذكورة وكذا متصرفاتها تدخل علي المبتدا والخبر بعد استيفا فاعلها فتنصبهما معا مفعولين لها عند الجمهور نحو وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه وقوله رايت الله اكبر كل شي محاولة واكثرهم جنودا وقوله حسبت التقي والجود خير تجارة وقوله ربيت الوفي العهد يا عرفا اغتبط وقوله ما خلتني زلت بعدكم ظمنا وقوله زعمتني شيخا ولست بشيخ وقوله تعالي انا وجدناه صابرا وقوله تعالي فان علمتموهن مومنات والاصل في هذه ان يعملن ولكن قد يعرض لهن ما يضعفهن عن العمل فتعملن معه بمرجوحية ويلغين بن جحان والالغا ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه او تاخره ان تاخرت عن المفعولين نحو قوله القوم في اثري ظننت فاخر الفعل واهمل لضعفه بالتاخر وماقبله مبتدا وخبر ويلغين بمساوات لاعمالهن ان توسط بينهما نحو قوله ابالاراجيز يابن اللوم توعدني وفي الاراجيز خلت اللوم والحذر فوسط الفعل بين اللوم والاراجيز واهمل لضعفه بالتوسط وانما كان الالغا والاعمال مع التوسط علي حد سوا لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتدا له فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان وقيل الاعمال ارجح لان العامل اللفظي اقوي من العامل المعنوي وبه جزم في الاوضح

وفهم



وفهم من كلامه ان الالغا جايز لا واجب وانه لا يجوز مع تقدم العامل علي المعمولين وان تقدم عليه غيره وهو كذلك علي المشهور و هذه الافعال ان وليهن ماله صدر الكلام وهو واحد من ستة وهي ما مطلقا ولا وان في جواب قسم ملفوظ به او مقدر اذ ليس لهما صدر الكلام الا في النافيات لما وليهن نحو علمت ما زيد قايم وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان عمرو قايم او لام الابتدا نحو ولقد علموا لمن اشتراه الاية ومنه قوله اني رايت ملاك الشيمة الارب او لام القسم نحو علمت والله ليقومن زيد وقوله ولقد علمت لتاتيني منيتي او استفهام سوا تقدمت اداته علي المفعول الاول نحو قوله تعالي وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون ام كان المفعول اسم استفهام كما سياتي ام اضيف الي ما فيه معني الاستفهام كعلمت ابو من زيد فان كان الاستفهام في الثاني كعلمت زيدا ابو من هو فالارجح نصب الاول لانه غير مستفهم به ولا مضاف اليه قاله ابن مالك في شرح الكافية بطل عملهن اي عمل هذه الافعال في اللفظ دون المحل وجوبا لوجود المانع من العمل وهو اعتراض ماله صدر الكلام ويسمي ذلك تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل فهو كالمراة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب علي محل الجملة التي علق العامل عنها ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون عمدة نحو لنعلم اي الحزبين احصي ونحو علمت متي السفر او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب مفعول مطلق منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله لان الاستفهام له صدر الكلام تتمة ذكر ابو علي في التذكرة ان من جملة المعلقات لعل كقوله تعالي وان ادري لعله فتنة لكم وجزم به في الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جملتها

لو وجزم به في التسهيل والمص في الشذور وشرحه ايض كقوله لقد علم الاقوام
لوان حاتما اراد ثرآ المال كان له وفر ولا يجوز حذف المفعولين او احدهما لغير
دليل لانك اذا اقتصرت علي ظننت مثلا لم تكن فيه فايدة اذ لا يخلو الانسان من
ظن ما فان دل دليل جاز ذلك تنبيه قد يضمن القول معني الظن فينصب
المبتدا والخبر مفعولين وهو قبيلة عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع
مبدو بتا الخطاب بعد استفهام متصل به او منفصل عنه بظرف او مفعول نحو
لاتقول زيدا منطلقا وافي الدار تقول عمرا مقيما واجهالا تقول بني لوي فان لم
يستوف الشروط تعينت الحكاية **باب** في ذكر الفاعل واحكامه **الفاعل**
هو اسم او ما في تاويله قدم عليه فعل تام او ما في تاويله واسند اليه علي جهة
قيامه به او وقوعه منه وله احكام منها انه **مرفوع** بما اسند اليه ورفعه اما
حقيقة **كقام زيد** وعمرو كقايم ابوه **ومات عمرو** وخالد ميت ابوه او حكما كالمجرور
بمن الزايدة نحو وما ياتيهم من ذكر او باضافة المصدر اليه نحو ولولا دفع الله
الناس ومثل بمثالين تنبيها علي ان الفاعل نوعان نوع يكون المسند واقعا
من الفاعل كالاول ونوع يكون المسند قايما به كالثاني **و**منها انه **لا يتاخر**
**عامله عنه** بان يتقدم الفاعل عليه لانهما لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع
تقديم عجز الكلمة علي صدرها واستدل ابو البقا في اللباب علي انهما كالكلمة
الواحدة باثني عشر وجها اخذها من سر الصناعة لابن جني فان وجد في
اللفظ ما ظاهره انه فاعل متقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون
المقدم اما مبتدا كما في نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف كما في نحو وان
احد من المشركين استجارك واما نحو قول الزبا ما للجمال مشيها وئيدا
فضرورة او مؤول **و**منها ان عامله **لا تلحقه علامة تثنية** اذا كان الفاعل مثني
ظاهرا

ظاهرا **و**لا علامة **جمع** اذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال علي اللغة الفصحي
قاما رجلان وقاموا رجال وقمن نسوة **بل يقال قام رجلان و قام رجال**
**و**قام **نسا** بتجريد العامل من علامة التثنية والجمع وبها جا التنزيل نحو
قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة **كما يقال** مع المفرد **قام رجل** بتجريد
الفعل اذ لو قيل قاما رجلان مثلا لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا موخر وما
قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم تجريد العامل دفعا لهذا الايهام
وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل **وشذ** الحاقها بالعامل المسند لما بعدها من
مثني ومجموع كقول الشاعر وقد اسلماه مبعد وحميم وقوله يلومونني في
اشتراي النخيل اهلي فكلهم الوم وقوله نتج الربيع محاسنا الحقنها غر
السحايب وهذه لغة طي تسميها النحويون لغة اكلوني البراغيث وعليها
جا ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث **يتعاقبون فيكم ملايكة**
**بالليل** وملايكة بالنهار وقوله ايض لورقة بن نوفل **او مخرجي** هم بتشديد اليا
حين قال له ورقة ليتني اكون معك اذ يخرجك قومك واصله او مخرجوي هم
اجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت في
وكسر ما قبلها فصار او مخرجي هم وفهم من كلامه ان هذه الاحرف اللاحقة
للعامل ليست بضماير وهو كذلك علي هذه اللغة بل هي علامات للفاعل كالتا
في قامت هند والصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين او المفردات او المتعاطفة
خلافا للخضراوي وانما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس
علامة تانيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دايما بخلاف تانيثه فانه
قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التانيث مع ان في الالحاق هنا زيادة ثقل
بخلافه **و**منها ان عامله **علامة التانيث** في اخره ان كان ماضيا او وصفا وفي

اوله ان كان مضارعا **ان كان** الفاعل **مونثا** حقيقيا كان وهو ماله فرج **كقامت**
**هند** وتقوم دعد وزيد قايمة امه او مجازيا وهو بخلافه نحو **طلعت الشمس**
وتغرب الشمس فيه من جهة الجنوب والحاقها له واجب اذا اسند الي ظاهر
متصل حقيقي التانيث ولو مثني او مجموعا بالالف والتا كقامت الهندات
او الي ضمير متصل عايد الي مونث مطلقا كالشمس طلعت وشذ قول بعضهم
دار فلانة واما قوله ولا ارض ابقل ابقالها فضرورة **ويجوز الوجهان** اي
الحاق العامل العلامة وعدمه في اربعة مسايل والالحاق ارجح في جميعها
احدها **في** العامل اذا اسند الي **مجازي التانيث الظاهر** المتصل **نحو** طلعت
او طلع الشمس والمنفصل نحو **قد جاءتكم موعظة** ونحو فقد جاءكم بينة وكلا
في الشرح يقتضي ان التانيث في هذا ارجح وكلامهم صريح في خلافه كما
ستراه **والثانية في العامل** اذا اسند الي **الحقيقي** التانيث المنفصل من العامل
بغير الا **نحو** قامت اليوم هند و**حضرت القاضي امراة** ونحو اذا جاءك المومنات
وقوله وان امرءا غره منكن واحدة وخرج بقوله الحقيقي غيره نحو طلع اليوم
الشمس فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي علي غيره قال الدماميني
في شرح التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال والذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب
العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الي ظاهر غير الحقيقي كثرة
فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينيف علي مايتي موضع ووقع فيه مما تركت
فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا واكثرية احد الاستعمالين
دليل علي ارجحيته فينبغي المصير الي القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك
احسن انتهي وما بحثه موافق لمقتضي عبارة الشرح **والثالثة** هو المشار
اليها بقوله **او المتصل** بعامله كما **في باب نعم وبيس** وذلك **نحو نعمت** ونعم **المراة**
**هند**

**هند** فالتانيث علي مقتضي الظاهر والتذكير علي ارادة الجنس اذ ليس
المراد امراة واحدة بل المراد الجنس فمدحوه او ذموه عموما ثم خصوا من ارادوا
او ذمه مبالغة بذكره مرتين **والرابعة في العامل** اذا اسند **الي الجمع** سوا كان
جمع تكسير لمذكر **قالت الاعراب** او لمونث كقامت الهنود او اسم جمع
كقامت النسا او اسم جنس كاورقت الشجرة فالتانيث في ذلك كله علي التاويل
بالجماعة والتذكير علي التاويل بالجمع ولا يستثني من الجمع **الا جمعي التصحيح**
المذكر المونث **فكمفرديهما** اي في التذكير والتانيث فيجب التذكير علي الاصح
في **نحو قام الزيدون** مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب في نحو قام زيد لان سلامة
نظمه تدل علي التذكير وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو جا ابنون
لتغير نظم واحده وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق علي ذلك **و**يجب
التانيث في نحو **قامت الهندات** مما هو جمع لمونث سالم كما يجب في نحو قامت
هند وهذا مذهب جمهور البصريين وصححه المرادي وغيره واستثنوا
منه ما يكون واحده مذكرا كالطلحات او مسفرا كعناب فحكمه حكم جمع التكسير
ونقل الشاطبي الاتفاق علي ذلك ايضا في الصورة الثانية ولما كان هنا
مظنة سوال هو ان يقال قد مر ان الفاعل الحقيقي المنفصل يجوز فيه الوجهان
فلم منعتم التانيث في نحو ما قامت الا هند مع انه حقيقي التانيث اشار الي
دفعه بقوله **وانما امتنع في النثر** ان يقال ما قامت **الا هند** بتانيث الفعل
**لان الفاعل** في الحقيقة ليس ما هو ما بعد الا وانما هو **مذكر محذوف** والفعل
مسند اليه وما بعد الا بدل منه والتقدير ما قام احد الا هند وقضية هذه
العلة امتناع نحو ما طلعت الشمس وافهم كلامه جواز التانيث في النظم وهو
مذهب الاخفش كقول الشاعر ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم

مدحه

وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه في النثر وصححه المرادي بقلة وصرح
المص في الشذور بمرجوحيته ومنه قراة ابي جعفر ان كانت الا صيحة واحدة
بالرفع وحذف الفاعل في هذا جاير مطرد كحذفه اذا وقع فاعل المصدر كما في
نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف
والتقدير او اطعامه يتيما بالاضافة الي الفاعل كحذفه في باب النيابة عن الفاعل
نحو قضي الامر اصله والله اعلم قضي الله الامر وكحذفه في باب التعجب عند
وجود ما يدل عليه نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وهذا بنا علي ان افعل خبر
بصيغة الامر واصله افعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سياتي في بابه
لكن لما غيرت الصيغة قبح رفعه الظاهر لكونه علي صورة الامر فزيدت
البا في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل كفي لا بمعني وفي فهذه اربعة
مواضع يطرد حذف الفاعل فيها ويضاف اليها فاعل فعل الجماعة المؤكد
بالنون نحو اضربن يا زيدون ولتضربن يا هندات كما قرره في محله ويمتنع
حذفه في غيرهن لانه عمدة وكالجزء من الكلمة وذلك لا يجوز حذفه بل ان ظهر
في اللفظ فذلك واضح والا فهو ضمير مستتر راجع اما لمذكور كهند قامت او لما
دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولا يشرب الخمر حين يشربها
اي ولا يشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله ولا يزني الزاني اي
ولما دل عليه الحال المشاهد نحو كلا اذا بلغت التراقي اي بلغت الروح والاصل
في الفاعل ان يلي فاعله لانه كالجزء منه ولذلك سكن له اخر الفعل اذا كان
ضميرا كراهة توالي اربعة متحركات وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل
ذلك علي انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه ان ينفصل عنه
ويتاخر عن الفعل لانه فضلة وقد يجا بخلاف الاصل فيلي المفعول الفعل
ويتاخر



ويتاخر الفاعل عنه اما جوازا كما في ولقد جا ال فرعون النذر وقوله جاء
الخلافة او كانت له قدرا كما اتي ربه موسي علي قدر ولا يضر في هذا اتصاله
بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة واما وجوبا وذلك في ثلاث مسايل احدها
ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في نحو واذ ابتلي ابراهيم ربه اذ لو اخر لزم
عود الضمير علي متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع
مخصوصة واجازه ابن جني في النثر بقلة وتبعه ابن مالك قال لان استلزام
الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه الثانية ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل
وذلك نحو ضربني زيد اذ لو قدم والحالة هذه لانفصل الضمير مع تاتي اتصاله
وهو لا يجوز الا فيما استثني الثالثة ان يحصر الفاعل بانما نحو انما يخشي الله
من عباده العلما او بالا علي الاصح نحو ما ضرب عمرا الا زيد وقد يجب ذلك الاصل
الذي هو ايلا الفاعل لعامله وتاخير المفعول عنه وذلك في ثلاث مواضع ايض
احدها ان يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل كضربت زيدا اذ لو قدم علي
الفاعل لانفصل الضمير مع امكان اتصاله ولا يخفي عليك ان تاخير المفعول
انما يجب اذا كان الضمير متصلا ايض والا فتقديمه علي عامله جايز كما صرح به
في الاوضح واعترض فيه علي ابن مالك بان كلامه في الالفية يوهم امتناع التقديم
الثانية ان يخاف التباس احدهما بالاخر لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة
تميز احدهما عن الاخر سوا كانا مقصورين ام اسمي اشارة ام موصولين
او مضافين الي يا المتكلم وذلك نحو ضرب موسي عيسي او غلامي غلامي
او هذا ذاك او من في الدار من علي الباب فيتعين في مثل هذه كون الاول فاعلا
والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر
وعلي عمير وباب الاجمال من مقاصد العقلا وبانه يجوز ضرب احدهما الاخر

وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جايز عقلا باتفاق وشرعا علي الاصح وبان
الزجاج نقل الاتفاق علي انه يجوز في نحو نما زلت تلك دعواهم كون تلك اسمها
ودعواهم خبرها وبالعكس بخلاف ما اذا وجدت قرينة لفظية او معنوية
فلا يجب التاخير بل يجوز التقديم كما في نحو ارضعت الصغري الكبري وضربت
موسي سعدي الثالثة ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا او بالا علي
الاصح نحو ما ضرب زيد الا عمرا وقد يتقدم المفعول علي الفاعل والفعل اما
جوازا نحو فريقا هدي وفريقا حق عليهم الضلالة واما وجوبا وذلك في مسيلتين
احدهما ان يكون له صدر الكلام نحو ايا ما تدعوا فايا اسم شرط مفعول مقدم
لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل عامل بعد فا الجزا في جواب اما
وليس العامل منصوب غير مقدم نحو فاما اليتيم ونحو وربك فكبر والحاصل
ان العامل ثلاث حالات تاخره جوازا ووجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما
وجوبا وعلي الفاعل جوازا ويوجد في بعض النسخ وان كان الفعل العامل في
الفاعل نعم وبيس فالفاعل اما ظاهر او مضمر فالظاهر يجب اما ان يكون
معرفا بال الجنسية علي احد القولين او العهدية علي القول الاخر والقولات
بانها للجنس حقيقة او مجازا او العهد الذهني او الشخصي مذكور في المطولات
نحو نعم العبد انه اواب وبيس الشراب او مضاف لما هي اي ال الجنسية فيه
نحو ولنعم دار المتقين وبيس مثوي المتكبرين او مضاف الي مضاف لما هي
فيه كنعم ابن اخت القوم وبيس ابن غلام الرجل واشتراط كون الظاهر بال
او مضافا لما هي فيه هو الغالب كما قال المرادي فقد حكي الاخفش ان ناسا من العرب
يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة واجاز الجرمي ان يكون علما نحو قوله عليه السلام
نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره ان الفاعل علم او مضاف
الي علم

الي علم شاذ او مووول وكون المرفوع بعدهما فاعلا هو عند القايل بفعليتهما
واما من يري اسميتهما فقال صاحب البسيط ينبغي ان يكون تابعا لنعم اما بدلا
او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح واما الفاعل المضمر فقد اشار اليه بقوله
او مضمرا مفردا مستترا وجوبا مفسرا لكونه مبهما بتمييز بعده قابل لال مذكور
غالبا مطابق ذلك التمييز للمخصوص بالمدح او الذم افرادا وتذكيرا وفرعهما
نحو بيس للظالمين ونحو نعم امراه هند ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون
والمخصوص بالمدح او الذم المبتدا والجملة خبر تقدم عليها وتاخر والرابط
بينهما العموم فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كما مر وكذا اذا كان مضمرا فتامل ولا يجوز
توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل
ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذفه لدليل نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد انه اواب اي
ايوب انتهي والله اعلم بالصواب

## باب في ذكر النايب عن الفاعل

وهو
ما حذف فاعله واقيم هو مقامه يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع او لغرض
لفظي كتصحيح النظم او معنوي كالتعظيم فينوب عنه في احكامه كلها من
وجوب الرفع والتاخير عن العامل واستحقاقه للاتصال به وتانيث العامل
لتانيثه وامتناع حذفه وغير ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها
احسن من عبارته في الاوضح مفعول به اذا وجد وهو النايب عنه بالاصالة
ولهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده نحو قضي الامر كما يفهم من قوله فان لم
يوجد في اللفظ فينوب عنه ما اي الذي او شي اختص وتصرف من ظرف زماني
او مكاني نحو صيم رمضان وجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل في الظرفية
وغيرها والمختص ما اختص بعلمية او اضافة او غيرهما او مجرور بحرف لغير
تعليل نحو ولما سقط في ايديهم ومعني كونه متصرفا ان لا يلزم الجار له وجها واحدا

في احكامه

له

في الاستعمال كمذ ورب وما خص بقسم او استثنا وظاهر كلامه ان النايب هو
المجرور فقط وهو ما نقله في الارتشاف عن اتفاق البصريين والكوفيين
وقال ابن مالك الجار مع مجروره وفي الارتشاف انه لم يقل به احد وقال الفرا النايب
الجار فقط وهو بعيد اذ الحرف لا حظ له في الاعراب لا لفظا ولا محلا **او مصدر**
نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية
والمختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العدد او كونه اسم نوع وافهم عطفه
هذه الاشيا باو انه لا اولوية لبعض منها على بعض واختار في الجامع تبعا
لابن عصفور اولوية المصدر وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر انه لا يجوز
نيابة الحال والتمييز ولا المستثنى ولا المفعول له والمفعول معه ومن في قوله من
ظرف للنيابة وقد اشار الى ما لا تتاتى الانابة بدونه بقوله **ويضم اول الفعل**
المتصرف عند ارادة اسناده الى النايب لفظا او تقديرا **مطلقا** اي ماضيا كان
او مضارعا ثلاثيا او رباعيا مجردا او مزيدا **ويشاركه** في الضم **ثاني** الماضي
المبدو بتا زايدة معتادة وان لم تكن للمطاوعة **نحو تعلم** وتضارب **وثالث**
الماضي المبدو بهمزة الوصل نحو **انطلق** **و**استخرج **ويفتح ما قبل اخره** لفظا
او تقديرا **ان كان مضارعا** مجردا او مزيدا فان كان مفتوحا في الاصل بقي عليه
وكذا اذا كان اوله مضموما في الاصل **ويكسر** كذلك **ان كان ماضيا كضرب** بضم
اوله وكسر ما قبل اخره **ويضرب** عمرو بضم اوله ايضا وفتح ما قبل الاخر واما
الفعل الجامد فلا يبنى للغايب اتفاقا وفي كان وكاد واخواتهما خلاف مذهب
الجمهور الجواز وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها بل ان قلنا انها تعمل في الظرف
اقيم والا تعين ضمير المصدر ولم يتعرض لنايب الرافع النايب اذا كان اسما وذكر
في الجامع انه لا يغير اذا كان مصدرا ويجوز اسم الفاعل الى اسم المفعول **ولك في** فاء

الفعل الثلاثي

الفعل الثلاثي المعتل العين **نحو قال** مما عينه واو **وباع** مما عينه يا **الكسر**
**مخلصا** نحو قيل وبيع نقلت حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها بعد اسكانها
ثم قلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها وسلبت اليا في الثاني لسكونها
بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا **و**الكسر **مشما ضما** تنبيها على ان
الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا شرب الكسرة شيا من صوت الضمة ولا
تغيير اليا ولهذا قيل ينبغي رده مع ان الفرا قد عبر به وهذه اللغة الوسطى وبه
قرا ابن عامر والكسائي في قيل وغيض **والضم مخلصا** نحو قول وبوع بحذف
حركة العين وقلب الواو يا لسكونها وانضمام ما قبلها ومنه قوله حيكت على
نولين اذ تحاك وقوله ليت شبابا بوع فاشتريت وهذه لغة ضعيفة وظاهر
اطلاقه جواز اللغات الثلاث في معتل العين وان حصل لبس وهو مذهب سيبويه
وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم يكن لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل
وفعل المفعول باحد الوجوه الثلاثة كبعت وعقدت مبنيين للمفعول فلا يجوز
عنده الكسر في الاول ولا الضم في الثاني وجزم به في الجامع ومثل قال وباع نحو اختار
وانقاد مما اعل عينه **باب الاشتغال** اي اشتغال العامل عن
المعمول وهو ان يتقدم اسم ويتاخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في
ضميره او ملابسه لولا ذلك العمل هو او مناسبه فيه والمراد بالعامل هنا ما يجوز
عمله فيما قبله ثم الاسم السابق بحسب الاعراب على خمسة اقسام ما يترجح
رفعه على نصبه وما يترجح نصبه وما يجب نصبه وما يجب رفعه وما يستوي
فيه الامران هكذا ذكره النحويون وتبعهم المصنف فشرع في بيانها بقوله **يجوز**
**في نحو زيد ضربته او زيد مررت به او زيد ضربت اخاه** او رجلا يحبه **رفع**
**زيد بالابتدا** وهو الارجح لعدم احتياجه الى تقدير **والجملة بعده** في محل رفع

علي انها خبر له والرابط بينهما الضمير وجملة الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين
ونصبه باضمار عامل علي الاصح موافق المذكور لفظا ومعني او معني فقط
مقدما علي الاسم الا لمانع فيقدر في المثال الاول ضربت فيقال ضربت زيدا
ضربته لعدم المانع من ذلك وفي الثاني جاوزت فيقال جاوزت زيدا مررت
به اذ لا يصل مررت الي الاسم بنفسه وفي الثالث اهنت فيقال اهنت
زيدا ضربت اخاه او رجلا يحبه لان من ضربه فقد اهان زيدا فالاسم في هذه
الامثلة منصوب بعوامل مضمرة واجبة الحذف لان المذكور عوض عن المقدر
فلا يجمع بينهما فلا موضع للجملة التي هي بعده من الاعراب لكونها
مفسرة وجملة الكلام حينئذ فعلية ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم
السابق للابتدا كما مر فان لم يصلح كما في نحو رجلا اكرمته تعين نصبه خلافا
للفارسي ويترجح النصب علي الرفع في نحو زيدا اضربه او لا تضربه من
الفعل المشغول ذو اطلب ولو بصيغة الخبر وانما رجح للطلب الواقع بعد الاسم
اذ في الرفع الاخبار بالطلب عن المبتدا وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم
واول ما ورد من ذلك وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير في
محل رفع واما نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فان اجتمعت السبعة
علي الرفع فيه مع ان الفعل ذو اطلب لانه متؤول عند سيبويه علي حذف
الخبر والمضاف واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير مما يتلي عليكم حكم السارق
والسارقة ثم استونف الحكم وذلك لان الفا لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا
ومثله الزانية والزاني فاجلدوا ويترجح ايضا في نحو والانعام خلقها لكم
بعد خلق الانسان من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له علي
جملة فعلية ولم يفصل ذلك العاطف باما وانما رجح للتناسب بين العاطف
والمعطوف



والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية علي مثلها وهو اولي من التخالف فان
انفصل عما قبله باما نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته ترجح الرفع لان اما يقطع
ما بعدها عما قبلها وحتي ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتي زيدا
ضربته قاله في الاوضح ويترجح ايضا في نحو ابشرا منا واحدا نتبعه وما زيدا
رايته مما الاسم السابق واقع بعد شي يغلب دخوله علي الفعل كان ولا النافية
وحيث مجردة من نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه وانما رجح لغلبة وقوع الفعل
بعد همزة الاستفهام وما النافية نعم ان فصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف
نحو انت زيد تضربه فان المختار الرفع ويترجح النصب ايضا اذا وقع الاسم السابق
جوابا لاستفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من
ضربت او كان رفعه يوهم ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل
شي خلقناه بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع نصبه لان الصفة لا تعمل في الموصوف
وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما اشرنا الي ذلك اول الباب ويجب النصب اذا وقع
الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما اذا وقع بعد اداة الشرط كما في نحو ان
زيدا لقيته فاكرمه ومتي عمرا تلقه فاحسن اليه او اداة تحضيص كما في نحو الا
عمرا اهنته وهلا زيدا اكرمته او اداة استفهام غير الهمزة نحو هل زيدا
حدثته وانما وجب لوجوبه اي لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الادوات الاستفهامية
اي غير الهمزة فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالافعال وصرح في الاوضح
بان ادوات الاستفهام اي غير الهمزة وادوات الشرط اذا مطلقا وان الفعل ماض
فيقع في الكلام ويجب الرفع علي الابتدا اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتدا
كاذا الفجايية كما في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لان اذا الفجايية لا يليها
الا مبتدا او خبر انحو اذا لهم مكر فلا يجوز النصب بفعل مضمر لامتناعه اي

لامتناع وقوع الفعل بعدها ولهذا قيل متعلق الخبر بعدها اسما كما مر في باب
المبتدا وكذا يجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ماله صدر الكلام
كالاستفهام وما النافية وادوات الشرط نحو زيد هل اكرمته وعمرو ماصحبته
وخالد ان لقيته اكرمه لان ماله صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا
يعمل لا يفسر عاملا وذكره لهذا القسم افادة لتمام القسمة وان كان ليس من
هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما في الاوضح **ويستويان** اي
الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول باما مسبوق بجملة ذات
وجهين غير تعجبية كما **في نحو زيد قام** ابوه **وعمرو اكرمته** لاجله او فعمرو اكرمته
فيجوز في عمرو النصب والرفع **للتكافي** الحاصل علي كل تقدير لان الجملة الاولي
اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت او عجزها نصبت
فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل علي كلا التقديرين ولا مرجح وظاهر تمثيله
بما ذكر انه لا يشترط في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها
وهو ما جزم به في الجامع حيث قال ولا يشترط الرابط ان نصب وفاقا لسيبويه
والفارسي لكن خالف في اوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب في المثال
المذكور لعدم الرابط تبعا للاخفش والسيرافي قال وهو المختار **وليس منه**
اي من باب الاشتغال **وكل شي فعلوه في الزبر** اي الكتب لعدم تسلط العامل
علي ما قبله اذ لو صح لكان تقديره فعلوا كل شي في الزبر وهو باطل فرفع كل
واجب علي الابتدا وجملة فعلوه في موضع رفع صفة كل او في موضع جر صفة
لشي وفي الزبر خبر كل والمعني وكل شي مفعول لهم ثابت في الزبر **و**كذا ليس منه
**أزيد ذهب به** بالبنا للمفعول وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب
عليه اذ لو سلط العامل علي ما قبله لامتنع اعماله النصب فيه فرفع زيد واجب
اما علي



اما علي الابتدا او علي اضمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به ولم ينبه علي
هذا في الشرح **تتمة** الاشتغال كما يجري في النصب يجري في الرفع بان
يكون الرفع علي الابتدا او علي الفاعلية باضمار فعل وتاتي فيهما الاقسام الخمسة
ذكره في الاوضح والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية الكبري فيجب في الابتدا
نحو خرجت فاذا زيد يكتب ويترجح في نحو زيد قايم ويجب الفاعلية في نحو ان امرو
هلك ويترجح في نحو ابشر يهدوننا ويستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد والله اعلم

## **باب التنازع** في العمل

وهو ان يتوجه عاملان متصرفان فاكثر ليس
احدهما موكدا للاخر الي معمول فاكثر متاخر عنهما **يجوز لك** اذا تنازع عاملان
اتفقا في العمل كقام وقعد اخوك ام اختلفا كما **في ضربني وضربت زيد اعمال الاول**
منهما في الاسم الظاهر واهمال الثاني **و**هذا الوجه **اختاره الكوفيون** لقوته
بالسبق **فيضمر في الثاني** المهمل **كلما يحتاجه** من مرفوع ومنصوب ومجرور
مطلقا للتنازع فيه اذ لا محذور فيه لرجوع الضمير الي متقدم رتبة لانه معمول
الاول نحو قام وقعدا اخواك او قام وضربتهما اخواك او قام ومررت بهما اخواك
وقد يحذف منصوبا للضرورة وعن السيرافي اجازة حذف غير المرفوع واختاره
ابن الحاجب الا ان يمنع مانع فيظهر **و**اعمال **الثاني** في الظاهر واهمال الاول
**و**هذا الوجه **اختاره البصريون** لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله
باجنبي وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب اكثر من اعمال الاول ذكر ذلك سيبويه
قال المرادي واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الي الاول والثالث قال الشيخ
العلامة خالد الازهري وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه علي
الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الي الاول او يستوي الامران لم ار في
ذلك نقلا **فيضمر في الاول** المهمل **مرفوعه** فاعلا كان او نايبه مطابقا للاسم

مطابقا

الظاهر لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لوقوعه في غير هذا
الباب كباب نعم وبيس بل وفي هذا الباب نثرا ونظما نحو ضربوني وضربت قومك
حكاه سيبويه وقوله جفوني ولم اجف الاخلا انني لغير جميل من خليلي مهمل
واوجب الكساي حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر لفظه ورتبة والفرا اضماره موخرا
ان طلب الثاني منصوبا لما يلزم من الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل والا اعملهما
في المرفوع وهو مشكل فان اجتماع موثرين علي اثر واحد ممنوع في الاصول
والنحويون يجيزون العوامل كالموثرات الحقيقية قاله الرضي وافهم كلام
المص حذف غير المرفوع وهو كذلك ان استغني عنه ضربت وضربني زيد ومرت
ومرني زيد ولا يجوز اضماره ليلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة فان
لم يستغن عنه بان اوقع حذفه في لبس كرغبت ورغب في الزيدان عنهما
او كان عمدة في الاصل بان كان العامل من باب كان او ظن نحو كنت وكان زيد صديقا
اياه وظنني وظننت زيدا قايما اباه وجب اضماره موخرا عن المتنازع فيه لخوف
اللبس في الاول ولكون المنصوب عمدة في الاصل في الثاني لكن صح في الاوضح جواز
حذفه في الثاني قال لانه حذف لدليل وليس منه اي من هذا الباب نحو ما قام
وقعد الا زيد لانعكاس معني المهمل ولا نحو وغرة ممطول معني غريمها
لزوال الارتباط قاله في الجامع لابن هشام ولا قول امرء القيس ولو ان ما اسعي
لادني معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال لفساد المعني اذ لو وجه
كفاني ولم اطلب الي قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين لان لو لامتناع الشي
لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفي فيهما
مثبتا اذ امتناع الاثبات نفي وامتناع النفي اثبات فيكون السعي لادني معيشة
منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ولو وجه ولم اطلب الي القليل لكان طلب
القليل



القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد في المعني فيودي الي اثبات
الشي ونفيه في كلام واحد وهو باطل فتعين ان يكون مفعول اطلب محذوفا
تقديره ولم اطلب الملك والمجد ويدل عليه قوله بعد ولكنما اسعي لمجد موثل
وقد يدرك المجد الموثل امثالي **باب** في ذكر المنصوبات وبدا منها بالمفاعيل
لانها الاصل في النصب وغيرها محمول عليها فقال المفعول منصوب ابدا كما ان
الفاعل مرفوع ابدا وسبب ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول و
والرفع اثقل والنصب اخف فاعطوا الاقل الاثقل والاخف الاكثر ليكون ثقل
الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة النصب موازنة لكثرة المفعول وهو خمسة علي
المشهور احدها المفعول به وقدمه علي غيره من المفاعيل لانه احوج الي الاعراب
ازالة لالتباسه بالفاعل وهو كما قال ابن الحاجب ما وقع عليه فعل الفاعل
وذلك كضربت زيدا فزيدا مفعول به لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب
والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشي من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد
تعلق ذلك الشي فسقط ما قيل انه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا ولا
يضرب عمرا اذ الفعل لم يقع فيهما علي المفعول وخرج بقوله وقع عليه الفعل
بقية المفاعيل اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لاجله
والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب له اما فعل نحو
ورث سليمان داود او وصف نحو ان الله بالغ امره او مصدر نحو ولولا دفع
الله الناس او اسم فعل نحو عليكم انفسكم وسمع نصبه ورفع الفاعل ورفعهما
ونصبهما والمبيح لذلك كله فهم المعني وعدم الالباس ولا يقاس علي شي
من ذلك والضمير المجرور في قولهم مثلا المفعول به عايد علي ال اي الذي
يفعل به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما جوازا نحو قالوا خيرا او وجوبا قياسا

وذلك فيمن نصب علي الاشتغال كما تقدم او علي الاختصاص نحو نحن العرب
اقرا الناس للضيف او علي الاغرا نحو السلاح السلاح او علي التحذير نحو الاسد
الاسد وعلي الندا كما اشار اليه بقوله ومنه اي الاسم المنادي بجميع انواعه
وهو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا فان اصل قولك
مثلا يازيد ادعو زيدا فحذف الفعل وعوض عنه حرف الندا للتخفيف وليدل
علي الانشا وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه
ثم المنادي قسمان معرب وهو ما يظهر فيه النصب ومبني وهو بخلافه
والاول ثلاثة انواع وقد اشار الى ذلك بقوله وانما ينصب المنادي لفظا اذا
كان مضافا سوا كانت الاضافة محضة كيا عبد الله ام لا كيا حسن
الوجه وجميع الاسما المضافة يجوز ان تكون منادي الا المضاف الي ضمير
المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب
من حيث انه منادي وغير مخاطب من حيث انه مضاف الي المخاطب لوجوب
تغايرهما او كان شبهه وهو ما اتصل به شي من تمام معناه اما بعمل او عطف
قبل الندا والعمل اما في فاعل كيا حسنا وجهه او مفعول كيا ضاربا زيدا ٥
ويا طالعا جبلا او مجرور كيا خيرا من زيد ويا رفيقا بالعباد ومثال المعطوف
عليه قبل الندا يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع ادخال يا علي
ثلاثين لانه من العلم ومن الشبيه به عند المص والرضي قولهم يا حليما
لا تعجل ويا جوادا لا يبخل او كان نكرة غير مقصودة سوا كانت جامدة او مشتقة
كقول الاعمي وفي معناه الغريق يا رجلا خذ بيدي ويا واقفا انقذني وقد
اشار الي الثاني بقوله والمفرد وهو ما ليس مضافا ولا شبيها به ولا نكرة
لم تقصد المعرفة اي المعين سوا كان معرفة قبل الندا او بعده وينصب
محلا



محلا لان اعراب المبني اعراب محله ويبني لفظا علي ما يرفع من حركة او حرف
لمشابهته كاف الخطاب في نحو ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب
ووقوعه موقعه وبني علي الحركة للاعلام بان بناه غير اصلي وكانت علي صورة
الرفع للفرق بينه وبين المنادي المضاف الي يا المتكلم في بعض لغاته اذ لو بني علي
الكسر لالتبس به عند حذف بايه اكتفا بالكسرة عنها او علي الفتح لا التبس
به عند حذف الفه اكتفا بالفتحة عنها وتعبيره بما ذكر اولي من قول بعضهم
يبني علي الضم لشموله للمبني علي الضم كيا زيد ومن المبني علي الضم النكرة
المقصودة نحو يا رجل لمعين ثم المبني علي الضم ان كان صحيح الاخر ظهرت
فيه الضمة والا قدرت نحو يا موسي ويا قاضي وكذا ان كان مبنيا قبل الندا
نحو يا حذام ويا سيبويه ويا برق نحره واذا اضطر الي تنوينه جاز ان ينوي
مضموما ومنصوبا وهو اقوي واذا كان علما موصوفا بابن متصل مضاف
الي علم جاز ان يفتح فتحة اتباع لما بعده نحو يا زيد ابن عمرو فصل في
الكلام علي المنادي الصحيح الاخر المضاف الي يا المتكلم او الي المضاف اليها وتقول
في يا غلام مريدا به الاضافة الي اليا يا غلام بالحركات الثلاث علي الميم من
غير يا وباليا فتحا اي مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا علي انفسهم وسكانا
اي ساكنة نحو يا عبادي فاتقون وبالالف نحو يا اسفا علي يوسف فهذه ست
لغات لكنها متفاوتة في القوة والضعف افصحها حذف اليا اكتفا بالكسرة ثم
اثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها الفا ثم حذف الالف اكتفا بالفتحة ثم ضم الاسم
اكتفا بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادي الا مضافا حملا للقليل
علي الكثير كقول بعضهم يا ادر لا تفعلي بالضم حكاه يونس ثم جواز هذه ٥
اللغات مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص كما في التسهيل والجامع احترازا

بما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمي ويا ضاربي فليس فيه الا لغتان اثبات
اليا مفتوحة وساكنة ومثله في وجوب اثبات اليا الا انها مفتوحة لا غير المنادي
المعتل المضاف الي اليا نحو يا فتاي ويا قاضي ولا يجوز حذفها للالتباس ولا اسكانها
ليلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر لتعلقهما علي اليا و تقول في يا ابي
ويا امي زيادة علي اللغات الست يا ابت ويا امت بفتح وكسر التا المزيدة عوضا عن
يا المتكلم والكسر اكثر في كلامهم لكن الفتح اقيس وسمع ضمها تشبيها بنحو ثبه
وهبه وهو شاذ وقد قري بهن فهذه تسع لغات جايزة في الاب والام مضافين
لليا في الندا وسياتي ان فيهما لغتين اخريين فالمجموع احد عشر لغة علي خلاف في
بعضها و فيما اذا نودي المضاف الي المضاف الي اليا وكان لفظ ام او عم يا ابن ام ويا ابن عم
او يا بنية ام ويا بنية عم بفتح اخر كل منهما علي انهما ركبا وجعلا اسما واحدا مبنيا
علي الفتح وكسر ذلك ايضا وهو الاكثر علي حذف اليا والاجتزا بالكسرة وقد قري بالوجهين
في السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما في الندا فخففا بالحذف بخلاف
غيرهما فحكم اليا فيه كحكمها في غير الندا نحو يا ابن اخي ويا ابن صاحبي والحاق
الالف او اليا للاولين وهما يا ابت ويا امت قبيح لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض
منه او بدله وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله يا ابتا علك او عساكا وقوله
يا امتا ابصرني راكب يسير في مستحفر لاحب وقوله يا ابت لا زلت فينا فانما
والحاقهما للاخريين وهما ابن ام وابن عم ضعيف لا يكاد يورد الا في الضرورة كقوله
يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي فصل
في احكام توابع المنادي و يجري ما افرد او اضيف حالة كونه مقرونا بال من نعت
المنادي المبني العلم والنكرة المقصودة و تاكيده و عطف بيانه و عطف نسقه
المقرون بال علي لفظه اي المبني فيرفع مراعاة للفظ او علي محله فينصب مراعاة
للمحل



للمحل نحو يا زيد الكريم او الكريم الاب بالرفع والنصب ويا تميم اجمعون واجمعين
ويا سعيد كرز وكرزا ويا جبال اوبي معه والطير قري بالنصب والرفع والاول
مختار الخليل والمازني تنبيها علي انه منادي ثان والثاني مختار ابي عمرو ويونس
لان ما فيه ال لا يلي حرف الندا فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه وفصل المبرد ما
فيه ال للتعريف فالنصب وما لا فالرفع فهذه خمسة صور يجوز فيها الرفع والنصب
لكن عبارته تقتضي ان الصور ثمانية فان من في قوله من نعت المبني بيان لما
في قوله ما افرد او اضيف وانما الحق المضاف المقرون بال منصوب لا غير ولو كان
مفردا نحو يا عبد الله الحسن او الحسن الوجه ويا بني تميم اجمعين ويا عبد الله
كرزا ويا عبد الله والحارث وسياتي حكم البدل والنسق المجرد واما التابع
المضاف المجرد فقد اشار اليه بقوله و يجري ما اضيف من نعت وتاكيد وبيان
حال كونه مجردا من ال علي محله دون لفظه فينصب فقط كما لو كان منادي
نحو يا زيد صاحب عمرو ويا تميم كلهم وكلهم ويا زيد ابا عبد الله وانما لم يجز رفعه
ليلا يفضل الفرع الاصل و يجري نعت اي وايه في تبعيته لمتبوعه علي لفظه
فيرفع لفظا لانه المقصود نحو يا ايها الانسان يا ايتها النفس وجوز المازني
نصبه علي المحل وقري شاذا قل يا ايها الكافرين ولا تنعت اي الا بما فيه ال
او باسم اشارة عارية كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل والبدل والنسق
المجرد من ال كالمنادي المستقل فيبنيان علي ما يرفعان به حيث يبني المنادي
وينصبان حيث ينصب وان كان المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال مطلقا اي مبنيا
كان او معربا نحو يا سعيد كرز ويا زيد وبكر ويا عبد الله وخالد وسبب ذلك
ان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنايب عن العامل وقيد النسق
بالمجرد لانه لو كان بال لم يعط حكم المستقل اذ هي تمنع من تقديره منادي

اذ حرف الندا لا يمتنع معها ولك في تكرر لفظ المنادي المبني على الضم مضافا كما في نحو
قوله يا زيد زيد اليعملات الذبل۝ تطاول الليل عليك فانزل۝ وجهان الاول
فتحهما على ان الاول منادي مضاف لما بعد الثاني وهو مقحم بينهما ونصبه على
التاكيد او على ان الاول منادي مضاف الى محذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني ونصب
الثاني على انه عطف بيان او بدل او باضمار يا او اعني وقال الفرا كلاهما مضافان الى
ما بعد الثاني وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد والوجه الثاني
ضم الاول منهما على انه منادي مفرد معرفة وهو الارجح ونصب الثاني على
ما سبق وفهم من كلامهم انه لا يجوز ضم الثاني ولا يختص الوجهان بالعلم بل اسم
الجنس والوصف كذلك نحو يا رجل رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو فصل
في ترخيم المنادي وهو لغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم اي رقيق ۝
واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم ندا
وترخيم ضرورة وترخيم تصغير وعلى الاول اقتصر فقال ويجوز ترخيم المنادي
لا مطلقا بل المعرفة لانها اكثر ندا من النكرة فدخلها التخفيف بحذف اخرها
فلا يرخم نحو يا رجلا خذ بيدي لانه نكرة وكذا لا يرخم المستغاث ولا المندوب
اتفاقا ولا المضاف خلافا للكوفيين ولا المحكي خلافا لابن مالك والمبني قبل الندا
كحذام خلافا لبعضهم قاله في الجامع وهو اصطلاحا حذف اخره تخفيفا على وجه
مخصوص وخص الاخر بذلك لانه محل التغيير ثم المنادي ضربان مختوم بتا التانيث
ومجرد منها فذو التا يرخم مطلقا اي سوا كان علما ام لا ثلاثيا ام لا كيا طلح ويا ثب
في ندا طلحة وثبة وغيره وهو المجرد منها انما يرخم بشرط ضمه فغير المضموم
كالاضافي والمحكي لا يرخم وان كان علما وعلميته فغير العلم كالنكرة المقصودة
لا يرخم وان كان مضموما وجوز بعضهم ترخيمها قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح
وهو قياس



وهو قياس على شاذ ومجاوزته ثلاثة احرف فلا يرخم الثلاثي وان كان محرك الوسط
وجوزه الاخفش مطلقا والفرا محرك الوسط اجرا الحركة الوسط مجرى الحرف قياسا
على اجرايهم نحو سقر مجرى زينب في ايجاب منع الصرف والمشهور ما ذهب اليه المص
فاذا استوفى المجرد هذه الشروط جاز ترخيمه فيا جعف في ندا جعفر ثم المرخم فيه
لغتان احداهما قطع النظر عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقي كانه اسم تام موضوع
على تلك الصيغة فيعطى من البنا على الضم وغيره ما يستحقه لو لم يحذف منه شي
وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر فيقول في جعفر يا جعف ضما اي بضم اخره وفي
منصور يا منص بتقدير ضمة بنا على غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم ۝
بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا وفي ثمود يا ثمي بقلب الضمة كسرة والواو ياء
لتطرفها بعد ضمة ولا يجوز بقاوها لانه يودي الى عدم النظير اذ ليس لنا اسم
معرب اخره واو لازمة قبلها ضمة الثانية ان ينتظر المحذوف فيبقى ما كان قبله على
حالته ولا يعل ان كان حرف علة وهي الاكثر في كلامهم فتقول في جعفر يا جعف فتحا
ببقا فتح الفا وفي منصور يا منص ببقا ضمة الصاد وفي ثمود يا ثمو ببقا الواو على
صورتها من غير ابدال لانها في حشو الكلمة لنية المحذوف وفي بعلبك يا بعل
ببقا فتحة اللام ثم اعلم ان المحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب كما
مر واما حرفان واما كلمة وقد اشار الى الثاني بقوله ويحذف من نحو سلمان
ومنصور ومسكين حرفان الحرف الاخير وما قبله مما استكمل شروط الترخيم
وكان ما قبل اخره حرف لين ساكنا زايدا مكملا اربعة فصاعدا قبله حركة
من جنسه ولو تقديرا فتقول فيها يا سلم ويا منص ويا مسك بخلاف نحو
سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون وغرنيق والى الثالث بقوله
ومن نحو معدي كرب مما هو مركب تركيب مزجي الكلمة الثانية فتقول

فيه يا معدي وشمل كلامه ما اخره ويه كسيبويه وما يسمي به من العدد المركب
كخمسة عشر ولم يسمع ترخيمه من العرب وانما اجازه النحويون قياسا وقد تقدم
ان المجرد انما يرخم بشرط ضمة وكان هذا مستثنا وكما يجوز ترخيم الاسم
في الندا يجوز ترخيمه في الضرورة علي اللغتين بشرط صلاحيته لان ينادي
ومجاوزته ثلاثة احرف ان لم يكن بالتا **فصل** في الاستغاثة والندبة
فالاستغاثة ندا من يخلص من شدة او يعين علي دفع مشقة ويتضمن
المستغيث والمستغاث من اجله والمستغاث ولا يستعمل معه من احرف
الندا الا يا خاصة ويجب ذكرها لان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحذف
منافٍ لها وله ثلاث حالات احدها ان يجر بلام مفتوحة وهي اكثر احواله
الثانية ان يزاد في اخرها الف تعاقب اللام الثالثة ان يجرد من اللام والالف
ويجعل كالمنادي المستقل وهذه اقلها **و** اذا تقرر هذا فعلي الاول **يقول**
**المستغيث** اذا استغاث الله **يا الله للمسلمين بفتح لام المستغاث**
وجوبا لتنزيله منزلة الضمير وجره بها للتنصيص علي الاستغاثة وهل هي
زايدة او متعلقة بيا او بالمحذوف اقوال وانما اعرب المستغاث لتركبه مع
اللام فاشبه المنادي المضاف واذا نعت جاز في نعته الجر علي اللفظ والنصب
علي المحل نحو كيا زيد العادل للمظلوم واما المستغاث له فلامه مكسورة
علي الاصل غالبا متعلقة بالمحذوف بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة **الا في**
**المعطوف الذي لم تتكرر معه يا** نحو يا للكهول وللشبان للعجب فانها تكسر
لامن اللبس اذ عطفه علي المستغاث الذي قبله تقتضي انه مستغاث
ايضا لا مستغاث من اجله وكذا تكسر اذا كان يا المتكلم نحو يالي للمناسبة
فان تكررت معه يا فتحت اللام نحو كيا قومي ويا لامثالي قومي وعلي الحالة
الثانية

ـ٧٣ ، 

الثانية تقول **يا زيد العمرو** بالحاق الف في اخره عوضا من اللام في اوله ولا يجوز كيا زيدا
لعمرو وعلي الحالة الثالثة تقول يا زيد لعمرو بضم زيد كالمنادي المستقل من ذلك قوله
**الا يا قوم للعجب العجيب** وللغفلات تعرض للاريب وقد يكون المستغاث مستغاثا
له نحو يا لزيد لزيد اي ادعوك لتنصف من نفسك واما الندبة فهي ندا المتفجع
عليه لفقده حقيقة او حكما او المتوجع منه لكونه محل الم او سببا له نحو وقمت
فيه بامر الله يا عمرا وقوله ٥ فوا كبدا من حب من لا يحبني ٥ ومن عبرات ما لهن فنا
وهي من كلام النسا في الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم
لا يندب الا المعروف واما قولهم وا من حفر بير زمزم فهو في قوة قولهم وا عبد المطلباه
اذ من المعلوم ان من حفر بير زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع المندوب من
احرف الندا الا حرفان وا وهي الغالبة فيه والمختصة به ويا اذا لم يلتبس بالمنادي
المحض وحكمه حكم المنادي فيضم ان كان مفردا نحو وا زيد وينصب ان كان مضافا
او شبيها به نحو وا عبد الله واضاربا زيدا ولك زيادة الالف في اخره وهي اكثر
احواله واليه اشار بقوله **والنادب** اي يقول **وزايدا** بالالف في اخره مفردا كان
او مضافا في الظاهر نحو **وا امير المومنينا** او المضمر نحو **وا راساه** او شبيها
بالمضاف نحو وا طالعا جبلا او مركبا نحو وا معدي كرب ويحذف لهذه الالف ما قبلها
من الالف نحو وا موساه او تنوين في صلة او غيرها نحو وا من نصر محمدا ونحو
وا بكرا او ضمة اعرابية او بنائية نحو وا منذاه فيمن اسمه منذ او كسرة كذلك
نحو وا عبد الملكاه وا حذاماه فان اوقع حذف الضمة او الكسرة في لبس ابقيا
وقلبت الالف يا بعد الكسرة نحو وا غلامكي وواو بعد الضمة نحو وا غلامهو
وا غلامكمو الا انك لو ابقيتها لا وهم الاضافة الي كاف المخاطب وها الغايبة
والمثني **و** لك زيادة **الها** بعد الف الندبة او بدلها **وقفا** نحو وا زيداه وا غلامكية

واغلا مكوه لان الغرض مد الصوت والتطويل وافهم كلامه انها لا تزاد وصلا
نعم تزاد فيه ضرورة مضمومة ومكسورة ومن ذلك قوله الا يا عمرو عمراه وعمر
ابن الثوبيراه واجاز الفرا اثباتها في الوصل بالوجهين ولما فرغ من المفعول به
وما يتعلق به شرع يتكلم علي المفعول الثاني وهو المفعول المطلق اي الذي
يطلق عليه اسم مفعول من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب
علي المفعول به بخلاف بقية المفاعيل اذ صدق المفعول عليها مقيدا بالادوات
وهو المصدر الفضلة اي المستغني عنه المسلط عليه عامل ينصبه من مادة
لفظه وذلك كضربت ضربا او عامل من معناه بان رافقه في المعني ولم يكن
من مادته وذلك كقعدت جلوسا الا تري انهما متحدان في المعني دون المادة
فخرج بالفضلة العمدة نحو قيامك قيام حسن وجد جده وبما بعدها نحو سمعت
حديثك وقمت اجلالا لك وانتصاب المصدر المضاف المرادف بالفعل المذكور هو مذهب
المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل من لفظه مقدر ثم المفعول المطلق ثلاثة
اقسام موكد لعامله ان كان مصدرا والا فللمصدر المفهوم منه نحو ضربت ضربا
والصافات صفا وانت مطلوب طلبا وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق بمثابة
تكرير الفعل ولانه اسم جنس يحتمل القليل والكثير ومبين لنوع عامله بان دل علي
هيئة صدور الفعل اما باسم خاص نحو رجع القهقري او باضافة كضربت ضرب
الامير او بوصف كضربت ضربا اليما او بلام العهد كضربت الضرب الذي تعرفه ويسمي
المختص لتثنيه وجمعه ان ختم بتا الوحدة كضربة وظاهر كلام سيبويه المنع
واختاره الشلوبين ومبين لعدده ان دل علي مرات صدور الفعل كضربت ضربتين
وضربات وهذا جايز تثنيته وجمعه باتفاق وادرجه ابن مالك في التسهيل في
المختص وجعل المفعول المطلق قسمين مبهما ومختصا فعلي هذا المختص قسمان
معدود



معدود وغير معدود وناصبه اما فعله او وصفه كانا امر او مصدر مثله كعجبت من
ضربك ضربا شديدا وشرط الفعل التصرف والتمام والوصف الدلالة علي الحدث
وقد يحذف ناصب غير الموكد جواز القرينة حالية او مقالية كقولك للقادم او لمن قال
ما قدم عليك خير مقدم اي قدمت ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا وقياسا
في مواضع نحو فاما منا بعد واما فداء وانت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وهذا ابني
حقا وله علي الف عرفا واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجاري
علي الفعل وليس علما وقد ينقل عن المصدرية الي ما هو جار مجراها كما ان المصدر
يكون غير مفعول مطلق فبينهما عموم من وجه كما يفهم من التعريف مع قوله وقد ينوب
عنه اي المصدر غيره فينصب علي انه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة علي المصدر
فيما ناب عن المبين للعدد اسم الالة كضربته سوطا اي ضرب سوط فحذف الجار
واقيم ما بعده مقامه واسم العدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة اي جلدا ثمانين جلدة
فحذف المصدر واقيم العدد مقامه ومما ناب عن المبين المنوع ما دل علي كلية او بعضية
مضافا للمصدر نحو فلا تميلوا كل الميل اي ميلا كل الميل ولو تقول علينا بعض
الاقاويل ومما ناب عن الموكد ما شاركه في مادته وهو ثلاثة اسم مصدر نحو اغتسل
غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل اخر نحو وتبتل
اليه تبتيلا وجعل في الاوضح مما ناب عنه ما [زاد فيه] نحو احببته مقة وفرحت جذلا
وليس منه اي من النايب عنه صفته كرغدا في قوله تعالي فكلا منها رغدا وانما هو
حال من المصدر المفهوم من الفعل والتقدير فكلا حالة كون الاكل رغدا بدليل اقامتهم
الجار والمجرور دون المصدر في قولهم سير عليه طويلا فدل ذلك علي انه حال لا مصدر
والا جاز اقامته مقام الفاعل اذ المصدر يقوم مقامه باتفاق والقول يمنع اقامة
صفته مقامه تبع فيه سيبويه لكن خالفه في الاوضح تبعا لابن مالك والثالث من

ما زاد في

المفاعيل المفعول له اي الذي يفعل له فعل ويوقع لاجله وهو المصدر القلبي الفضلة
المعلل بكسر اللام اي الواقع علة لحدث قد شاركه المعلل وقتا وفاعلا اي في الزمان
والفاعل سوآ كان باعثا وغاية كقمت اجلالا لك ام باعثا فقط كقعدت عن الحرب
جبنا فاجلالا مصدر قلبي علة للقيام باعثة عليه وغاية له وزمنه زمن القيام ه
وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعثة عليه
وليست غاية له وعلامة المفعول وقوعه في جواب لم فعلت وانما اشترطوا فيه ان
يكون مصدرا لانه علة للفعل والتعليل انما يكون بالمصادر لا بالذوات وخرج به غيره
كما سياتي وبالقلبي نحو جيتك قراءة العلم لما اعتمده في الاوضح تبعا لابن الخباز وغيره
وخالف فيه الفارسي فاجاز جيتك ضرب زيد اي لضربه ويوخذ منه انه لا يشترط اتحاد
في الفاعل ايضا وبالفضلة نحو حصل لي رغبة في الخير وبالمعلل لحدث بقية المفاعيل اذ
لا تعليل فيها وبما بعده ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما
كما سياتي فان فقد المعلل لحدث عامله شرطا مما شمله التعريف جر وجوبا بحرف
التعليل وهي اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والبا وفي والكاف والظاهر
انهم ارادوا بالشرط ما لا بد منه والا ففيه نظر ففاقد المصدرية نحو خلق لكم
فالمخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عليه
الصلاة والسلام ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجل هرة لها وفاقد الاتحاد في
الفاعل نحو واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
فالذكرى هي علة عرو الهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما مختلف ففاعل العرو الهزة
وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فلذلك جر باللام والهزة هي النشاط
والارتياح ومثله نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم واذكروه
كما هداكم وفاقد الاتحاد في الوقت نحو فجيت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر
الا لبسة

الا لبسة المتفضل فالنوم علة لخلع الثياب ولكن وقتهما مختلف فوقت الخلع
سابق على وقت النوم فلذلك جره باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو
الخلع ولبسة بكسر اللام هيية من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى بثوب واحد
ومثله كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اي لاجل الغم واعلم ان هذه الشروط معتبرة
معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعيينه حتى ان المستوفي لجميعها يجوز فيه ان يجر
بحرف التعليل كما قال في الالفية وليس يمتنع مع الشروط سوا كان مجردا من ال والاضافة
ام مضافا ام محلي بال لكن الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني
والرابع من المفاعيل المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وهو ما سلط عليه عامل
ينصبه من فعل او شبهه وان لم يكن واقعا فيه على معنى في الظرفية وخرج بهذا
القيد بقية المفاعيل فان تسلط العامل عليها ليس على معنى في لما تقدم كما في نخاف
يوما الله يعلم حيث يجعل رسالاته فليس المنصوب فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به
لوقوع الفعل عليه لا فيه وناصب حيث يعلم محذوفا دل عليه اعلم لا هو لان اسم
التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وقوله من اسم زمان بيان لما ثم اسم الزمان
قسمان مبهم ومختص وذلك مستفاد من قوله كصمت يوم الخميس او حينا او
اسبوعا فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة وينصب
على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء
الايام قاله المرادي واما المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا
انتهى وعبارة المصنف في الجامع وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص
او لكم كيومين فمعدود اولهما فمختص معدود كاسما الشهور غير ما اضيف اليه
شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين او اسم مكان مبهم بالجر وهو ما لا
يختص بمكان بعينه وهذا قيد يشعر بان اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه مطلقا

وان اسم المكان لا ينتصب منه الا ما كان مبهما وهو ثلاثة اقسام احدها الجهات الست
كالامام والفوق واليمين وعكسهن اي ورآ وتحت وشمال وسميت الجهات
الست باعتبار الكاين في المكان فان له ست حالات ونحوهن في الابهام كعند
ولدن وناحية ومكان وثانيها المقادير اي الدالة علي مسافة معلومة كالفرسخ
والميل والبريد وثالثها ما صيغ اي اشتق من مصدر عامله المسلط عليه كقعدت
مقعد زيد ورميت مرمي عمرو وقمت مقام خالد وانا قايم مقامك وسرني جلوسي
مجلسك فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي كجلست في مرمي زيد كما
يتعين ذلك مع غير هذه الاقسام الثلاثة من اسما المكان كصليت في المسجد وقمت
في الدار واما نحو قولهم دخلت الدار فمفعول به فمنصوب علي المفعول به توسعا وشذ
قولهم هو مني مقعد القابلة ومنجر الكلب ان قدر عامله مستقرا او نحوه فان قدر
قعد بي المقعد وزجر في المزجر فلا شذوذ وما افهمه كلامه من ان المقيد للمقدار قسم
من المبهم هو مذهب الجمهور نظرا الي انه لا يختص ببقعة معينة وبعضهم جعله
قسيما له نظرا الي انه دال علي كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور وما افهمه ايضا
من ان ما صيغ من مصدر عامله قسم من المبهم مخالف لما في الاوضح والجامع والشذور
من انه قسم له لا قسم منه وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية وصححه ابو
حيان ويمكن حمل ما في الالفية عليه وقد يحذف ناصب المفعول فيه جوزا لدليل
كقولك يوم الجمعة لمن قال متي صليت ووجوبا كما اذا وقع صفة او صلة او خبرا او حالا
والخامس من المفاعيل المفعول معه اي الذي يفعل معه فعل واخره للخلاف في كونه
قياسيا دون غيره ولوصول العامل اليه بواسطة الواو دون غيره ولم يقع في القران
بيقين وهو اسم فضلة واقع بعد واو اريد بها التنصيص علي المعية حالة
كونها مسبوقة بفعل ولو تقديرا او اسم مشتمل علي ما فيه حروفه اي الفعل
ومعناه

ومعناه فالاول كسرت والنيل والثاني انا ساير والنيل والناقة متروكة وفصيلها
فخرج بالاسم غيره نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله بناء علي ان المأول من ان والفعل
لا يسمي مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو وبالبعدية بقية
المفاعيل ومجرور مع وبالمصاحبة نحو جيت مع زيد وبعتك العبد بثيابه واذا افاد
المعية ونحو مزجت عسلا ومآء اذ الواو فيه للعطف فالمعية استفيدت من
العامل ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها في العامل في وقت واحد وبما بعدها
نحو كل رجل وضيعته لعدم سبق شي من ذلك ونحو هذا لك واباك ولا يتكلم به خلافا
لابي علي لعدم حروف الفعل وان كان فيه واكلكه معني ابنه واشير واستقر
قال بعض العلما وانما لم يقدر الفعل فيه كما قدروه في مالك وزيدا حيث اوجبوا فيه
النصب علي المفعول معه لقوة الداعي الي تقدير الفعل في مالك وزيدا بسبب تقدم
ما الاستفهامية التي هي بالافعال اولي وتاخر الجار والمجرور لاقتضايه ما يتعلق به
وجوبا بخلاف هذا لك واباك فانه ليس فيه الا داع واحد وهو تاخر الجار والمجرور
فافترقا انتهي ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه ثلاث حالات واليها اشار
بقوله وقد يجب اي النصب علي المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا كان
كقولك لمن ينهي عن القبيح ويانيه لا تنه عن القبيح واتيانه فلو عطف لكان
المعني لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وهو خلاف المعني المراد بل فيه الامر بفعل
القبيح واتيانه ومثله مات زيد وطلوع الشمس واستوي المآ والخشبة او صناعيا
ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا فلو عطف للزم في الاول العطف علي الضمير
المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير منفصل او فاصل ما وفي الثاني العطف
علي الضمير المجرور من غير اعادة الخافض وذلك لا يجوز علي الاصح من القولين
فيهما ويترجح النصب علي القول الاخر ويترجح في كن انت وزيدا كالاخ من

عما عليك اذا فعلت عظيم

عيا

جهة المعني اذ لو عطف زيدا علي ما قبله لكان الامر متوجها اليه ايضا وانت لا تريد ان تامره
ولذا تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ كذا في الشرح قلت مقتضي هذا التعليل
وجوب النصب لا رجحانه ثم تبقدير جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه انه من عطف
المفردات وفيه نظر اذ شرط عطف المفرد علي مثله صلاحية المعطوف او ما في معناه
لمباشرة العامل وهو هنا غير صحيح لذلك اذ لو باشره للزم ان يكون فعل الامر رافعا للظاهر
وهو ممتنع ولهذا قدر ابن مالك في نحو اسكن انت وزوجك فعلا محذوفا اي وليسكن
واقره عليه في المغني بل تابعه عليه في الاوضح وافهم قوله كالاخ ان ما بعد المفعول
معه يجب ما قبله لفظه فلا يجوز كالاخويت **ويضعف في نحو قام زيد وعمرو** لان العطف
هو الاصل وقد امكن بلا ضعف ومثله ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد
والنصب فيهما بكان مضمرة ولبست ناقصة والاصح ان عامله ما سبقه من فعل
او ما في معناه وانه مقيس وانه لا يتقدم علي المصاحب ولما انهي الكلام علي
المفاعيل اخذ يتكلم علي بقية المنصوبات مبتدا بالحال فقال **الحال** يذكر ويونث لفظا
ومعني وهو الافصح وهي نوعان موكدة وستاتي ومؤسسة وهي ما لا يستفاد
معناها بدون ذكرها واليها اشار بقوله **وهو صفة** ولو تقديرا **فضلة** اي ليست
احد جزئي الكلام **يقع في جواب كيف** فخرج بالفضلة نحو القايم زيد وزيد قايم وبما
بعدها نفعتها نحو رايت رجلا فاضلا والتمييز نحو لله دره فارسا لعدم صلاحية
لذلك والغالب في الحال ان تكون منتقلة اي غير لازمة لصاحبها مشتقة من
المصدر للدلالة علي متصف بها وتاتي من الفاعل كجا زيد راكبا ومن المفعول **كضربت**
**اللص مكتوفا** ومنهما معا نحو لقيته راكبا لي ومن المضاف اليه ان كان المضاف
بعضه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا او كان كبعضه في صحة حذفه
والاغتنا عنه بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا او كان عاملا في الحال
عمل الفعل



عمل الفعل نحو اليه مرجعكم جميعا **و الحال شرطها** من حيث هي **التنكير** خلافا ليونس
والبغداديين مطلقا والكوفيين فيما تضمن معني الشرط وانما شرط ذلك لان
المقصود بها بيان هيية صاحبها اي كيفية وقوع الفعل منه او عليه وذلك
حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة الي تعريفها صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن
الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتول بنكرة محافظة علي ما استقر لها
من لزوم التنكير نحو اجتهد وحدك اي منفردا وادخلوا الاول فالاول اي مترتبين
**و شرط صاحبها** وهو من الحال وصف له في المعني **التعريف** لانه مخبر عنه بها في المعني
والاصل فيه التعريف **او** ما يقوم مقامه من المسوغات في ايضاح المعني وهو اما
**التخصيص** بوصف او اضافة او بمعمول غير مضاف اليه **و التعميم** بان يتلو نفيا
او شبهه من نهي او استفهام **او التاخير** بان يتاخر عن الحال فالاول **نحو خاشعا**
**ابصارهم يخرجون** فخشعا حال من ضمير الفاعل في يخرجون وهو اعرف المعارف
والثاني نحو **في اربعة ايام سوا للسايلين** فسوا حال من اربعة لاختصاصها بالا ضافة
ومنه قوله نجيت يا رب نوحا واستجبت له ٭ في فلك ماخر في اليم مشحونا ٭ وقولك
عجبت من ضرب اخوك شديدا **والثالث نحو ما اهلكنا من قرية الا لها منذرون**
فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها في سياق النفي وقوله لا يبغ امرء علي امرء مستسهلا
وقوله يا صاح هل تم عيش باقيا ٭ الرابع **نحو لمية موحشا طلل** يلوح كانه خلل
فموحشا حال من طلل الذي هو صاحبها وسوغ مجي الحال منه تاخره عنها او الوصف
او هما وقيل حال من الضمير في لمية وحينيذ لا يكون من قبيل تاخير الحال عن
صاحبها والقولان مبنيان علي جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها وصححه
في الجامع والمشهور المنع وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوغ ومنه الحديث
وصلي وراه رجال قياما فلا يقاس عليه عند الخليل ويونس ويجوز تقديمها

علي صاحبها الا لمانع وكذا علي عاملها اذا كان فعلا متصرفا او صفة تشبهه الا لمانع
ايضا وقد يجب ذلك ويجوز حذفها الا لمانع ككونها نايبة عن خبر كضربي زيدا قايما
او جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جيت او منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكاري
ويحذف عاملها جوازا كقولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب ووجوبا كضربي زيدا
قايما وزيد ابوك عطوفا **و** من المنصوبات **التمييز** اي المميز بكسر اليا علي البنا للفاعل
لكن اشتهر اطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير الفاظ مترادفة **وهو**
**اسم فضلة نكرة جامد** غالبا **مفسر لما انبهم من الذوات** او النسب فخرج بالفضلة
غيرها نحو زيد قايم وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد ياتي بلفظ المعرفة
فيوول بنكرة معني كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو اي نفسا وبما بعدها
ساير الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لا رافع لابهام ذات ونسبة وكالنعت
فانه مخصص او مقيد ورفع الابهام انما حصل ضمنا لا قصدا ورب شي يقصد
لمعني خاص وان لزم منه معني اخر واعلم ان التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا
وفضلة ومفسرا للابهام الا ان الحال يخالفه من ثلاثة اوجه احدها انها في الغالب
تكون مشتقة او موولة به والتمييز الغالب فيه كونه جامدا ووقوعه مشتقا
قليل نحو لله دره فارسا ثانيها انها لبيان الهيئة وهو تارة لبيان الذوات
واخري لبيان جهة النسبة ثالثها انها تقع جملة او ظرفا بخلافه وقد علم مما مر
ان التمييز نوعان تمييز نسبة وسياتي وتمييز مفرد وهو المراد بقوله **واكثر**
**وقوعه بعد** ما يفيد **المقادير** من مساحة **كجريب نخلا** او كيل كقفيز برا **وصاع**
**تمرا** او وزن كرطل زيتا **ومنوين عسلا** والجريب مقدار معلوم من الارض
ومنوين تثنية منا بالتخفيف كالقصر كعصي وهو الة الوزن يعرف بها مقادير
الموزونات وقد يقع بعد ما يشبه المقادير فشبه المساحة نحو ما في السما

موضع

موضع راحة سحابا وشبه الكيل نحو نحي سمنا وشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيرا
وقولهم علي التمرة مثلها زبدا يحتمل الوزن والمساحة وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو
هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد **و** اكثر وقوعه ايضا **بعد العدد** الصريح **وهو**
من احد عشر فما فوقها الي تسعة وتسعين بادخال الغاية نحو اني رايت **احد عشر**
**كوكبا** وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا ووعدنا موسي ثلاثين ليلة وهكذا الي اخر ذلك
نحو ان هذا اخي **له تسع وتسعون نعجة ومنه** اي تمييز العدد **تمييز كم الاستفها** **مية**
بان تكون بمعني اي عدد ويتعين افراده وكذا نصبه **نحو كم عبدا ملكت** ما لم
يجر كم بحرف كما سياتي فعبدا منصوب علي التمييز لكم وهو مفعول مقدم كناية عن
عدد مبهم الجنس والمقدار ولهذا فصل تمييزها عما قبله **فاما تمييز كم الخبرية**
بان تكون بمعني عدد كثير **فمجرور** ابدا باضافتها اليه حملا لها علي ما هي مشابهة له
من العدد وهو حينيذ اما **مفرد** وهو اكثر وابلغ **كتمييز الماية فما فوقها** من المايتين
والالوف فانه مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والافراد كما تقول ماية عبد
والف غلام ملكت وفي معني المفرد ما يودي معني الجمع نحو كم قوم صدقوني وقد
تميز الماية بمفرد منصوب كقوله اذا عاش الفتي مايتين عاما وقد تضاف الي جمع
نحو ثلاث ماية سنين علي قراة الاضافة **او مجموع كتمييز العشرة** مفردة **فما دونها**
من التسعة الي الثلاثة فانه مجرور مجموع الا اذا كان بلفظ الماية كعشر ماية او ثلاث
ماية رجل فمجرور مفرد فتقول كم رجال ملكت بالجر والجمع كما تقول عشرة رجال او ثلاثة
رجال جاوك وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس او اسم جمع فيجر بمن في الغالب
نحو عندي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد يجر بالاضافة نحو تسعة رهط
وليس فيما دون خمس ذود صدقة وعبارته توهم ان الواحد والاثنين يميزان وليس
كذلك كما في الشذور وقد علم من كلامه رحمه الله ان تمييز الاحد عشر والتسعين

ومابينهما مفرد منصوب واما قوله تعالي وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما
فالتمييز محذوف اي فرقة واسباطا بدل من اثنتي عشرة ولك في تمييز كم
الاستفهامية ان كان متصلا بها المجرورة بالحرف وجهان جر بمن مضمرة
علي الاصح ويجوز اظهارها لا باضافة كم اليه لانها بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل
الجر في مميز فكذا ما كان بمنزلته ونصب علي التمييز فتقول بكم درهما او بكم درهم
اشتريت عبدك وقيدها بالمجرورة لانها اذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها
كما اذا جرت بالحروف ولم يتصل بها وفي كلام المص دليل علي ان كم اسم سوآ كانت
استفهامية او خبرية ويشتركان في الاسمية والبنا علي السكون ولزوم التصدير
والاحتياج الي التمييز ويفترقان من عشرة وجوه ذكرها الابناسي في شرحه علي
الالفية واشار الي النوع الاول بقوله وقد يكون التمييز مفسرا للنسبة في الجمل
كما سياتي وفي الوصف الي مرفوعه كزيد متصبب عرقا ومحمد طيب نفسا وفي الاضافة
كاعجبني طيب زيد علما وقرب محمد دارا اي طيب علم زيد وقرب دار محمد وهو قسمان
اما ان يكون محولا وهو ثلاثة اقسام محول عن مضاف فاعل نحو اشتعل الراس
شيبا اشتعل شيب الراس فحول الاسناد عن المضاف الي المضاف اليه ثم جي بالمضاف
بعد ذلك تمييزا مبالغة وتاكيدا اذ ذكر الشي مجملا ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس
من ذكره مفسرا اولا ومحول عن مضاف مفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اصله
وفجرنا عيون الارض فحول المفعول وجعل تمييزا واوقع الفعل علي الارض ومحول
عن مضاف غيرهما كمحول عن مبتدا وذلك بعد اسم التفضيل الصالح للاخبار به
عنه نحو انا اكثر منك مالا اصله مالي اكثر منك فحذف المضاف واقيم ضمير المتكلم
مقامه فارتفع وانفصل فصار انا اكثر منك فجي بالمحذوف تمييزا ومثله زيد اكرم
منك ابا واجمل منك وجها وغير محول عن شي اصلا وهذا هو القسم الثاني نحو
امتلا

امتلا الانا ماء ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب لان مثل هذا التركيب وضع
ابتدا هكذا غير محول وهو قليل في الكلام والحال والتمييز قد يوكدان فلا يفسران
هيئة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التاكيد فالحال الموكدة وهي ما استفيد معناها من
غيرها ثلاثة اقسام لانها اما موكدة لعاملها لفظا ومعني نحو وارسلناك للناس رسولا
او معني فقط نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين لان العثو هو الفساد معني ومثله
ولي مدبرا فتبسم ضاحكا واما موكدة لصاحبها نحو لامن من في الارض كلهم جميعا
ونحو جا الناس قاطبة واما المضمون جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين
جامدين كزيد ابوك عطوفا فعطوفا حال موكدة لمضمون جملة زيد ابوك وعاملها
محذوف وجوبا تقديره احقه او اعرفه ومثله قوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي
والتمييز الموكد نحو قوله هو ابو طالب بن عبد المطلب ولقد علمت بان دين محمد
اديان
صح
من خير البرية دينا فدينا تمييز موكد كما قال ابن مالك والجمهور منعوا وقوع التمييز
موكدا واولوا ما ورد ووافقهم في المغني ومنه علي القول بجواز الجمع بين فاعل نعم وبيس
الظاهر وتمييزهما قوله والتغلبيون بيس الفحل فحلهم فحلا وامهم زلا منطيق
وصححه ابن مالك قال لان التمييز قد يجا به توكيد الما سبق خلافا لسيبويه
وموافقيه في منع ذلك لاستغنا الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له فجعلا عنده حال
موكدة واعلم ان ناصب التمييز مفسره ان كان مفردا والفعل او شبهه ان كان
نسبة ولا يتقدم علي ناصبه مطلقا خلافا للكسائي والمازني والمبرد في الفعل المتصرف
ووافقهم في التسهيل والعمدة ونص في الالفية علي قلته ولك في تمييز المفرد جره
باضافة المفرد اليه الا اذا كان المفرد عددا واما تمييز النسبة فلا يجر بالاضافة
ويجر بمن اذا كان غير عدد محول نحو ما احسنه رجلا ولله دره فارسا ونعم رجلا
يزيد زيدا بخلاف ما احسنه ادبا وطاب محمد نفسا وزيد اكثر مالا ومنها المستثني

وهو كما قال الرضي المذكور بعد الا او احدي اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا وهو
من حيث هو منصوب وغيره وذكر غير المنصوب معه انما هو علي سبيل الاستطراد
وافادة لتمام القسمة وان كان مما ليس الكلام فيه واما الاستثنا فهو الاخراج بالا
او احدي اخواتها حقيقة او حكما من متعدد وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع
وادوات الاستثنا ثمانية وهي اربعة اقسام ما هو حرف وهو الا وما هو فعل وهو
ليس ولا يكون وما هو مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو
اسم وهو غير وسوي بلغاتهما وبدا بالكلام علي المستثنا **بالا** لانها اصل ادوات
الاستثنا وغيرها يقدر بها وان كان الاولي البداة بما هو متعين نصبه علي كل
حال كالمستثني بليس ولا يكون كما فعل في الشذور ثم المستثني بالا له احوال
لانه ان كان **من كلام تام** بان كان المستثني منه مذكورا **موجب** بفتح الجيم
بان لم يسبق بنفي او شبهه **وجب نصبه** بها علي الاصح سوا كان الاستثنا
متصلا **نحو فشربوا منه الا قليلا** ام منقطعا نحو قام القوم الا حمارا تاخر المستثني
علي المستثني منه كما مر ام تقدم نحو قام الا زيدا القوم **فان** كان الكلام تاما ولكن
**فقد** منه **الايجاب** بان اشتمل علي نفي او شبهه **ترجح** عند البصريين **البدل** اي
اتباع المستثني للمستثني منه في اعرابه بدل بعض من كل والنسق عند الكو
علي النصب **في** الاستثنا **المتصل** بان كان المستثني من جنس المستثني منه **نحو**
**ما فعلوه الا قليل** برفع قليل علي انه بدل من الواو في فعلوه وقرا ابن عامر بالنصب
علي الاستثنا والدليل علي ان الاتباع ارجح اجماع السبعة علي الرفع في قوله تعالي
ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم وقوله تعالي ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون
ولا يمنع ترجيح البدل تاخر صفة المستثني منه علي المستثني خلافا للمازني
كما سياتي واذا تعذر البدل علي اللفظ بدل علي الموضع نحو ما جاني من احد الا زيد
ولا احد

ولا احد الا عمرو وما زيد بشي الا شي لا يعبا به بالرفع في الثلاثة علي البدلية حملا
علي المحل وبالنصب علي الاستثنا مع جواز الرفع **ويترجح النصب** علي البدل **في المنقطع**
بان كان المستثني من غير جنس المستثني منه **عند بني تميم** نحو ما قام احد الا حمارا
بالنصب علي الاستثنا مع جواز الرفع ايضا علي البدلية ان صح حذف المبدل منه
واقام البدل مقامه استدلالا بقوله ٥ وبلدة ليس فيها انيس ٥ الا اليعافير والا العيس ٥
**ووجب عند الحجازيين** وبلغتهم جا التنزيل **نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن**
بالنصب في قراة السبعة ونحو من نعمة تجزي الا ابتغا وجه ربه الاعلي بالنصب واجيب
عن البيت بان المراد بالانيس ما يوانس فهو اعم من الانسان فيكون متصلا ٥
لا منقطعا وهذا كله **ما لم يتقدم** المستثني منه **فيهما** اي في المتصل والمنقطع
الكائنين في كلام تام غير موجب فان تقدم **فالنصب** حينيذ **واجب** كقول الكميت
وما لي الا ال احمد شيعة ٥ وما لي الا مذهب الحق مذهب ٥ وانما امتنع فيه الابدال
لان التابع لا يتقدم علي متبوعه ومثله في وجوب النصب عند المازني تقدم المستثني
علي صفة المستثني منه نحو ما اتاني احد الا اباك خير من زيد والراجح ما تقدم واما
تقدم المستثني علي جزء الكلام نحو الا زيد ما جاني احد فغير جايز **او فقد التام** من
الكلام المنفي بان لم يصرح فيه بالمستثني منه **فعلي حسب العوامل** الواقعة قبلها
الا ان يكون المستثني ولا عمل للا فيه بل العمل لما قبلها فان اقتضي الرفع رفع ما بعدها
**نحو وما امرنا الا واحدة** او النصب نصب نحو ولا تقولوا علي الله الا الحق او الجر نحو
ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن **ويسمي** هذا الاستثنا **مفرغا** لان ما قبل الا
تفرغ للعمل فيما بعدها وان كان المستثني منه مقدرا في التحقيق لجواز ما قام الا هند
وامتناع قام هند وشرط صحة التفريغ تقدم نفي او شبهه فلو قال او فقد التام ٥
والايجاب لكان اولي **ويستثني بغير وسوي خافضين** للمستثني دايما باضافتهما

اليه **معربين** اي غير لفظا وسوي تقديرا **باعراب الاسم الذي** يقع **بعد الا** وهو المستثني
بها علي التفصيل السابق فيجب النصب في نحو قام القوم غيرا وسوي زيد ويترجح
عند بني تميم في ما فيها احد غير زيد والبدل في ماجاني احد غيرا وسوي زيد وكون
سوي كغير فيما تقدم هو مذهب الزجاج واختاره ابن مالك لورودها فاعلا في
حكاية الفرا في قوله ٥ واذا ابتاع كريمة في سوقها ٥ فسواك بايعها وانت المشتري ٥
واسما لليس في قوله ٥ انزل ليلي ليس بيني وبينها ٥ سوي ليلة اني داصول ٥
ومجرورة في قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربي ان لا يسلط علي امتي عدوا من
سوي انفسهم ومذهب الجمهور انها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنه الا في
الضرورة وقال الرماني انها تستعمل ظرفا غالبا ولغير قليلا واختاره في الاوضح والجامع
وفيها اربع لغات كسر السين مقصورة وممدودة وضمها مقصورة وفتحها ممدودة
**و** يستثني **بخلا وعدا** مجردتين عن ما **وحاشا** ولا تصحب ما **نواصب** للمستثني
علي تقدير كونها افعالا جامدة متعدده اليه استتر فاعلها فيها وهو عايد علي
اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او علي البعض المفهوم من الكل السابق
وجملة الاستثنا هل هي حال فمحلها النصب او مستانفة فلا محل لها قولان صحح
ابن عصفور منهما الثاني **او خوافض** له علي تقدير كونها حروف جر واختار في المغني
انها غير متعلقة بشي وفيه يجوز في نحو قام زيد حاشاك كون الضمير منصوبا وكونه
مجرورا فان قلت حاشاي تعين الجر او حاشاني تعين النصب وكذا القول في خلا
وعدا انتهي واذا ولي حاشا مجرور باللام فارقت الحرفية قطعا اذ لا يدخل جار علي
جار والصحيح انها حينئذ اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ
بالفعل ومعناه التنزيه فمن قال حاشا لله كانه قال تنزيها لله واللام حينئذ
مقوية للعامل كما في نحو فعال لما يريد قال في المغني ويويد هذا قول بعضهم حاشا الله
بالتنوين



بالتنوين فهو كقولهم رعيا لك **و** يستثني **بما خلا وبما عدا وليس ولا يكون**
**نواصب** للمستثني فقط ولا يكون قبله منفيا وانما وجب النصب بعد الاولين لوقوعهما
بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف لكن نص في التسهيل انها لا توصل بفعل
جامد فدخولها علي هذا مشكل وجوز بعضهم الجر بها بتقدير ما الزايدة ورده في المغني
وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف لكن هل هو علي الحال والمعني قاموا مجاوزين
زيدا او علي الظرفية علي حذف مضاف والمعني قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان
وانما وجب نصب المستثني بعد الاخيرين لان خبرهما واسمهما مستتر فيهما
والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام السابق في خلا وعدا وحاشا ولا
يستثني بخلا وما بعدها منقطعا وافهم كلامه ان جواز الوجهين في خلا وعدا اذا تجردا
عن ما وان حاشا لا تقترن بها وهو كذلك

## باب في ذكر المخفوضات

وهي ثلاثة اقسام مخفوض بالحرف ومخفوض بالمضاف ويرجع اليهما المخفوض من التوابع
ومخفوض بالمجاورة واسقطه لشذوذه كالمرفوع بها وقدم الاول لانه الاصل ثم
انه نوعان ما يجر الظاهر والمضمر وما يجر الظاهر فقط فاشار الي الاول مبتدا به
لعمومه بقوله **يخفض الاسم اما بحرف مشترك** بين الظاهر والمضمر **وهو** سبعة
**من** نحو منك ومن نوح وهي لبيان الجنس فاجتنبوا الرجس من الاوثان
وللتبعيض نحو ومن الناس من يقول امنا بالله ولابتدا الغاية مكانا وزمانا او غيرهما
نحو من المسجد الحرام من اول انه من سليمان وللبدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا
من الاخرة وللتعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا وللتاكيد بعد نفي او شبهه نحو ما للباغ
من مفر هل من خالق غير الله وللاستعلا نحو ونصرناه من القوم وللظرفية
نحو ماذا خلقوا من الارض **والي** نحو الي الله مرجعكم واليه ترجعون وهي لانتها
الغاية مطلقا نحو الي المسجد الاقصي ثم اتموا الصيام الي الليل وللمصاحبة نحو ولا

تاكلوا اموالهم الي اموالكم وللظرفية نحو قوله ٥ ولاتتركوني بالوعيد كانني ٥ الي الناس مطلي
به القال جرب ٥ ولغير ذلك **وعن** نحو يوسف اعرض عن هذا عفي الله عنك وهي للمجاوزة
كسرت عن البلد والبعدية نحو طبقا عن طبق والبدل نحو يوم لاتجزي نفس عن نفس
شيا وللاستعلا نحو فانما يبخل عن نفسه والتعليل نحو الاعن موعدة وعدها اياه م
ولغير ذلك **وعلي** نحو وعليها وعلي الفلك تحملون وهي للاستعلا اي العلو وهو حسي كما
مر ومعنوي نحو علي العرش استوي والمصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس علي
ظلمهم وللظرفية نحو علي ملك سليمان والمجاوزة نحو ٥ اذا رضيت علي بنو اقشيره
والتعليل نحو ولتكبروا الله علي ماهداكم ولغير ذلك **وفي** نحو في جنات نعيم وفيها
ماتشتهي الانفس وهي للظرفية اي حلول الشي في غيره حقيقة او مجازا قال الجرجاني
فالظرفية الحقيقية حين كان للظرف احتوا وللمظروف تحيز نحو الدراهم في الكيس
والمجازية اذا فقد الاحتوا نحو زيد في البرية او التحيز نحو في صدر فلان علم اوفقدا
معا نحو في نفسه علم وللمصاحبة نحو ادخلوا في امم وللسببية نحو لمسكم فيما
افضتم وللاستعلا نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل ولغير ذلك **واللام** نحو لله مافي
السموات ومافي الارض له مافيها وهي للملك نحو المال لزيد وللاختصاص نحو الجنة
للمتقين وللاستحقاق نحو النار للكافرين اي عذابها وللتعليل نحو واني لعروني
لذكراك هزة وللتعجب نحو لله درك وللاستعلا نحو يخرون للاذقان وللقسم
نحو لايوخر الاجل وللعاقبة نحو لدوا للموت وابنوا للخراب ولغير ذلك **والبا** ولا
فرق بين ان تكون **للقسم** نحو بالله لافعلن وبه لتفعلن **اوغيره** من تبعيض نحو
عينا يشرب بها عباد الله واستعانة نحو كتبت بالقلم وظرفية نحو نجيناهم
بسحر ومصاحبة نحو ادخلوا بالمص وسببية نحو فبما نقضهم وتعويض
نحو بعت هذا بهذا وتوكيد نحو فكفي بالله شهيدا وكفي بجسمي نحو لا انني رجل

وبدل

الباهنا
زايده
م

٧٩

وبدل نحو مايسرني اني شهدت بدرا بالعقبة وتعدية نحو ذهب الله بنورهم ٥
ومجاوزة نحو فاسال به خبيرا والصاق حقيقة نحو بقلبي غرام اي لصق به بمعني
قام به او مجازا نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب منه ثم اشار
الي الثاني بقوله **او يختص بالظاهر** اي بخفضه **وهو** سبعة **رب** وهي للتنكير والتقليل
لكن استعمالها في الاول كثير ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ولها
صدر الكلام من بين احرف الخفض ولايجر بها الا فردا خاصا من الظاهر وهو
النكرة لفظا ومعني او معني فقط نحو رب رجل واخيه والغالب في هذا الظاهر وصفه
كما ان الغالب حذف متعلقها ومضيه وقد يحذف فيجب بقاعملها وذلك بعد
الواو كثير ومنه قوله ٥ وليل كموج البحر ارخي سدوله ٥ وبعد الفا قليل كقوله
فمثلك حبلي قد طرقت ومرضع ٥ وبعد بل اقل كقوله بل بلد ملا الفجاج قتمه ٥
وقد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره مطابق للمعني بتمييز
نحو ربه رجلا وامراة اورجلين اورجالا اونسا **ومذ ومنذ** ولايجر بهما الانوعا
واحدا خاصا من الظاهر وهو الزمن المعين غير المستقبل ماضيا كان وهما فيه
لابتدا الغاية نحو مارايته مذ يوم الجمعة او حاضرا وهما فيه للظرفية نحو مارايته
مذ يومنا قال في الجامع ولك رفع تاليهما خبرا عنهما فمعناهما الابتدا والامد
ويردان ظرفين مضافين للفعلين بكثرة والاسمية بقلة **والكاف** وهي للتشبيه
نحو زيد كالاسد وللتعليل نحو واذكروه كما هداكم وللتوكيد نحو كمثله شي
ولغير ذلك وجرها للضمير شاذ **و**كذلك **حتي** وهي لانتها الغاية مطلقا ولاتكون جارة
الا لاخر او متصلا باخر فلا يقال سهرت البارحة حتي نصفها ثم ان كان مابعدها
اسما غير داخل فيما قبله اما لكونه غير جزء له نحو سلام هي حتي مطلع الفجر او لكونه
جزء اليوم لايقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتي يوم العيد فالجر بها متعين

علي ان ابا الهيثم يستثني

وان كان جزا مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثا فالجر بها
جايز ويجوز العطف فان ـــــرة متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها
او على عدمه فواضح انه يعمل به والا فاقوال اصحها الدخول مع حتى دون الى حملا
لها على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فان
كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا لانها بمنزلة الواو **والواو** اي واو القسم نحو
والله والنبي والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين **والتا** اي تاوه
ولا يجر بها الا لفظ الله تعالى ورب مضافا للكعبة اي لتا المتكلم نحو تالله وترب
الكعبة وتربي لافعلن وقولهم تالرحمن وتحياتك نادر ومن حروف الخفض
على وعدا وحاشا وقد مر الكلام عليها ومنها ايض لعل ومتى وكي ولولا وانما
اسقطها لان الجر بها شاذ تنبيه قال ابن عصفور في شرح الجمل حروف
الجر على اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ
ومنذ وعن وكاف التشبيه، وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا
وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على انتهى وكخلا وعدا كما مر وفي
الخبيصي ان اللام جات فعلا في قولك لزيدا ومن كذلك اذا كان امرا من مان يمين
والى اسما بمعنى النعمة وفي فعل امر لمونث نحو من وفي يفي واسما من الاسماء
الستة ولما فرغ من القسم الاول اخذ يتكلم على الثاني فقال **او باضافة اسم**
اي يخفض الاسم بما مر او بسبب اضافة اسم اليه اذ العامل في المضاف اليه
هو المضاف كما مر في الاوضح وغيره وهو الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه
به وهو لا يتصل الا بعامله لا لاضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته خلافا للا خفش
ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم والاضافة اسناد اسم لغيره بتنزيله الى الاول
منزلة تنوينه او ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين
ومن النون

سر اباقاسم وام اباه
ولزيد ومنا اباه المجهول



ومن النون لقيام المضاف اليه مقامه في نحو ضارب زيد وتصح بادنى ملابسة
ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل بدليل العطف الاتي الدال على
المغايرة فدخل نحو كاتب القاضي واعجبني ضرب زيد عمرا اذ المضاف في الاول
وان كان وصفا ليس بعامل وفي الثاني وان كان عاملا ليس بوصف وهذه
الاضافة ثلاثة اقسام لانها اما **على معنى اللام** التي للملك او لشبهه تحقيقا
حيث يمكن النطق بها **كغلام زيد** وتقديرا حيث لا يمكن ذلك كذي مال وعند زيد
ومع عمرو وامتحان هذا بان يوتى مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه نحو صاحب
ومكان ومصاحب **او على معنى من** البيانية وذلك اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف
وصالحا للاخبار به عنه **كخاتم حديد** وثوب خز ولك في هذا نصب الثاني على التمييز
او الحال واتباعه للاول بدلا او عطف بيان او نعتا بتاويله بالمشتق اي مصوغ
من حديد **او على معنى في** الظرفية عند بعضهم وذلك اذا كان الثاني ظرفا للاول
**كمكر الليل** وشهيد الدار واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه في الكلام الفصيح واكثرهم
نفى هذا القسم وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا **وتسمى** هذه الاضافة
المنقسمة الى ما ذكر **محضة** لانها خالصة من تقدير الانفصال **ومعنوية** لانها
امرا معنويا **لانها مفيدة للتعريف** اي لتعريف المضاف بالمضاف اليه اذا كان
معرفة كضارب زيد امس **او التخصيص** اي لتخصيص المضاف بالمضاف اليه
ان كان نكرة كضارب رجل امس قال في المغني والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ
درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام
زيد وغلام رجل الا ما كان متوغلا في الابهام كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المغايرة
والمماثلة او واقع موقع نكرة لا تقبل تعريفا كجا زيد وحده ولا ابا له ورب رجل
واخيه وكم ناقة وفصيلها **او باضافة الوصف** عطف على قوله باضافة اسم

دنها

فيكون قسيماله اي يختص الاسم باضافة الاسم كما مر وباضافة الوصف العامل عمل
الفعل الي معموله بان يكون بمعني الحال او الاستقبال سوا كان اسم فاعل كبالغ الكعبة
وضارب زيد الان او غدا ام اسم مفعول كمروع القلب ومعمور الدار الان او غدا ام صفة
مشبهة كعظيم الامل وحسن الوجه وتسمي هذه الاضافة غير المحضة لانها في تقدير الانفصال
ولفظية لافادتها امر الفظيا لانها جي بها بمجرد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين او ما
يقوم مقامه او لرفع القبح كما في نحو حسن الوجه فان في جره تخلصا من قبح رفعه
بخلو الصفة لفظا من ضمير يعود علي الموصوف ومن قبح نصبه باجرا وصف القاصر
مجري المتعدي فلا تفيد المضاف تعريفا ولهذا صح وصف النكرة به في نحو هديا
بالغ الكعبة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه ولا تخصيصا لان اصل ضارب زيد
ضارب زيد الاضارب كما توهم فالاختصاص موجود قبل الاضافة ولا تجامع الاضافة وجوبا
تنوينا ولا مقدرا لانه يدل علي الانفصال والاضافة تدل علي الاتصال ولا يجمع بينهما
ولا نونا تاليه للاعراب وهي نون المثني والمجموع علي حده وشبههما كضارب زيد وضاربوا
عمرو مطلقا عن التقييد بما ياتي بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين
فانها تجامعهما لانها غير تالية للاعراب بل هو تال لها وعليها ولا ما فيه ال لان
المقصود من الاضافة اصالة التعريف وهو حاصل لما فيه ال بنفيها ولهذا لا تجامع
العلم باقيا علي علميته فلا يقال الفلاني ولا تريد كم بل يجب حذف ال من الغلام ٥
ويقدر في زيد الشيوع الا في نحو الضاربا زيد مما المضاف فيه وصف مثني والمضاف
اليه معموله و نحو الضاربوا زيد مما المضاف اليه وصف مجموع علي حد المثني والمضاف
اليه معموله و نحو الضارب الرجل مما المضاف اليه مضاف لما هي فيه و نحو مررت بالرجل
الضارب غلامه مما المضاف اليه مضاف لضمير عايد علي ما هي فيه فهذه المسايل
الخمس اغتفر فيها الجمع بين ال والاضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك علي الراجح ٥

والامور

٨١

والامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها في المغني باب في ذكر الاسما
العاملة عمل الافعال يعمل عمل فعله من الاسما سبعة وزاد في الشذور اسم
المصدر والظرف والمجرور المعتمدين فعلي هذا تكون عشرة احدها اسم الفعل
وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متاثر العامل ويدل علي اسميته قبوله بعض
علامات الاسم اي في المعين كالتنوين والتعريف ومخالفة اوزانه اوزان الفعل والصحيح
ان مدلوله لفظ الفعل وانه لا موضع له من الاعراب وهو ثلاثة انواع ما هو بمعني
الماضي كهيهات بتثليث التا وشتان وهو قليل وما هو بمعني الامر نحو صه
ودونكه وعليكه وهو الغالب وما هو بمعني المضارع وا واوه واف وهو دون
الاول فهيهات بمعني بعد كقوله فهيهات هيهات العقيق ومن به ٥ وهيهات
خل بالعقيق نواصله ٥ وشتان بمعني افترق كقوله ٥ شتان هذا والعناق
والنوم والمشرب البارد في ظل الدوم ٥ وقد تزاد ما قبل فاعل شتان كقوله لشتان
ما بين اليزيدين في الندا وصه بمعني اسكت ودونكه بمعني خذه وعليكه بمعني
الزمه نحو عليكم انفسكم واو بمعني اعجب كقوله وبابي انت وفوك الاشنب ومثله
واي وواها واوه بمعني اتوجع واف بمعني اتضجر وهذه الانواع كلها سماعية
والقياسي من اسم الفعل ما صيغ من فعل ثلاثي تام علي وزن فعال كنزال وشذ
صوغه من الرباعي كقرقار بمعني قرقر وقد يوخذ مما مثلنا ان اسم الفعل ضربان
مرتجل وهو ما وضع من اول الامر اسما للفعل كشتان ومنقول وهو ما وضع لغيره
ثم نقل اليه كعليك واليد ثم انه يعمل عمل مسماه فيرفع الفاعل ظاهرا ومستترا
ويتعدي الي المفعول بواسطة وغيرها لكن يخالفه بلزوم البنا مطلقا والتجرد من
العوامل وان منه ما ينوب لزوما نحو واها وويها وجوازا كصه ومه وذلك التنكير
وانه لا يوكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره ولا يضاف ولا ينصب المضارع في جواب

الطلب منه كما سياتي ولا يتاخر عن معموله لقصوره درجة عن مسماه بسبب كونه
فرعه خلافا للكسائي و تمسكه بقوله تعالي كتاب الله عليكم وما اشبهه لا حجة له فيه لانه
متاول علي انه مصدر منصوب باضمار فعل موكد لمضمون الجملة السابقة من قوله
حرمت عليكم وكانه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا وعليكم متعلق بالمصدر او بالعامل
المحذوف ويجزم الفعل المضارع في جواب الطلب منه اي من اسم الفعل كما يجزم
في جواب الطلب من الفعل نحو قوله مكانك تحمدي او تستريحي فمكانك بمعني
اثبتي وتحمدي مجزوم بفعل شرط محذوف تقديره فان تثبتي تحمدي و لكنه لا
ينصب في جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال
فنحدثك بالنصب علي الراجح و الثاني منها المصدر وهو اسم الحدث الجاري علي الفعل
ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدي الي المفعول بواسطة
وغيرها وقد يتعدي الي مفعولين فاكثر وقد مر انه يجوز حذف فاعله وان لا يغير عنه
اسناده الي نايب الفاعل وفي تمثيله للمصدر بقوله كضرب واكرم اشارة الي ان
المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بامرين احدهما وجودي
واليه اشار بقوله ان حل محله فعل مع ان المصدرية والزمان ماض او مستقبل
كعجبت من ضربك زيدا امس او غدا اي من ان ضربته او من ان تضربه غدا او مع
ما احتها والزمان حال فقط كعجبت من ضربك زيدا الان اي مما تضربه الآن
فان لم يحل محله ذلك امتنع عمله كما في نحو ضربا زيدا او ضربت ضربا فلا يصح نصبك
زيدا بضربا خلافا لابن مالك في الاول ولهذا جعله الثاني في نحو فاذا له صوت صوت
حمار منصوبا بفعل محذوف لا بالمصدر الامر الثاني عدمي وهو المشار اليه
بقوله ولم يكن المصدر مصغرا فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا لبعد شبهه عن
الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الاسما ولا مضمرا فلا يقال ضربك المسي

حسن

٨٢

حسن وهو المحسن قبيح لعدم حرف الفعل ولهذا لم يعمل محذوفا كما سياتي ولا
محدودا بالتا فلا يقال اعجبني ضربتك زيدا لان صيغة الواحدة ليست الصيغة
التي اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه ولا منعوتا قبل تمام عمله فلا يقال
عرفت سوقك العنيف الابل لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما
فان نعت بعده جاز نحو ان هجرك اياي المفرط لمهلك ولو قال ولا متبوعا لكان اولي
فان حكم ساير التوابع حكم النعت ولا محذوفا لعدم وجود حرف الفعل ولا مفصولا
من المعمول باجنبي لان معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ولا
متاخرا عنه اي عن معموله ولو ظرفا فلا يقال اعجبني زيدا ضربك لما مر من ان
معموله بمنزلة الصلة وهي لا يتقدم علي الموصول قال التفتازاني والحق جواز تقديم
معمول المصدر ان كان ظرفا لانه مما يكفيه لايحة الفعل وظاهر اقتصاره علي
ما ذكر انه لا يشترط في اعماله ان يكون بمعني الحال او الاستقبال وهو كذلك لانه عمل
لكونه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قال ابن مالك وانه لا يشترط فيه ايضا ان
يكون مفردا وقد اشترطه بعضهم فمنع اعمال المصدر المثني والمجموع وجزم به ابن
مالك لان لفظهما مغاير للفظ المصدر الذي هو اصل الفعل فان ظفرنا في كلام العرب
باعمال شي من ذلك قبل ولم يقس عليه انتهي ثم المصدر يعمل مضافا ومنونا ومعرونا
بال و لكن اعماله حالة كونه مضافا للفاعل مع ذكر المفعول وتركه اكثر استعمالا
من عكسه ومن اعماله منونا وبال لان الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه اهم
ولان نسبة الحدث لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة
نحو ولولا دفع الله الناس ربنا وتقبل دعاي اي دعاي اياك واما اعماله مضافا
للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسام الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل
وليس خاصا بالشعر كما قيل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من

من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الي الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب
نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا **و** اعماله حالة كونه **منونا** اي مجردا من ال والاضافة
**اقيس** من اعماله مضافا وبال لانه يشبه الفعل لكونه نكرة **نحو او اطعام في يوم**
**ذي مسغبة يتيما** **و** اعماله مقرونا **بال شاذ** لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه
بال **نحو** قوله **عجبت من الرزق المسي الهه** بنصب المسي ورفع الهه بالرزق
الذي هو مصدر وعورض بان الاضافة كالتعريف بال فعلا بعد معها المصدر
عن الفعل واجيب بانها متاخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون
بال تتمة يجوز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيد
الظريف الجر حملا والرفع حملا علي المحل وفي تابع المفعول كاعجبني اكل اللحم والخبز
الجر ابيه علي اللفظ والنصب علي المحل ان قدر المصدر بان وفعل الفاعل **و** الثالث
منها **اسم الفاعل** ولو مثني او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به
علي معني الحدوث ويعمل عمل فعله المبني للفاعل لازما ومتعديا وانما عمل لمشابهة
للمضارع في الزنة والتذكير والتانيث ودلالته علي المصدر واحتماله احد الزمانين
ودخول لام الابتدا عليه وفي تمثيله لاسم الفاعل بقوله **كضارب ومكرم** اشارة الي
انه يصاغ من الثلاثي علي زنة فاعل ومن غيره علي زنة المضارع بابدال حرف
المضارعة ميما وكسر ما قبل اخره ثم ان صغر او وصف لم يعمل لمباينته الفعل ح
اذ التصغير والوصف من خصايصهما فان لم يصغر ولم يوصف **فان كان** مقرونا **بال**
كالضارب **عمل** عمل فعله **مطلقا** اي ماضيا وحالا ومستقبلا معتمدا وغيره
لوقوعه ح موقع الفعل اذ حق الصلة ان تكون فعلا كجا الضارب زيدا امس او
الان او غدا **او** كان **مجردا** منها **فبشرطين** لا بد منهما لصحة عمله في المنصوب
**كونه حالا او استقبالا** لتحقق مشابهته للمضارع **و اعتماده** ولو تقديرا
**علي نفي**



**علي نفي** نحو ما ضارب زيد عمرا الان وغدا **او علي استفهام** نحو اضارب زيد بكرا
الان او غدا ومهين خالد بكرا ام مكرمه اي امهين **او علي مخبر عنه** نحو زيد
ضارب خالدا الان او غدا او مهين خالدا الان او غدا ومختلف الوانه اي صنف
**او علي موصوف** نحو مررت برجل ضارب عمرا الآن او غدا ومنه نحو يا طالعا جبلا اي
رجلا او حال ذي حال كجا زيد راكبا فرسا الآن او غدا ثم ان وجود هذين الشرطين
لا يوجب عمله بل يجوز اضافته الي مفعوله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره
هل هن كاشفات ضره فان اقتضي مفعولا اخر تعين نصبه نحو انت كاس خالدا
ثوبا الآن او غدا ولك في تابع المفعول المجرور باسم الفعل كمبتغي جاه ومالا من
نهض الجر علي اللفظ والنصب علي المحل عند بعضهم او باضمار عامل بمعنى
وصف او فعل عند الجميع وفهم من كلامه ان اسم الفاعل اذا كان بمعني الماضي
او لم يعتمد لم يعمل وقد خالف في الاول الكسايي فاجاز عمله محتجا بقوله تعالي **و** كلبهم
**باسط ذراعيه** فباسط بمعني الماضي وقد عمل في ذراعيه النصب ولا حجة له
فيه لانه **علي** ارادة **حكاية الحال** الماضية بان يفرض ما وقع واقعا الان فيعبر عنه
بالمضارع بدليل ان الواو في وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم
وخالف في الثاني الاخفش **و** احتج بقوله **خبير بنو لهب** فلا تك ملغيا مقالة لهبي
اذا الطير مرت ولا حجة له فيه لجواز حمله **علي التقديم والتاخير** بجعل الوصف خبرا
مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار عن المفرد بالجمع قال **وتقدير خبير**
**كظهير في** والملايكة بعد ذلك ظهير وفعيل علي زنة المصادر كالصهيل والنهيق
والمصدر يخبر به عن المفرد والمثني والمجموع فاعطي حكم ما هو علي زنته **و** الرابع
منها **المثال** ولو مثني او مجموعا **وهو ما** اي اسم **حول المبالغة** والتكثير في الفعل
من صيغة اسم **فاعل** الثلاثي **الي** صيغة **فعال** بتشديد العين كضراب **او فعول**

بفتح الفا كضروب **او مفعال** بكسر الميم كمضراب والتحويل الي هذه الثلاثة **بكثرة** وهذا
وافق جميع البصريين سيبويه علي جواز اعمالها **او فعيل** بكسر العين وبعدها يا كسميع
**او فعل** بكسر العين من غير يا كحذر والتحويل اليهما **بقلة** وهذا منع بعضهم اعمالها واما
الكوفيون فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الي انها لاتحاذي الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبعد
شبهها عنه وقدروا المنصوب بعدها عاملا والصحيح جواز اعمالها حملا علي اصلها
وهو اسم الفاعل المتحد منها بما يفيده مكررا ولورود السماع به **نحو** ما حكاه سيبويه **اما**
**العسل فانا شراب** بنصب العسل وانه لمنحار بوايكها وقولهم ان الله غفور ذنب
العاصين وان الله سميع دعا من دعاه وقوله اتاني انهم مزقون عرضي والمشهور
ان هذه الامثلة لاتتفاوت في المبالغة **و**الخامس منها **اسم المفعول** ولو مثني او مجموعا
وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه ومثل له بقوله **كمضروب ومكرم** للاشارة
الي انه يصاغ من الثلاثي علي زنة مفعول ومن غيره علي زنة المضارع بميم مضمومة
في اوله وفتح ما قبل اخره ولا يصاغ من اللازم الا بعد ان يعدي بحرف الجر اذ ليس له
مفعول كممرور به او بهما او بهم او بهن ولا يثني ح ولا يجمع كالفعل بخلاف المصوغ
من المتعدي **ويعمل عمل فعله** المبني للمفعول فيرفع نايب الفاعل تقول زيد مضروب
عبده كما تقول ضرب عبده وما سواه مما يتعلق بالرافع ان كان منصوب لفظا
او محلا **وهما** اي المثال واسم المفعول **كاسم الفاعل** في جميع ما اشترط فيه لصحة
عمله حتي في عدم التصغير والوصف ولك في اسم المفعول خاصة اضافته الي مرفوعه
معني اذا حول الاسناد الي ضمير موصوفه نحو زيد مضروب العبد والاصل مضروب
عبده فحول الاسناد ثم اضيف وهو جاري مجري الصفة المشبهة **و**السادس منها
**الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد** من امور ستاتي ولهذا عملت
عمله النصب وان كان الاصل ان لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتها علي الثبوت
ولكونها



ولكونها ماخوذة من القاصر **وهي الصفة المصوغة** من فعل قاصر **لغير تفضيل**
**لافادة** نسبة الحدث الي موصوفها علي جهة **الثبوت** فاذا قلت زيد حسن فمعناه
اثبات الحسن له واستمراره في ساير اوقات وجوده لا انه متجدد حادث ويدل علي
ذلك تحويل الصفة علي سبيل الاستطراد علي صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث
كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق ضايق قال الله تعالي وضايق به صدرك ثم
اعلم ان هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة علي الحدث وصاحبه وفي التذكير
والجمع وللاعتماد علي واحد كما مر لكن النصب هنا علي التشبيه بالمفعول به بخلافه
ثمة وتتميز عنه بامور منها انها تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ منهما
ومنها انها للزمن الحاضر الدايم اي الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه
ومنها انها تكون غير مجارية للمضارع في تحريكه وسكونه وهو الغالب في المبنية
من الثلاثي **كحسن وظريف و**مجارية له نحو طاهر وضامر **و**اسم الفاعل لا يكون
الا مجاريا **و**منها انها **لا يتقدم معمولها** المنصوب عليها لانها فرع اسم الفاعل
في العمل بخلاف منصوبه ومن ثم صح النصب في زيدا اذا ضاربه وامتنع في زيدا ابوه
حسن وجهه **و**منها ان معمولها **لا يكون اجنبيا** بل سببيا اي اسما ظاهرا متصلا
بضمير موصوفها ولو تقديرا الما في نحو زيد حسن وجها اي منه فلا يقال زيد حسن
عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لانها ماخوذة من فعل لازم وقد جرت علي الاسم
فلا يقتضي ح الا ضميره او سببية كما في اسم الفاعل اللازم والمراد بمعمولها
ما عملها فيه بحو التشبيه فلا يرد زيد بك فرح اذ عملها في الظرف وعديله لما
فيها من معني الفعل ومنها ان معمولها مشبه بالمفعول به ولا يراعي له محل بالعطف
وغيره ولا يفصل بينه وبينها بفاصل ولا ظرفا وانها لا تعمل محذوفة ولا تنصب
الضمير ولا تتعرف بالاضافة دايما وانها تونث بالالف وتخالف فعلها فتنصب

مع مقصوره ويجوز اضافتها الي فاعلها معني من غير ضعف ولاقلة في الكلام وان
ال الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل علي الخلاف منها في ذلك **و**لمعمولها بالنسبة
لعملها فيه ثلاث حالات احدها ان **يرفع علي الفاعلية** باتفاق بعد اخلايها
ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه **او علي الابدال عند** بعضهم من الضمير
فيها **و**ثانيها ان **ينصب علي التميز او علي التشبيه بالمفعول** به ان كان
نكرة كزيد حسن وجها او عليه فقط ان كان معرفة كزيد حسن الوجه وهذا قال
**والثاني متعين في المعرفة** اي ثالثها ان **يخفض بالاضافة** اي بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا
كانت بال وهو مجرد منها والاضافة كالحسن وجه او مضاف للمجرد منها كالحسن
وجه اب او مضاف لضمير الموصوف كالحسن وجهه او مضاف الي المضاف لضميره كالحسن
وجه ابيه لامتناع اضافة ما فيه ال لشي من ذلك وذلك خفض المعمول بالاضافة
فلا يخرج عن كونها صفة مشبهة لان الخفض ناشي عن النصب لا عن الرفع لئلا
يلزم اضافة الشي الي نفسه اذ الصفة عين موصوفها في المعني وغير منصوبها
واعلم ان الصورة الحاصلة من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها
واضدادهما ست وثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة واما معرفة وهي اما رافعة
او ناصبة او جارة فهذه ست حالات حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة ومعمولها
له ايضا ست حالات لانه اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او للضمير
كوجهه او للمضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف
لمجرد منها كوجه اب فالصور ست وثلاثون صورة من ضرب ست في مثلها الممتنع
منها الاربع التي استثنيته والبقية جائزة الا ان فيها قبيحا وضعيفا وحسنات
فالقبيح اربع صور والضعيف ست والباقي حسن وبيان ذلك يطلب من المبسوطات
**و** السابع **اسم التفضيل** واخره لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما ستعرفه
وهو



**وهو الصفة الدالة علي المشاركة والزيادة** لصاحبها علي غيره في اصل الفعل
وشرط التفضيل ان يكون علي وزن افعل سوا صيغ من فعل لازم **كاكرم** ام متعديا
كاضرب واعلم ولا يرد خير وشر فانهما للتفضيل لان اصلهما اخير واشر بحففا
بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جا في القياس واما قوله وجب شي علي الانسان ما منعا
فضرورة ولا يصاغ الا من ما صيغ منه فعل تعجب كما سياتي في بابه **ويستعمل بمن** ولو تقديرا
جارة للمفضل عليه اذا جرد من ال والاضافة نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا وهي
لابتدا الغاية اما ارتفاعا او انحطاطا او المجاوزة ولا يفصل بينها وبين مجرورها
باجنبي ولا يجوز تقديمها معه علي اسم التفضيل الا ان يكون اسم استفهام فيجب
كممن انت افضل ومن غلام من انت اجمل **و**يستعمل **مضافا لنكرة** مطابقة
للمفضل وجوبا **فيفرد ويذكر** في هذه الحالة وكذا في التي قبلها وجوبا وان كان المفضل
بخلاف ذلك نتقول في الحالة الاولي زيد او هند او الزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات
افضل من عمرو واما قوله كان صغري وكبري من فواقعها فاما لحن او لم يقصد حقيقة
المفاضلة وفي الثانية زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلان والزيدون افضل رجال
وهند افضل امرة والهندان افضل امراتين والهندات افضل نسا واما قوله تعالي
ولا تكونوا اول كافر به فالتقدير اول فريق كافر او ولا يكن كل منكم اول كافر ويستعمل
مقرونا **بال فيطابق** وجوبا موصوفه افرادا وتذكيرا وفرعيهما فتقول زيد الافضل
والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون او الافاضل وهند الفضلي والهندان
الفضليان والهندات الفضليات او الفضل **ومضافا لمعرفة فوجهان** اي المطابقة
اجراله مجري المعرف بال نحو اكابر مجرميها وعدمها وهو الغالب اجراله مجري المجرد
نحو ولتجدنهم احرص الناس نعم ان استعمل افضل لغير تفضيل وجبت المطابقة
كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلا هم اذ ليس فيهم عادل غيرهما
حتي يقصد التفضيل ولا يقاس علي ذلك خلافا للمبرد و في هذه الحالة والتين قبلها

لايستعمل بمن واعلم انه ينصب التمييز والحال والظرف **ولا ينصب** المفعول له
ولا معه ولا المطلق **ولا المفعول به** على الاصح **مطلقا** اي سوا كان ظاهرا ام غيره
بل يصل اليه باللام كزيد اوعي للعلم وابذل للمعروف او بالبا كخالد اعرف بالنحو
واجهل بالفقه فان كان فعله يتعدي لاثنين نصبت الاخر بفعل مقدر كزيد
اكسا للفقرا الثياب اي يكسوهم الثياب واجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله
المص في حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم ان اول بما لا تفضيل فيه قال
الدماميني وهذا الراي حسن فينصب حين التاويل كما انه يضاف ح الي ما
ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة وكما انه اذا صح الفعل
محله رفع الظاهر فقد استبان لك ان ما في الشرح من حكاية الاجماع على منع
عمله فيه منظور فيه ويرفع الضمير المستتر في كل لغة **ولا يرفع في الغالب**
**اسما ظاهرا** ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل بمعناه **الا في مسيلة الكحل**
فانه يجوز ذلك اجماعا لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها ان يكون
صفة لاسم جنس مسبوق بنفي او شبهه ومرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه
باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه عرفت
المسيلة بمسيلة الكحل وافردت بالتاليف والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين
اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما في المثال وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من
اما على الظاهر نحو من كحل عين زيد او محله نحو من عين زيد او ذي المحل نحو من زيد
ولم يقع هذا التركيب في القران ولا يجوز ان يعرب المرفوع فيه مبتدا وافعل خبره ليلا
يلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي وقد يرفع الظاهر مطلقا في لغة حكاها سيبويه
نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعنها احترز بقوله في الغالب **باب التوابع**
وهي جمع تابع وهو المشارك ما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر واطلاق
التابع على الحرف والفعل الغير المعرب مجاز اذ لا اعراب فيهما يقع فيه التبعية
والعامل

٨

والعامل في التابع هو العامل في المتبوع الا في البدل فان العامل فيه مقدر خلافا للمبرد
بدليل ظهوره في بعض المواضع ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه باجنبي ولا
تقدمه عليه كما يفهمه قوله **يتبع ما قبله في اعرابه خمسة** بالاستقرا نعت
وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل في التوكيد جعلها ستا ومن اطلق
العطف وجعله شاملا للبيان جعلها اربعا والاولي ان يبتدا منها بالنعت ثم البيان
ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق بل قيل هو الصواب لانها اذا اجتمعت في التبعية
رتبت كذلك كما في التسهيل احدها **النعت** ويرادفه الوصف والصفة **وهو التابع**
هذا كالجنس **المشتق او المؤول به** اخرج به غيره منها ما عدا التوكيد اللفظي المشتق
فبقوله **المباين لفظ متبوعه** والمشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل
والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة والمؤول به ما اقيم مقامه من الاسما العارية
عن الاشتقاق كاسم الاشارة وذي بمعني صاحب والمنسوب جاني زيد هذا اي
الحاضر ورجل ذو مال اي صاحبه ورجل دمشقي اي منسوب الي دمشق ومن المؤول
به الجملة الخبرية في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وكذا المصدر الملتزم افراده وتذكيره في نحو مررت برجل عدل اي عادل عند الكوفيين
وذي عدل عند البصريين **وفايدته** حقيقيا كان او غيره **تخصيص** لمتبوعه
ان كان نكرة كجاني رجل تاجر او تاجر ابوه والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات
**او توضيح له** ان كان معرفة كجاني زيد الفاضل او الفاضل ابوه والتوضيح رفع الاشتراك
في المعارف **او مجرد مدح** له نحو الحمد لله رب العالمين **او ذم** نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم **او ترحم** عليه نحو اللهم الطف بعبادك الضعفا **او توكيد** لما دل عليه متبوعه
كضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة انها ضربة واحدة فلم يفد النعت
الا مجرد التوكيد ومنه قولهم مضي امس الدابر قال بعضهم او تعميم نحو ان الله يحشر

عباده الاولين والاخرين او تفضيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او ابهام نحو
تصدق بصدقة قليلة او كثيرة قال البدر الدماميني عن بعضهم او اعلام المخاطب
بان المتكلم عالم بحال من ذكر يقال لك ارايت قاضي بلدنا فتقول رايت قاضيكم
الكريم الفقيه وليس هذا للتوضيح لان مرادهم به الايضاح للمخاطب وهو
بالغرض في مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج الي ايضاحه له ولا للمدح فان غرض
المتكلم اعلام السامع بانه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الثنا عليه والنعت
من حيث هو يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب
الثلاثة الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير سوا رفع ضميره ام
اسما ظاهرا فلا تتبع معرفة بنكرة ولا عكسه نعم المعرفة بلام الجنس يجوز
ان يتبع بنكرة مخصوصة كقولهم ما ينبغي لرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا
ويجب في النعت ان يكون مساويا لمتبوعه في التعريف او دونه فنحو بالرجل
اخيك بدل ثم ان رفع النعت ضميرا مستترا عايدا علي المنعوت تبع منعوته ولو
كان معناه لما بعده كما في جاني رجل حسن وجها في اثنين ايضا من خمسة واحد
من التذكير والتانيث وواحد من الافراد وفرعيه من تثنية وجمع فيصير
بهذا مع ما مر مطابقا له في اربعة من عشرة ما لم يمنع مانع من التبعية كما في الملتزم
افراده وتذكيره كافعل من كما مر او تذكيره كفعول بمعني فاعل وفعيل بمعني مفعول
كامراة صبور وجريح او تانيثه كرجل ربعة وهمزة او امراة ربعة وهمزة والا اي
وان لم يرفع ذلك بان رفع ذلك بان رفع ظاهرا او ضميرا او بارزا فهو بالنسبة الي
الخمسة الثانية كالفعل الحال محله فيفرد لرفعه ذلك ويطابق في التذكير والتانيث
المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قايمة امهما وبرجال قايم ابوهم اباوهم كما في
الفعل الحال محله ويسمي ح سببيا نعم ان رفع جمعا جاز ان يجمع جمع تكسيره
لجريانه

لجريانه مجري المفرد بل يترجح علي الافراد ولهذا قال والاحسن نحو جاني رجل قعود
غلمانه بلفظ التكسير ثم قاعد غلمانه بالافراد الذي هو قياس الفعل لانك تقول
قعد غلمانه لا اقعدوا غلمانه في اللغة الفصحي وقيل افراده ارجح مطلقا لجريانه مجري
الفعل وقيل انه تبع مفردا او مثني ثم يلي افراده باتفاق قاعدون غلمانه بجمعه جمع
سلامة وهو ضعيف لانه خاص بلغة اكلوني البراغيث ويجوز قطع الصفة ولو
تعددت عن التبعية المعلوم موصوفها بدونها حقيقة او ادعا بان ينزل منزلة
المعلوم لامر ما رفعا بتقدير هو في حال النصب والجر ونصبا بتقدير فعل في حال الرفع
والجر تقديره اعني في نعت التوضيح او امدح في المدح او اذم في الذم او ارحم في الترحم
او غير ذلك مما يناسب الصفة ولا يجوز اظهار المقدر الا في نعت التوضيح والتخصيص
واذا جرت الصفة علي مشار به او كانت للتوكيد او ملتزمة الذكر كالحمل الفقير امتنع
قطعها كما يمتنع اذا لم يعلم موصوفها الا بها ولا فرق ح بين تعددها واتحادها فلو
احتاج في حال تعددها الي بعضها فقد جاز فيما عدا ذلك البعض القطع والاتباع والجمع
بينهما بشرط تقدم المتبع وفي قوله رفعا الي اخره اشارة الي حقيقة القطع قال
الشاطبي وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الاعراب اذ القطع مقتضي
للاستيناف فايدة اعلم ان الاسما في نعتها والنعت بها علي اربعة اقسام قسم لا ينعت
ولا ينعت به كاسم الفعل وكالمضمر ولو لغايب لانه لما شابه الحرف من جهة افتقاره
الي ما يفسره لم ينعت ولكونه ليس بمشتق ولا في حكمه لم ينعت به وما احسن قول
القايل ٥ اضمرت في القلب هوي شادن ٥ مشتغل بالنحو لا ينصف ٥ وصفت ما اضمرت
يوما له ٥ فقال لي المضمر لا يوصف ٥ وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت لازالة
الاشتراك ولم ينعت به لما مر وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة ونعته
مصحوب ال وقسم ينعت به ولا ينعت وهو اي كمررت برجل اي رجل والثاني من

التوابع التوكيد اي الموكد بكسر الكاف من اطلاق اسم المصدر مرادا به اسم الفاعل
ويقال فيه التاكيد والاول افصح وعرفه ابن مالك بانه تابع يقصد به كون المتبوع
علي ظاهره وهو قسمان لانه اما لفظي وهو اعادة اللفظ الاول او موافقه ويجري
في جميع الالفاظ فيكون في الاسم نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخ له كساع
الي الهيجا بغير سلاح ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفي الفعل وحده وفيه
مع فاعله وقد اجتمعا فيه نحو قوله فاين الي اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك
اللاحقون احبس احبس وفي الحرف نحو قوله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت
علي مواثقا وعهودا ومنه قوله اجل جيران كانت ابيحت دعايره ويشترط في الحرف
غير الجوابي ان لا يعاد الا مع ما اتصل به كعجبت منك منك وان زيدا ان زيدا اوانه
قايم وما ورد بخلاف ذلك شاذ ولك ان تقول من اين لهم ان التاكيد في مثل هذا
بالحرف وحده ولم لا يجوز ان يكون لمجموع الحرف وما اتصل به واذا كان الموكد جملة
فالاكثر اقترانها بالعاطف حيث لا لبس وقيده في الارتشاف والجامع بثم خاصة
نحو اولي لك فاولي الاية فان حصل وجب تركه كضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو جي
به لتوهم تكرار الضرب منك والغرض انه لم يقع منك الامرة واحدة وليس منه
ما كرر في قوله تعالي دكا دكا لانه لم يوت به للتاكيد اذ موداه غير مودي الاول وانما هو
منصوب علي الحال والمعني مكررا عليها الدك كعلمته الحساب بابا بابا وهو ظاهر قول
الزمخشري وفي قوله صفا صفا لما مر بل علي الحال ايضا اي مصطفين او ذوي صفوف
كثيرة وقيل ان المكرر فيما ذكر توكيد وعليه كثير من النحاة وجري عليه في الشذور
في دكا دكا والمختار في نحو علمته الحساب بابا بابا ان المكرر وما قبله منصوبان
بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض او معنوي
قسيم قوله لفظي وهو قسمان ما يقرر امر المتبوع في النسبة بان يرفع
الاسناد

الاسناد الي غيره وما يقرر امره في الشمول بان يرفع توهم ارادة الخصوص بما
ظاهره العموم فالاول يكون بالنفس والعين كجا زيد نفسه او عينه فلو اقتصر
علي الموكد بفتح الكاف لاحتمل ان الجاي خبره او متاعه بارتكاب المجاز فبذكر
التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال عما ظاهره الحقيقة وتكون العين موخرة عنها
اي عن النفس وجوبا ان اجتمعتا في اللفظ كجا زيد نفسه عينه لان النفس
عبارة عن جملة الشي والعين مستعارة في التعبير عن الجملة ويجمعان علي افعل
بضم العين مع غير المفرد من اثنين او جماعة لكن ذاك مع الجماعة واجب ومع الاثنين
راجح ويليه الافراد تقول جا الزيدان او زيد وعمرو انفسهما واعينهما وجا الزيدون
او زيد وعمرو وبكر انفسهم او اعينهم وجات الهندات انفسهن او اعينهن
ويختصان بجواز جرهما بباء زايدة ولا يوكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيد
بمنفصل مطابق للموكد كزيد جا هو نفسه والزيدان جاءا هما انفسهما وعلم
مما مر انه لا يوكد بنفوس وعيون وانه يجوز علي مرجوح جا الزيدان نفسهما او
انفسهما وانما كان نحو نفساهما مرجوحا وان كان هو الاصل كراهة اجتماع تثنيتين
فيما هو كالشي الواحد وعدل الي الجمع لان التثنية جمع في المعني والقسم الثاني
يكون بكل وكذا بجميع وعامة واسقطهما لغرابة التوكيد بهما لغير مثني من مفرد
او جمع ولكن انما يوكد بهما ان تجزا الغير ان كان ذا اجزا يصح وقوع بعضها موقعه
اما بنفسه كجا القوم كلهم او جميعهم او عامتهم او بعامله كبعت العبد كله او
جميعه او عامته ولما كان الغرض من هذه الالفاظ رفع توهم ان يراد بالمتبوع
الخصوص اشترط فيه ما ذكره ليمكن توهم ارادة البعض فيرتفع بالتوكيد ويكون
بكلا وكلتا اي المثني ان صح وقوع المفرد موقعه ليمكن توهم ارادة البعض بالكل
كجا الزيدان كلاهما والمراتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل الموكد بهما ويحتمل

انه اطلق المثني واراد به واحد فلا يقال اختصم الزيدا كلاهما لعدم صحة ذلك لان
الاختصام لا يكون الا بين اثنين وبدل علي المنع اجتماعهم علي منع جا زيد كله لعدم
الفايدة هذا ما ذهب اليه جمع والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجين
بان التوكيد قد ياتي للتقوية لا لرفع الاحتمال واتحد معني المسند الي الموكد فلا
يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند وكما يوكد بكل الجمع وبكلا المثني
يوكد بهما ما في معني ذلك كجا زيد وبكر وعمرو كلهم وجا زيد وخالد كلاهما و
جميع الالفاظ المتقدمة يضفن وجوبا لضمير طابق الموكد افرادا وتثنية
تذكيرا وتانيثا ليرتبط به وليدل علي من هوله كما مثلنا واما نحو قوله يا اشبه
الناس كل الناس بالقمر فكل فيه نعت اي الكاملين في الحسن كما في مررت بالرجل
كل الرجل ويكون للمفرد باجمع للمفرد المذكر وجمعا للمونثة وجمعهما نحو اجمع
اجمعون وجمع جمعا جمع ولا يوكد بهذه الالفاظ في الاكثر الا بعد كل فلهذا كانت غير
مضافة لضمير الموكد كجا الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعا والقوم كلهم
اجمعون والنسا كلهن جمع والظاهر ان التوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف
وزعم بعضهم ان كلا ترفع احتمال التخصيص واجمع ترفع احتمال التفرق
وهو مردود بقوله تعالي لاغوينهم اجمعين اذ الاغوا لا يختص بوقت واحد فلا
دلالة لاجمع علي اتحاد الوقت وفهم من كلامه ان اجمع وجمعا لا يثنيان وان ما
عداهما من الفاظ التوكيد معرفة واما اجمع فصرح في الشرح بانه معرفة بنية
الاضافة ومثلها جمعا تتمة اكدوا بعد اجمع باكتع فابصع فابتع
وبعد جمعا بكتعا فبصعا فبتعا وشذ مجي ذلك علي خلاف هذا وتسمي توابع اجمع
تقول جا القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون ولا يجوز في الفاظ
التوكيد القطع الي الرفع ولا الي النصب ولا عطف بعضها علي بعض ولا اتباعها
لنكرة



لنكرة بخلاف النعت كما قال وبخلاف النعوت المتعددة لواحد نحو جا زيد الفقيه
الكاتب الشاعر يجوز ان تتعاطف لاختلاف معانيها كقوله تعالي سبح اسم ربك الاعلي
الاية ولا يجوز ان تتعاطف الموكدات بل تورد متتابعة دون فصل كما تقدم
لاتحاد معناها فنزلت منزلة الشي الواحد واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قال في الجامع
فالارجح ان يبدا بالمفرد فالظرف فالجملة والموكدات لا يجوز ان يتبعن نكرة مطلقا
عند البصريين لما تقدم من انها معارف بالاضافة وندر قوله لكنه شاقه ان
قيل ذا رجب ياليت عدة حول كله رجب واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم
ان افادت النكرة وصححه في الاوضح وقال ابن مالك هو اولي بالصواب لصحة السماع
بذلك ولان من قال صمت شهرا قد يريد جميعه وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال يرفعه
التوكيد واستدل في السماع الي شواهد من كلام العرب اوردها ومن الوارد قول
عايشة رضي الله عنها ما رايت رسول الله صلي الله عليه وسلم صام شهرا كله
الا رمضان وتحصل الفايدة بان تكون النكرة محدودة والتوكيد من الفاظ الاحاطة
كما في البيت ومن انشد شهرا مكان حول فقد حرفه قال في الاوضح والثالث عطف
البيان اي معطوف البيان سمي بذلك لانه تكرار للبيان فكانك رددته علي نفسه
ولم يحتج الي حرف لانه عين الاول وهو تابع موضح لمتبوعه ان كان معرفة او مخصص له
ان كان نكرة كالنعت لكنه مخالف له في انه جامد غير موول بمشتق وقد تقدم معني
التوضيح والتخصيص وخرج بقوله موضح او مخصص بقية التوابع غير النعت
وبما بعده النعت فيوافق متبوعه في اربعة من عشرة اشيا تقدمت في النعت
كاقسم بالله ابو حفص عمر فعمر عطف بيان لابي حفص ذكر لايضاحه وقد تبعه
في الرفع والافراد والتذكير والتعريف وهذا خاتم حديد فحديد عطف بيان لخاتم
ذكر لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الاول والتنكير وافهم كلامه ان عطف البيان

لايخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا وانه يكون في النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف
واوجب البدلية فيما استند اليه المجيز محتجا بان المبين بيان كاسمه والنكرة مجهولة
والمجهول لايبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض
والاخص يبين غيره **ويعرب بدل كل** من كل لما فيه من تقرير معني الكلام وتوكيده
لكونه علي نية تكرار العامل وذلك مطرد **ان لم يمتنع** الاستغنا عنه **واحلاله محل**
**الاول** فان امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقوله هند قام زيد اخوها فاخوها
عطف بيان علي زيد لابدل لان البدل في نية تكرار العامل فهو من جملة اخري فتخلوا
الجملة المخبر عنها بها عن رابط لها بالمبتدا وقول الشاعر ٥ انا ابن التارك البكري بشر ٥
عليه الطير ترقبه وقوعا ٥ فبشر عطف بيان علي البكري لابدل اذ لايحل محله لانه
يستلزم اضافه الوصف المفرد المقرون بال الي الخالي عنها وعن الاضافة لتاليها
وهو غير جايز كما تقدم وقوله ٥ ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا ٥ اعيذكما بالله ان
تحدثا حربا ٥ فعبد شمس ونوفلا عطفا بيان علي اخوينا لابدلان لانهما لوكانا
كذلك لكانا في تقدير حرف الندا فيلزم ضم نوفل لانه مفرد معرفة ومما يمتنع احلاله
محل الاول نحو يازيد الحارث ويايها الرجل زيد وخالد افضل الناس الرجال والنسا
تنبيه ٥ تعين عطف البيان فيما ذكر مبني علي ان البدل لابد ان يكون صالحا للاحلال
محل الاول قال المص في حاشيته علي التسهيل وفيه ما فيه لانهم يغتفرون في الثواني
ما لايغتفرون في الاوايل وقد اجازوا في انك انت كون انت توكيدا وكونه بدلا مع انه
لايجوز ان انت منه وقال ابو سعيد علي ابن مسعود في كتابه المستوفي اولي مايقال
في نعم الرجل زيد ان زيدا بدل من الرجل ولايجوز نعم زيد وقال الامام الرازي وهذا
الاستثنا مبني علي ان المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتمد به ومذهب سيبويه
ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض اخر كقولك زيد
رايت غلامه



رايت غلامه رجلا صالحا فلو اسقطه لم يصح كلامه وعليه السعد وقد ذكروا فروقا
اخر بين البيان والبدل يطلب من المطولات **و**الرابع منها **عطف النسق** بفتح السين
اسم مصدر بمعني اسم المفعول يقال نسقت الكلام انسقه اي عطفت بعضه علي بعض
والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه في الاتباع احد الحروف
الاتية ثم العطف اما علي اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل الي المعطوف
او علي المحل وله شروط ثلاثة امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح وكون الموضع بحق
الاصالة ووجود المحرز اي الطالب لذلك المحل او علي التوهم وشرطه صحة دخول
ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف العطف تسعة
وهي قسمان ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعني وهو ستة الواو والفاو ثم وحتي
واو وام وما يقتضي التشريك في اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا والعطف يكون
**بالوا ولمطلق الجمع** بين المتعاطفين في الحكم لابقيد ترتيب ولا معية فتعطف الشي
علي مصاحبه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلي سابقه نحو لقد ارسلنا
نوحا وابراهيم وعلي لاحقه نحو كذلك اليك والي الذين من قبلك الله فان قيل جا
زيد وعمرو احتمل المعاني الثلاثة المذكورة وهي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيها
للمعية اكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل فقد ظهر لك ان استعمالها في كل من هذه
الثلاثة من حيث انه جمع استعمال حقيقي وقد ذكروا لها احدي وعشرين حكما تختص بها
من بين اخواتها لسنا بصدد ذكرها فعليك بالمطولات **والفا** للجمع في الحكم **للترتيب**
المعنوي والذكري واكثر ما يكون هذا في عطف مفصل علي مجمل نحو ونادي نوح ربه فقال
رب ان ابني من اهلي الاية **والتعقيب** وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه
بلا مهلة لكنه في كل شي بحسبه تقول قام زيد فعمرو اذا عقب قيام عمرو قيام زيد
ودخلت البصرة فالكوفة اذ لم تقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له

اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطي ومقدمته واما قوله تعالى
اهلكناها فجاها باسنا فمعناه اردنا اهلاكها فجاها وقوله تعالى فجعله غثا احوى
فمعناه فمضت مدة فجعله او الفا بمعنى ثم وقد تاتي للسببية فيلزمها التعقب وهذا
هو الغالب على الفا المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وقول
كعب بانت سعاد فقلبي اليوم متبول وقد تاتي الفا لمجرد السببية والربط لا غير نحو ان
جيتني فانا اكرمك ونحو لا يلزمها التعقيب وعلى هذا يحمل اطلاق قول ابن الحاجب في
اماليه ان الفا السببية لا يلزمها التعقيب **وثم** للجمع مع **الترتيب** كما تقدم **و** المهملة
اي **التراخي** في الزمان نحو ثم اذا شا انشره ونحو ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى
وقد تاتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفاء
كقوله جري في الانابيب ثم اضطرب **وحتى** للجمع مع **الغاية** بان يكون ما بعدها غاية
لما قبلها في زيادة او نقص ينقطع الحكم عنده **والتدريج** بان ينقضي ما قبلها شيا
الى ان يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها ان يكون بعضا مما قبلها ولو
تقديرا كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله • والزاد حتى نعله القاها •
اذ المراد القى ما يثقله حتى نعله او شبيها بالبعض نحو اعجبتني الجارية حتى
كلامها ويمتنع حتى ولدها وشرط المعطوف بها ان يكون اسما ظاهرا قال المص
والضابط ان ما صح استثناوه يصح دخولها عليه وما لا فلا **لا للترتيب** فلا
تفيده بل هي كالواو ولا يجمع لا كالفا خلافا للزمخشري لانك تقول حفظت القران
حتى سورة البقرة وان كانت اول ما حفظته ومات كل اب لي حتى ادم ومن
ادعى انها للترتيب فمراده فيما يظهر الترتيب الذهني على سبيل التدريج
وكما افصح به ابن الحاجب والتفتازاني في المطول والكافيجي في شرح القواعد
واذا عطفت بها على مجرور فالاحسن اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة
قال في



قال في التسهيل يجب ما لم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى بنيهم واستحسنه
المص والدماميني وجزم به في الجامع ورده ابو حيان والعطف بها قليل ولذا انكره
الكوفيون **واو لاحد الشيئين** نحو لبثنا يوما او بعض يوم **او الاشيا** نحو فكفارته
اطعام عشرة مساكين الاية **مفيدة بعد الطلب** اما **التخيير** بين المتعاطفين
نحو تزوج هندا او اختها **او الاباحة** نحو تعلم فقها او نحوا والفرق بينهما جواز
الجمع في الاباحة دونه قال الشمني وليس المراد بها الاباحة الشرعية لان الكلام
في معنى او بحسب العرف في اي وقت كان وعند اي وقت كانوا **و** مفيده **بعد الخبر**
اما **الشك** من المتكلم كجا زيد او بكر **او التشكيك** للسامع اي ايقاعه في الشك ويعبر
عنه بالايهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او التقسيم نحو الاسم
نكرة او معرفة ومنه قوله • لنا اثنتان لا بد منهما • صدور رماح اشرعت او سلاسل •
قال بعضهم او الاضراب نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وقد تاتي بمعنى
الواو كقوله جا الخلافة او كانت له قدرا فالبيت الاولى لا يعطف باو بعد
همزة التسوية للتنافي بينهما لان او تقتضي احد الشيئين او الاشيا والتسوية
تقتضي شيئين فاكثر فان لم توجد الهمزة جاز العطف كما نص عليه السيرافي في شرح
الكتاب نحو سوا علي قمت او قعدت ومنه قول الفقها سوا كان كذا او كذا وقراة
ابن محيصن او لم تنذرهم واما تخطية المص لهم في ذلك فقد ناقشه فيها
الدماميني الثانية اذا نهي عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق من
النحاة وحكم المخبر فيه حكم المباح عند السيرافي ووافقه في المغني وصححه ابن
عصفور وجوز ابن كيسان كون النهي عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لا تاخذ
دينارا او ثوبا جاز عنده ان يكون نهاه عن الجميع وعن احدهما على مقابلة الامر
لان الامر كان باخذ احدهما وهذان القولان جاريان في نحو ما جاني زيد او عمرو

وام لطلب التعيين ان وقعت بعد همزة داخلة علي احد المتساويين في الحكم في
ظن المتكلم نحو ازيد عندك ام عمرو اذا كنت عالما بان احدهما عنده لا
بعينه ولهذا يجاب بتعيين احدهما لانه معلوم للسايل وعلامتها صحة الاستغنا
عنها باي وتسمي ح متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يغني احدهما عن الاخر فتسميتها
بذلك لامر خارج عني ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة في افادتها الاستفهام وتسمي
ايضا بذلك ان وقعت بعد همزة التسوية وهي الداخلة علي جملة في محل المصدر نحو
ما ادري اقمت ام قعدت سوا عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فان وقعت ام بعد
غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبام التعيين كانت منقطعة بل مختصة بالجمل
نحو ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل وقد تضمنت معني ذلك الاستفهام
الحقيقي نحو انها لابل ام شا اي بل اهي شا والانكاري نحو ام له البنات ولكم البنون
اذ لو جعلت للاضراب المحض لزم المحال وقد ترد محتملة للاتصال وللانقطاع
نحو ام تقولون علي الله ما لا تعلمون وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين
مستقلتين فما بعدها منقطع كما قبلها وللرد اي رد السامع عن الخطا في الحكم
الي الصواب فيه لا فهي لنفي الحكم عن تاليها وقصره علي متلوها اما قصر افراد او قلب
ولهذا لا يعطف بها الا بعد ايجاب او امر او ندا كزيد كاتب لا شاعر ردا علي من اعتقد
اتصاف زيد بالشعر والكتابة او اتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلي والايدي
ان من شرط العطف بها ان لا يصدق احد متعاطفيها علي الاخر فلا يجوز جاني رجل
لا زيد بخلاف امراة قال في الاوضح وهو الحق ومنع الجرجاني العطف بها علي معمول
الفعل الماضي ويرد قولهم نفعك جدك لا كدك وللرد عن الخطا في الحكم لكن وبل
واقعين بعد نفي او نهي فهما لتقرير حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليهما نحو ما جاني
زيد لكن عمرو وما ضربت زيدا بل عمرا ردا علي من اعتقد ان الجاي والمضروب زيد
لا عمرو

٩٣

لا عمرو فهما لقصر القلب لا غير ومن ثم وجب الرفع في نحو ما زيد قايما لكن او بل قاعد
وشرط العطف بلكن افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي او نهي وعدم اقترانها بالواو فان
تلتها جملة او تلت واوا وقعت بعد اثبات او امر فهي حرف ابتدا للاستدراك ولصرف
الحكم عن المتلو بان ينقل الي ما بعدها ويصير المتلو كانه مسكوت عنه بل واقعة
بعد ايجاب او امر كجا زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا افادها نقل الحكم بالمجي والامر
بالضرب عن زيد واثبات ذلك لعمرو وافهم كلامه ان لكن لا يعطف بها بعد الايجاب
وهو مذهب البصريين لانه لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا علي بل وان بل في غير
الايجاب لا يفيد صرف الحكم الي ما بعدها وجوزه المبرد كما بعد الايجاب فعلي قوله يجوز
ما زيد قايما بل قاعدا بالنصب علي معني ما هو قاعدا واستعمال العرب علي خلاف ذلك
تنبيه يجوز عطف الفعل علي مثله ان اتحدا في الزمان ولا يضر اختلافهما في
اللفظ وعلي اسم يشبهه وبالعكس وعطف الاسمية علي الفعلية وبالعكس
والعطف علي الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف ولا تجب اعادة الخافض
اذا اريد العطف علي الضمير المجرور كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور وقال
جدي رحمه الله تعالي والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا تقدح
اذ المسالة ليست قطعية فينبغي المصير اليه ورفض القياس اذ المبحث لغوي.
والخامس منها البدل وهو تابع مقصود بالحكم المنسوب الي اتباعه اثباتا او نفيا
بلا واسطة فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان فانها متممات
للمقصود بالحكم ومعطوف بلا وببل بعد نفي وبلكن وبنفي الواسطة المقصود بها
وهو المعطوف ببقية احرف العطف والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة
بعد التوطية لذكره بالتصريح بتلك النسبة الي ما قبله لافادة توكيد الحكم
وتقريره ولهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل وهو اقسام احدها بدل كل

برهان

من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاول **نحو مفازا حدايق** وجاني زيد اخوك وسماه
ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطبق عليه كل ولا يحتاج الي ضمير يعود
الي المبدل منه كالجملة التي هي عين المبتدا **و**ثانيها بدل **بعض** من كل وهو ما كان
مدلوله بعض مدلول الاول سوا كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام اكثر علي الصحيح
ولابد من ايصاله بضمير يعود الي المبدل منه مذكورا كاكلت الرغيف نصفه
او ثلثه او ثلثيه او مقدرا **نحو** ولله علي الناس حج البيت **من استطاع اليه سبيلا**
اي منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن
برهان بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف
الحج لمن لا يستطيع ومنع ادخال ال علي كل وبعض هو مذهب الجمهور لملازمتهما
الاضافة وهي لا تجامع ال كما مر واجازه الاخفش والفارسي **و**ثالثها بدل **اشتمال**
وهو ما كان بينه وبين الاول ملابسة اي تعلق بغير الكلية والجزئية وامره في الضمير
كما مر في بدل بعض من كل **نحو** يسالونك عن الشهر الحرام **قتال فيه** فقتال بدل
اشتمال من الشهر لملابسة له بوقوعه فيه ونحو قتل اصحاب الاخدود النار فيه
او الاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير وشرطه صحة امكان فهم معناه عند حذفه وجعل
نحو اعجبني زيد اخوه بدل اضراب اذ لا يمكن فهم المعني عند حذفه وامتنع نحو اسرجت
زيدا دابته لانه وان افهم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل و بتقدير
ورود مثله يحمل علي الغلط او نحوه **و**رابعها بدل **اضراب** وهو ما يقصد ذكر متبوعه
كما يقصد ذكره ولا علاقة بينهما ويسمي بدل البدا لان المتكلم يخبر بشي ثم يبدوا
له ان يخبر باخر من غير ابطال الاول ونفاه بعضهم وادعي انما استدلوا به علي ثبوته
محمول علي اضمار بل **و**خامسها بدل **الغلط** وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق اليه
اللسان وخصه بعضهم بالشعر قال لوجوده فيه دون النثر وعكس بعضهم
لان الشعر

٩٤

لان الشعر انما يقع عن تردد وفكر ونفاه بعضهم مطلقا وادعي انه طلبه فلم يجده
وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيبويه والاكثرين جوازه مطلقا **و**
سادسها بدل **نسيان** وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين فساد قصده **نحو تصدقت
بدرهم دينار** هذا يصلح مثالا للثلاثة الاخيرة اذ يحتمل ان يكون المتكلم قصد الاخبار
بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الي الاخبار بالتصدق بالدينار وجعل الاول في حكم
المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معني قوله **بحسب قصد الاول والثاني** وان يكون
قصد الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الي الدرهم فيكون بدل غلط اي بدل
عن الغلط الذي ذكر غلطه وهو المبدل منه وهذا معني قوله **او الثاني وسبق اللسان**
الي الاول وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم تبين له ان الصواب الاخبار
التصدق بالدينار لظهور الخطا في القصد الاول فيكون بدل نسيان وهذا معني قوله
**الاول وتبين الخطا** في قصده والاحسن ان يعطف التابع في هذه الثلاثة ببل فيكون
من عطف النسق **تتمة** اعلم ان البدل يوافق متبوعه في واحد من اوجه الاعراب
مطلقا وكذا في واحد من التذكير والافراد وضديهما ان كان بدل كل ما لم يمنع مانع
من التثنية والجمع ككون احدهما مصدرا او قصد به التفضيل ويخالفه في التعريف
والاظهار وضديهما فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن
المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط ان يكون مع
الثاني زيادة بيان كما في ابدال الفعل من مثله ويبدل الظاهر من مثله ومن المضمر
والمضمر من مثله وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم في شرح الشذور لكن
خالفهم في الاوضح تبعا لابن مالك ولا يبدل ظاهر من مضمر حاضر بدل كل الا اذا افاد
الاحاطة وتبدل الجمله من مثلها ومن المفرد قال المص في الجامع ويجوز قطع البدل و
مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب ان تبع متعددا او لم يف به نحو اتقوا الموبقات

و سمي السحر

الشرك والتبني **باب** في ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتانيثا وهو ما وضع لكمية
احاد الاشيا قاله ابن الحاجب فالواحد عنده عدد وهو المناسب لقول النحاة ان
الواحدة والاثنين وما وازن فاعلا يجريث علي القياس **العدد من الثلاثة الي التسعة**
جار علي خلاف القياس لانه **يونث مع المذكر ويذكر مع المونث** ولو مجازا مفردا كان
العدد **نحو** ثلاثة رجال وتسع نسوة **سبع ليال وثمانية ايام** او مركبا مع العشرة نحو
ثلاثة عشر رجلا وتسع عشرة امراة **وكذا العشرة** تونث مع المذكر وتذكر مع المونث **ان**
**لم تركب** بان كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فان ركبت جرت علي القياس واما
نحو من جا بالحسنة فله عشر امثالها فعلي حذف مضاف اي عشر حسنات امثالها
ولولاهي لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث
كما في الالفية والتسهيل ومحل ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التا
مع المذكر نحو اربعة عشر وعشرا وفي الحديث واتبعه بست من شوال **وما دون**
**الثلاثة** من واحد واثنين **وما وازن فاعل** من الفاظ العدد **كثالث ورابع الي عشر**
يجريان **علي القياس** فيذكران مع المذكر ويونثان مع المونث **دايما** مفردا كان العدد
او مركبا تقول في المذكر واحد واثنان والجزء الثالث او الخامس عشر او السادس
والعشرون وفي المونثة واحدة واثنتان والمقالة الرابعة او الخامسة عشر او
السادسة والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الي عشرة اربعة
احوال اشار اليها بقوله **فيفرد فاعل** عن الاضافة فيفيد ح الاتصاف بمعناه
مجردا كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة ه توهمت ايات
لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع ه **او يضاف لما اشتق منه** فيفيد ح
ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير كرابع اربعة اي بعض جماعة منحصرة
في اربعة وهذه الاضافة واجبة عند الجمهور كاضافة البعض الي كله **او** يضاف
لما دونه



**لما دونه** اي تحته من العدد فيفيد ح معني التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة اي
جاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال تعالي ما يكون من نجوي ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة
الا هو سادسهم وتتعين اضافته ان كان بمعني الماضي والا جاز تنوينه والنصب به
كما قال **او ينصب ما دونه** لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد علي واحد مما مر
في اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب زيدا ويستثني من اطلاقه ثاني
فلا يجوز اضافته لما دونه ولا اعماله نص عليه سيبويه واجازه الكسائي وحكاه عن
العرب **باب** في ذكر موانع الصرف اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف بني وسمي غير
متمكن والا اعرب وسمي متمكنا ثم المتمكن ان لم يشبه الفعل صرف وسمي امكن والا
منع من الصرف وسمي غير منصرف وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف
كون الفعل فيه علتان فرعيتان احداهما لفظية والاخري معنوية او فرعية تقوم
مقامهما لان في الفعل فرعيتين عن الاسم احداهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر
والاخري معنوية وهي افتقاره الي الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم
بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعيتان او ما قام مقامهما وحينيذ
يثقل كالفعل فلا يدخله جر ولا تنوين **موانع صرف الاسم** وتسمي عللا **تسعة** عند
الجمهور وزن الفعل وهو فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما مخالف لوزن الاخر فاذا
وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعا بالنسبة الي وزنه والتركيب وهو فرع الافراد
والعجمة وهي فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الي ما ياخذونه
من غيرها والتعريف وهو فرع التنكير والعدل وهو فرع المعدول عنه والوصف
وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف والنون وهي فرع
المزيد عليه والتانيث وهو فرع التذكير وتسميته كل منها مانعا وعلة مجاز
اذ كل منها جزء مانع وجزء علة والمانع التام والعلة التامة انما هو مجموع اثنين

منها او واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع يجمعها جمع ووزن وعدل وصف معرفة
تركيب عجمة تانيث زيادتها وهو احسن مما في الشرح ومن قوله **وزن المركب عجمة**
**تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثا** لذكرها كلها بصرايح اسمايها من غير اشتقاق
واشار الى امثلتها علي الترتيب بقوله **كاحمد** فيه الوزن والعلمية **واحمر** فيه الوزن
والوصف **وبعلبك** فيه التركيب والعلمية **وابراهيم** فيه العجمة والعلمية **وعمر** فيه العدل
والعلمية **واخر** بضم اوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف واحاد وموحد الي الاربعة
**ومساجد ودنانير** فيهما الجمع اي صيغة منتهي الجموع **وسلمان** فيه العلمية وزيادة
الالف والنون **وسكران** فيه الوصف والزيادة **وفاطمة** فيه التانيث بالتا والعلمية
**ومثله طلحة** وفايدة ذكره التنبيه علي ان مسمي التانيث يكون مذكرا ايضا
**وزينب** فيه العلمية والتانيث المعنوي **وسلمي** فيه التانيث بالالف المقصورة
**وصحرا** فيه التانيث بالالف الممدودة ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستقل بالمنع
من الصرف من غير مجامعة مانع آخر وما لا بد فيه من مجامعة مانع اخر ثم ما فيه
مانعان قسمان قسم يمتنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدي
علميته والاخري التركيب او التانيث او العجمة او الزيادة او وزن الفعل او العدل وقسم
يمتنع صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان موازنا للفعل او معدولا او في اخره
الف ونون وقد شرع في بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال **فالف التانيث** مطلقا كجرحي
واصدقا **والجمع الذي لا نظير له في الاحاد** العربية اي لا مفرد علي وزنه وهو ما اوله
مفتوح وثالثه الف غير عوض بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وما
يلي الالف مكسور لا لعارض كمصابيح ودواب **كل واحد منهما** علي
انفراده **يستاثر** اي يستقل **بالمنع** من الصرف من غير مجامعة مانع اخر لقيامه
مقام علتين اما الالف فلانها زيادة لازمة لبنا ما هي فيه دالة علي تانيثه
بخلاف



بخلاف غيرها ففي المونث بها فرعية لفظية وهي لزوم الزيادة حتي كانها اصلية
وفرعية معنوية وهي دلالته علي التانيث واما الجمع فلان فيه فرعية لفظية من جهة
عدم النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع اذ لفظه خارج عن وضع الاحاد العربية
واذا سمي به كحضاجر منع الصرف نظرا الي اصله وكذا لو طرا تنكيره بعد التسمية
كذلك واما منع سراويل فاما لانه اعجمي حمل علي موازنه في العربية اعتدادا بشبه الجمع
او لانه عربي جمع سرواله **وتقدير البواقي** من الموانع **لا** يستاثر كل منهن بالمنع بل
**لا بد** في تحققه **من مجامعة كل علة** المناسب مانع **منهن** احد امرين اما
**الصفة** وهي ما وضع لذات مبهمة باعتبار معني معين مقصود بالوضع **او العلمية**
وهي المراد بالمعرفة وانما وجب ذلك لما مر من انه يعتبر في المنع ان يكون احدي العلتين
لفظية والاخري معنوية والصفة والعلمية معنويتان والستة البواقي كلها
لفظية وافهم كلامه ان الصفة والعلمية لا يجتمعان وهو كذلك **وتتعين العلمية**
مع التركيب اي المزجي المختوم بغير ويه كمعدي كرب اذ هو المانع من الصرف بخلاف
ما ختم بويه وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال فمبني والاضافي فمصروف
والاسنادي فمحكي والافصح فيه ان يعرب ثاني جزيه اعراب ما لا ينصرف ويبني الاول
علي الفتح ما لم يكن اخره يا فيسكن **ومع التانيث** اي بغير الالف لاستقلالها بالمنع
كما مر سواكان علما لمونث ام لمذكر زيدا علي ثلاثة احرف ام لا محرك الوسط ام لا
اعجميا ام لا منقولا من مذكر الي مونث ام لا لكن شرط تحتم التانيث المعنوي
في منع الصرف احد امور اربعة اما زيادة علي ثلاثة احرف كزينب لتنزيل الزايد منزلة
التا او تحرك الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزايد او العجمة كبلخ اسم بلد لتنزيلها
منزلة الحركة او النقل من مذكر الي مونث كزيد اسم امراة لانه بنقله الي المونث حصل
له ثقل عادل خفة اللفظ وما عدا ذلك من الثلاثي كهند يجوز فيه الوجهان كما يجي

واذا سمي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف الزيادة علي ثلاثة احرف ولو تقديرا
فايدة اسما القبايل والبلاد والكلم وحروف الهجا صرفها ومنعها مبنيان علي المعني
الذي يقصده المتكلم فان اراد ابا اوحيا اومكانا اولفظا اوحرفا صرف ذلك او اما اوقبيلة
اوبقعة اوسورة اوكلمة منع ذلك **ومع العجمة** وهي كون الكلمة من اوضاع غير العرب
**وشرط العجمة** في المنع **علميته في اللغة العجمية** بان تنقل الكلمة وهي علم في العجم الي
لسان العرب **وزيادة علي الثلاثة** كابراهيم بخلاف الثلاثي فينصرف وان كان علما
في العجمية كشتر ونوح بخلاف مانقل من لسانهم وهو نكرة كلجام وماكان نكرة
في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كبندار فيصرف ايضا لانتفا علميته في لغة العجم
وتعرف عجمية الاسم بامور منها خروجه عن ابنية العرب كاسماعيل ومنها نقل
الايمة ومنها ان يجتمع فيه مالا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كالصولجان
او والقاف كمنجنيق او والكاف كسكرجه وجميع اسما الانبيا عليهم الصلاة والسلام
اعجمية الا اربعة محمدا صلي الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا والحق بها في الصرف
نوح ولوط وشيث فهذه الست منصرفة ويجمعها تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا
وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا وافهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة لا يوثر شي منها في
المنع مع غير العلمية وهو كذلك فيصرف صنجة وقايمة وان وجد فيهما علة اخري
مع التانيث وهي العجمة في صنجة والصفة في قايمة ويصرف اذربيجان اذا نكر وان
وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة وان غيرها من العدل والوزن والزيادة لا يتعين
العلمية معه وهو كذلك ايضا فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة اخري فمثال العدل
مع العلمية عمر وزفر وزحل معدولين عن عامر وزافر تقديرا وطريق العلم بعدلها ما جا
علي فعل علما سماعا غير مصروف عاريا من ساير الموانع فان ورد مصروفا فغير معدول
وكذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع آخر كطوي فان فيه مع العلمية التانيث
باعتبار



باعتبار البقعة فلا حاجة الي تكلف العدل مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مثني
وثلاث ورباع فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة تحقيقا
وجوز بعضهم العدل الي عاشر ومعشر ومثال الوزن مع العلمية احمد ومع الصفة
احمر ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة الا في افعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية
وشرط تخصيصه اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين اوكونه بالفعل اولي كاصبع
واحمر علمين ومثال الزيادة مع العلمية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان وسكران
ولا تكون مانعة مع الصفة الا في وزن فعلان بالفتح بخلاف الزيادة مع العلمية واما
حسان وشيطان فان جعلا من الحس والشيط منعا اومن الحسن والشطن صرفا
**وشرط الصفة** اي تاثيرها التي علي وزن افعل اوعلي وزن فعلان امران **اصالتها** بان
تكون الكلمة في الاصل صفة **وعدم قبولها التانيث** اما انه لا مونث لها كاكمر لكبير
الكمرة ولحيان لكبير اللحية اولها مونث علي فعلي بالضم كافضل او فعلي بالفتح كسكران
وغضبان وجميع ابنية فعلان مونثها علي فعلي الا اربعة عشر لفظة جات
مونثاتها علي فعلانة فتنصرف ويجمعها اخو فعلان الفعلانة اذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا وسيفانا وصحيانا وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا وزد فيهن خمصانا علي لغة وانبانا وافهم
من كلامه ان الصفة العارضة والقابلة للتا لا اثر لها في المنع ولهذا قال **فعربان**
**واوصل وصفوان وارنب** اذا كان صفوان **بمعني قاس وارنب** بمعني **ذليل** اي
ضعيف **منصرفة** لقبول الاولين التا تقول عريانة وارملة ولعروض وصفية
الاخرين اذ صفوان في الاصل وضع اسما للحجر الاملس وارنب وضع اسما للدابة
معروفة فلا اثر لطرو الوصفية كما لا اثر لطرو الاسمية كابطح وادهم وارقم
**ويجوز في** نحو **هند** مما هو ثلاثي ساكن الوسط **وجهان** الصرف لانتفا شرط وجوب

وعدمه

تاثير التانيث المعنوي وهو اولي نظرا الي وجود العلتين فهما يوثران جواز منع الصرف
لا تحتمه واوجب السيرافي الصرف نظرا الي ان سكون الوسط قابل احدي العلتين فتتسا
فبقي بلا سبب واجري المبرد والجرمي الوجهين في نحو زيد اسم امراة **بخلاف زينب وسقر**
**وبلخ** وزيد اسم امراة فانها ممنوعة الصرف حتما لوجود العلتين فيها مع وجود شرط
تحتم منع صرفها كما تقدم **وكهم** في منع الصرف للعلمية والعدل **عند** جمهور بني **تميم باب**
**حذام** وهو ما كان علي وزن فعال علما لمونث وهو معدول عن فاعلة **ان لم يختم براء**
فان ختم بها **كسفار** بني علي الكسر عندهم كالحجازيين القايلين بالبنا مطلقا **وامس**
**لمعين** بان يراد به اليوم الذي قبل يومك وهو معدول عن ما فيه ال وهو الامس
**ان كان مرفوعا** نحو مضي امس بالرفع من غير تنوين فان كان مجرورا او منصوبا بني
علي الكسر عندهم كالحجازيين القايلين بالبنا مطلقا **وبعضهم** اي تميم **لم يشترط**
ما يشترطه الجمهور منهم **فيهما** اي في باب حذام وفي امس بل ذهب الي اعرابهما اعراب
ما لا ينصرف مطلقا وقد مر الكلام عليهما في صدر المقدمة فراجعه **وكهم سحر عند**
**الجميع** من العرب **ان كان** ظرفا **معينا** بان يراد به سحر يوم معين وهو معدول عما
فيه ال وهو السحر نحو جيت يوم الجمعة سحر فان كان مبهما اي نكرة صرف نحو
نجيناهم بسحر او مستعملا غير ظرف وجب تعريفه بال او بالاضافة نحو طاب
السحر سحر ليلتنا وان كان بال او مضافا ايضا كجيتك يوم الجمعة السحر او سحره
والله اعلم

**باب** في ذكر صيغتي التعجب وما يبني منه فعلا التعجب واسم التفضيل

التعجب انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر خفي سببه وخرج عن نظايره
ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب فلا يطلق علي الله تعالي انه متعجب لانه لا يخفي عليه
شي وما ورد منه في كلامه العزيز كقوله فما اصبرهم علي النار مصروف الي المخاطب.
اي يجب ان يتعجب العباد منه وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو

كيف

كيف تكفرون بالله وسبحان الله ان المومن لا ينجس ولله دره فارسا ومنها ما هو بالوضع
وهو ثلاثة صيغ اقتصر منها هنا علي صيغتين لاشتهارهما فقال **التعجب له صيغتان**
وضعا للانشا احداهما **ما افعل زيدا** نحو ما احسن زيدا **و**هذا اللفظ **اعرابه ما**
**مبتدا** لانها مجردة عن عامل لفظي للاسناد اليها وحكي عن الكسايي انها لا موضع لها
من الاعراب وهي عند سيبويه نكرة تامة **بمعني شي** وسوغ الابتدا بها لتضمنها
معني التعجب **وافعل فعل ماض** غير منصرف للزومه مع يا المتكلم نون الوقاية نحو
ما افقرني الي عفو الله واما قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا فشاذ **وفاعله ضمير**
مستتر مفرد مذكر غايب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عايد علي ما ولهذا اجمعوا
علي اسميتها **وزيدا** منصوب بافعل علي انه **مفعول به** لتعدي افعل بهمزة النقل
**والجملة** الفعلية في موضع رفع **خبرما** وعند الاخفش خبرما معرفة ناقصة بمعني
الذي والجملة صلة لها وعليهما او نكرة ناقصة بمعني شي والجملة صفة لها وعليهما
فالخبر محذوف وجوبا اي الذي احسن زيدا شي عظيم او شي احسن زيدا عظيم
وعند بعضهم ما استفهامية كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه والفعل خبرها
والتقدير اي شي احسن زيدا اي جعله حسنا قال ابن الحاجب وهذه التقديرات
باعتبار الاصل قبل نقلها قبل التعجب لانها الان بهذا المعني وانما معناها الانشا
كما تقول في بعت فعل ماض وفاعل يعني في الاصل اذا كنت مريدا به معني الانشا
فكذلك هذا **و**الثانية **افعل به** كاحسن بزيد **وهو بمعني ما افعله** فمدلولهما من
حيث التعجب واحد وافعل فعل تعجب لازم بصيغة الامر وليس بامر حقيقة اذ لا معني
له **واصله** عند سيبويه افعل بصيغة الماضي وهمزته للصيرورة **اي صار كذا كاغدة**
**البعير اي صار ذا غدة** وابقلت الارض اي صارت ذا بقل واثمرت الشجرة اي صارت
ذا ثمرة **فغير اللفظ** من صيغة الماضي الي صيغة الامر **وزيدت البا في الفاعل** قصدا

لاصلاحه لان افعل لما غيرت صيغته قبح اسناده للظاهر لكونه علي صورة الامر
فزيدت البا صونا للفظ عن الاستقباح **فمن ثم** اي من اجل ذلك **لزمت هنا** فلا يجوز
حذفها الا ان كان الفاعل ان وصلتها **بخلافها في فاعل كفي** فيجوز تركها كقوله كفي
للاسلام لكم ناهيا وذهب جمع الي ان المجرور بالبا في محل نصب علي المفعولية
اذ هو المتعجب منه والبا للتعدية فعلي هذا يكون افعل امرا حقيقة لا خبرا وفيه
ضمير مستتر هو الفاعل لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال يا حسن
احسن بزيد وعند بعضهم ضمير المخاطب اي امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا
بان يصفه بالحسن ثم اجري عليه مجري الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد فتقول يا رجل
يا هند ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد ولما شارك افعل التفضيل فعلي التعجب
فيما يبنيان منه ضمه اليهما وحفظه علي الاختصار فقال **وانما يبني** قياسا **فعلا**
**التعجب وافعل التفضيل من فعل** متصرف فلا يبني من اسم ولا من فعل غير متصرف
كنعم وبئس **ثلاثي** مجرد فلا يبني من اسم ولا من فعل رباعي مطلقا ولا من ثلاثي مزيد
كدحرج وتدحرج وانطلق واستخرج **مثبت** فلا يبني من منفي وان لم يكن ملازما للنفي
نحو ما ضرب زيد وما عاج بالدوا اي ما انتفع به **متفاوت في المعني** اي قابل للتفاضل
بالنسبة لمن يقوم به فلا يبني من غيره كمات وفني لان حقيقتهما لا تفاوت فيها
**تام** فلا يبني من ناقص ككاد وكان فلا يقال ما اكون زيدا قايما **مبني للفاعل** فلا
يبني من مبني للمفعول كضرب زيد خوف الالتباس بالفاعل فان امن اللبس بان
كان ملازما للبنا للمفعول جاز ذلك وقد سمع من كلامهم ما اشغله وما اعجبه برايه وما
اعناه بحاجتك من شغل واعجب وعني بالبنا للمفعول وجري علي ذلك ابن مالك وولده
**ليس اسم فاعله علي وزن افعل** ويعبر عن هذا بان لا يدل علي لون او عيب ثلاثيا
مما هو كذلك كعور وسكر لئلا يلتبس منه باسم الفاعل وقيس عليه فعل التعجب
لتساويهما



لتساويهما وزنا ومعني وجريانهما مجري واحدا في امور كثيرة قاله ابن مالك تنبيه
اذا اردت التعجب او التفضيل من فعل عدم بعض هذه الشروط فيتوصل اليه
باشد او اشد د او شبههما واجعل مصدر العادم منصوبا بعد اشد ونحوه فيهما
ومجرورا بالبا بعد اشدد ونحوه تقول زيد اشد بياضا وما اشد بياضه واشدد
ببياضه وما اكثر ان لا تقوم وما اعظمها ضرب واما الجامد وما لا يتفاوت معناه فلا
يتعجب منه البتة قاله في الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالي اسمع بهم وابصر
بهم وقول علي رضي الله عنه جزا الله عني والجزا بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما
اي ما اعفها واكرمها ولا يجوز تقدمه علي الفعل وان قيل ان المجرور بالبا مفعول لعدم
تصرف الفعل لا الفصل بينهما بغير ظرف او مجرور متعلقين بالفعل **باب** في الوقف
وبعض مسايل الخط **الوقف** قطع النطق عند اخراج اخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة
في الحسن والمحل وهي احد عشر بالاستقرا الاسكان المجرد الروم الاشمام ابدال تاء
التانيث الاسمية ها زيادة الالف الحاق ها السكت اثبات الواو والبا او حذفهما ابدال
الهمزة التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك فيوقف **في الافصح** من اللغتين **علي نحو**
**رحمة** من كل اسم اخره تا التانيث قبلها متحرك ولو تقديرا كالحياة وقناة فان اصل هذه
الالف حرف علة متحرك انقلبت عنه **بالها** اي بابدال التا ها فرقا بين التا اللاحقة للاسم
واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لانهم لو قالوا في ضربت ضربه لالتبس بالضمير المفعول
فان كان ما قبل التا ساكنا صحيحا كاخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل
والحرف **و** يوقف في الافصح **علي نحو مسلمات** مما هو جمع مونث سالم وان سمي به **بالتا**
من غير ابدال لدلالتها علي التانيث والجمعية جميعا فكرهوا ابطال صورتها بخلاف التا
في المفرد فانها تدل علي التانيث المحض وكمسلمات هيهات واولات **وعلي نحو قاض**
مما هو منقوص منون غير محذوف العين **رفعا وجرا بالحذف** اي بحذف اليا لان التنوين

باق تقديرا وهو الموجب للحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض وفهم من كلامه انه اذا
وقف عليه نصبا لا تحذف ياوه كما سياتي ومثله في الحذف عند سيبويه المنادي المقصود
منه كيا قاض لان الندا بان حذف وتغيير مع اختلال الكلمة هنا واختار الخليل اثبات
اليا لانها انما تسقط للتنوين وهو منتف في المنادي المقصود وعلي نحو القاضي مما هو
منقوص مقرون بال فيهما اي في الرفع والجر بالاثبات للياء اذ لا موجب لحذفها فان
الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها واما المعرف منه بالاضافة نحو قاضي
مكة فكلامهم قد يشعر بان الحذف فيه ارجح من الاثبات وقد يعكس الامر فيهن
فيوقف في غير الافصح علي نحو رحمة بالتا من غير ابدال فيقال رحمت قال الراجز
الله انجاك بكفي مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعد مت كانت نفوس القوم عند
الغلصمت وكادت الحرة تدعي بالامت قال ابو حيان وعلي هذه اللغة كتبت في
المصحف الفاظ بالتا نحو ان شجرت الزقوم اهم يقسمون رحمت ربك وعلي نحو
مسلمات بالها سمع دفن البناة من المكرماة وحكي عن طي كيف البنون والبناة
وكيف الاخوة والاخواه وعلي نحو قاض رفعا وجرا باثبات اليا نظرا الي زوال موجب حذفها
في الوقف وقد روي عن ابن كثير وورش في احرف من القران وعلي نحو القاضي فيهما
بالحذف فرقا بين الوصل والوقف وعليه قراة ابن كثير وهو الكبير المتعالي لينذر يوم
التلاق وليس لك في نصب نحو قاض منونا و نحو القاضي غير منون الا اثبات اليا
لكن المنون يبدل تنوينه الفا فيقال رايت قاضيا وغيره تسكن ياوه فيقال رايت القاضي
واما ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرايت جواري فكالمنصوب المنون ومقتضي عبارة
التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات اجود ويوقف علي اذن الجوابية بالالف اي.
بابدال نونها الفا تشبيها لنونها بتنوين المنصوب لان صورتها صورة لفظه وعلي
نحو لنسفعا مما اخره نون توكيد خفيفة بالالف ايضا كذلك ولئلا يكون للفعل علي

الاسم



الاسم مزية وعلي نحو رايت زيدا مما هو منصوب بالفتحة منون مجرد من التا بالالف
اي بابدال تنوينه الفا لان التنوين حرف جي به للدلالة علي الامكنية وليس في
ابداله الفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور المنونين فلا يبدل التنوين في الاول واوا
ولا في الثاني يا بل يحذف لثقل الواو والتباس اليا بيا المتكلم وقيل يبدل حرف مد في
الاحوال الثلاثة فيقال جا زيدو ورايت زيدا ومررت بزيدي لانه يجري حركة الاعراب
لانه تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه وقيل يحذف من غير ابدال في الثلاثة
فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة الاعراب وكما في غير المنون بالالف متعلق بالمسايل
الثلاث والوقف عليهن بالالف كما يكتبن بها اذ الاصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال
ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتدا بها والوقف عليها ولذلك كتب من ابنك بهمزة
وصل لانك لو ابتدات بابنك لم يكن بد منها وكيف اتا زيد بالالف لان الوقف عليه
كذلك ونحو رحمة بالها لان الوقف عليها كذلك ونحو اخت وبنت ومسلمات وقامت
بالتا لان الوقف عليها كذلك ونحو قاض رفعا وجرا بغير يا ونحو القاضي فيهما بالياء
لان الوقف عليهما كذلك ومن النحاة من يكتب اذن بالنون لانها من نفس الكلمة كنون
من وعن وهو الاولي للفرق بينها وبين اذا التي هي ظرف ومحل كتابة النون الخفيفة
بالالف عند عدم اللبس اما ان حصل لبس نحو لا تضربن زيدا واضربن عمرا فتكتب
بالنون علي الاصح لئلا يلتبس امر الواحد ونهيه بامر الاثنين او نهيهما في الخط
وتكتب الفا زايدة في الخط بعد واو الجماعة المتطرفة المتصلة بفعل ماض كقالوا
او امر كقولوا او مضارع لكن يقولوا للفرق بينها وبين واو العطف قال الجاربردي
فانه وان لم يحصل التباس في نحو كلوا واشربوا لان واوه تكتب متصلة بخلاف واو
العطف لكن قد يجي من الافعال ما لا يتصل به الواو صورة نحو جادوا واسادوا فيحصل
الالتباس فجعلوا الباب كله واحدا طردا للباب دون الواو الاصلية في ابنية الكلمة

فلا تكتب بعدها الف لا كزيد يدعوا ويغزو لعدم الالتباس وان قدر انفصال لان المفرد
ليس يدع ويغزو ون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس
بواو العطف الذي يجي بعد تمام الكلمة وان اعربت هم توكيد الواو الجماعة زدت الفا
لان الواو حينيذ متطرفة لان الموكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل واما
الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فمنهم من يكتب بعدها الفا كما في الفعل والاكثر يحذف
لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه بالالتباس ان وقع ومنهم من يحذف الالف
في الفعل والاسم وان لزم الالتباس لندوره وزواله بالقراين وترسم الالف المتطرفة
في الخط يا عند الجمهور ان تجاوزت الالف الثلاثة الاحرف بان كان رابعة فصاعدا
ولم يكن ما قبلها يا سوآ كانت زايدة لالحاق ام لتانيث ام لغير ذلك وسوآ كان ما هي
فيه فعلا كاستدعي واستقصي ام اسما كالمستقصي والمصطفي فان كان ما قبلها
يا رسمت الفا كدنيا واحيا كراهة اجتماع ياين في الخط الا في يحيي وريي فيرسما
يا فرقا بينهما وبينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا لثقل الفعل والصفة وكون الالف
اخف او لا تجاوز الثلاثة ولكن كان اصلها اليا بان كانت منقلبة عنها سوآ كان
ذلك في فعل كرمي وهدي او اسم كالرحي والفتي فان اتصل بالالف ضمير متصل فالمختار
رسمها الفا كرماه واستدعاه واصطفاه وترسم الالف الفا على حالها في غيره اي غير
ما مر بان كانت ثالثة منقلبة عن واو وسوآ اتصل بها ضمير ام لا وسوآ كان ما هي
فيه فعلا كعفا ودعا ام اسما كالعصا والصفا ثم اشار الي ما يعرف به الواوي من
اليا بقوله وينكشف امر الف الفعل بالتا اي باتصال تا الفاعل به فمهما ظهر فهو
اصله كرميت وعفوت فعلم بالاول ان الف رمي منقلبة عن يا وبالثاني ان الف
عفا عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك لكان اعم لشموله رمين وعفون
وينكشف ايضا بالمضارع كيرمي ويعفو لان الناقص اليايي مكسور العين والواوي
مضمومها

مضمومها وتكون الفا واو كرمي لان اللام حينيذ يا لا واو اذ ليس في كلامهم
ما فاوه ولامه واو وتكون العين واو كسوي لان العين حينيذ واو وليس في كلامهم
ما عينه ولامه واو وامر الالف و الاسم بالتثنية فمهما ظهر فيها فهو اصله كعصوين
وفتيين فعلم ان الف عصا عن واو والف فتا عن يا وينكشف ايضا بالجمع بالالف
والتا كالفتيات والقنوات وتكون الفا والعين واو والمامر وشذ نحو القوي والصوي
فان جهل حال الالف امنقلبة عن واو ويا بان لم يكن معها شي من العلامات المذكورة
فان اميلت كتبت باليا كمتي والا بالالف وانما كتبوا لدي باليا لانقلاب الفه يا مع
الضمير في لديك وكلا تكتب بالالف اذا لم يضف الي مضمر لان الفه منقلبة عن واو
لانقلابها يا مع الضمير في اليك وعليك وحتي حملا على الي لانها بمعناها فصل
في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم وبتمامه تتم المقدمة فنسال الله حسن
الخاتمة وهي همزة سابقة موجودة في الابتدا مفقودة في الدرج وسميت بذلك
لان المتكلم يتوصل بها الي النطق بالساكن ويسميها الخليل سلم اللسان لذلك
وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ومذهب الجمهور انها زيدت ساكنة
لما قيل من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الي تحريكها حركت بالكسرة كما هو الاصل
ومذهب سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعدل لانا نحتاج الي متحرك
لسكون اول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازاني وقد تفتح
تخفيفا وتضم اتباعا ولا تكون في مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا رباعي ولا حرف
غير لام التعريف ولا اسم غير ما سيجي بل تكون في مواضع اشار اليها والي بيان حركاتها
بقوله همزة اسم مبتدا خبره سياتي واصله عند البصريين سمو كقنو لتكسيره
على اسما وتصغيره على سمي حذفت لامه المنقل بتعاقب الحركات الاعرابية

عليها ثم اتي بالهمزة في اوله بكسرها وضم وهو قليل والمجرور في محل نصب على الحال
وهمزة است وهو الدر اصله ستة بفتح اوله وثانيه لتكسيره على استاه
وتصغيره على ستيه وابن اصله بنو بفتح اوله وثانيه ايضا لتكسيره على ابناء
بوزن افعال حذفت لامه تخفيفا وسكنت فاوه لتكون الهمزة عوضا عن المحذوف
ثم اتي بها للتوصل الى النطق بالساكن وابنم هو ابن زيدت فيه ميم للمبالغة سمع
فحفظ ولم يقس عليه ونونه تابعة لميمه في الاعراب كما في امرء وليست الميم بدلا من
اللام كما هي بدل من العين في فم لان ذلك يقتضي سقوط الهمزة لانها عوض وابنة
اصلها بنوة كشجرة لانها مونثة ابن فالتا للتانيث بخلاف تا بنت فانها
بدل من اللام لا للتانيث لسكون ما قبلها ولانه لو سمي بها رجل لصرف وانما تستفيد
التانيث من صيغتها وامرء وامراة اصلهما مرء وامراه وهما لغة اخرى سكن
اولهما ثم زيد فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان لامهما همزة ويلحقهما
التخفيف فيقال مرو وامراة فجرى مجرى ابن وابنة وتثنيتهن اي السبعة المذكورة
بخلاف جمعهن فان همزاته همزة قطع وابنين وابنتين اصلهما بنيان و
وبنتيان كجملان وشجرتان لانهما من تثنية فحذفت اللام واسكنت الفاء
وجي بهمزة الوصل والغلام ونحوه مما ادي بلام التعريف وكلام التعريف ميمه
في لغة طي وحمير واللام الموصولة والزايدة وقد مر ان الخليل يقول ان الهمزة
اصلية وصلت لكثرة الاستعمال وايمن الله بنا على انه مفرد لا جمع يمين اذ
لو كان جمعا لم يصح كسر همزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سياتي وهو
مشتق من اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل الا في القسم فاذا اقسم المقسم
قال ايمن الله لا افعلن فكانه قال بركة الله قسمي لا افعلن والضمير في قوله
بفتحهما عايدا على الغلام وايمن وهو واجب في نحو الغلام لكثرة الاستعمال
جايز



جايز في ايمن بترجيحات كما قال وبكسر في ايمن وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها ابن
مالك في قوله همز ايم وايمن فافتح واكسر او ام قل او قل او من بالتثليث قد
شكلا وايمن اختم به والله كلا اضف الى في قسم تستوف ما نقلا همزة وصل
خبر المبتدا ودخولها في هذه الاسما سماعي ويطرد قياسا في لام التعريف وميمه وفيما
ذكره بقوله وكذا همزة الفعل الماضي المتجاوز اربعة احرف من الخماسي والسداسي
همزة وصل كاستخرج وانطلق وكذا همزة امره كاستخرج وانطلق وهمزة مصدره
تبعا لفعله وهو منحصر في احد عشر بنا الافتعال كالاكتساب والانفعال كالانطلاق
والاستفعال كالاستخراج والافعلال كالاحمرار والافعيلال كالاحميرار والافعيلال
كالاعشيشاب والافعوال كالاجلواز والافعنلال كالاقعنساس والافعنلا
كالاسلنقا من مزيد الثلاثي والافعنلال كالاحرنجام والافعلال كالاقشعرار
من مزيد الرباعي وهمزة امر الفعل الثلاثي اذا كان ثاني مضارعه ساكنا لفظا
عند حذف اوله والا فلا يحتاج الى الهمزة كما في حب وعد وقل ويستثنى من ذلك خذ
وكل ومر اذ يصدق عليها ان ثاني مضارعها ساكن لفظا مع انه لا يحتاج فيها
عند الاكثر الى الهمزة كاقتل واغزو واغزي بضمهن اي بضم همزاتهن مراعاة
لعين الفعل اذ هي مضمومة وان كانت الضمة في الثالث مقدرة ولا اعتداد بعروض
الكسرة فيه مع ان بعضهم جوز فيه كسرة الهمزة واصله اغزوي فاستثقلت
الكسرة مع الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقا الساكنين واضرب
وامشوا واذهب بكسر اي بكسر همزاتهن وجوبا مراعاة لعين الفعل في الاول
وكذا في الثاني اذ ضمة سببية عارضة واصله امشيوا فاستثقلت الضمة على
اليا فنقلت الى الشين ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين واما الثالث فانهم تركوا
فيه المراعاة واوجبوا الكسرة لئلا يلتبس بالمضارع المبدو بالهمزة حالة الوقف

وفهم من المثال ان الهمزة في الامر من الثلاثي للوصل سوا كان عين مضارعه مفتوحة
ام مضمومة ام مكسورة وانه لا اعتداد بعروض الكسر او الضم **كالبواقي** اي كما يجب
الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز اربعة احرف ومصدره واست واثنتين
وما بينهما من الاسما المتقدمة واذا دخلت همزة الاستفهام علي همزة الوصل حذفت
همزة الوصل للاستغنا عنها ما لم تكن مفتوحة فتبدل الفا علي الافصح نحو آلحسن
عندك وآيمن الله يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر والاتحاد حركتها وحركة
الاستفهام • وليكن هذا آخر ما اردنا ايراده علي هذه المقدمة والمسول من
فضل من اطلع فيه علي خلل ان يبادر الي اصلاحه ان لم يكن الجواب عنه علي
وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي احسن لكن بعد مطالعته في ذلك
ما يتحقق به الخلل وبعد مشاورته في ذلك اهل فنه فاني واضعه معترف
بقصر الباع وكثرة الزلل ولولا طمعت ان اكون من الثلاثة الذي اذا مات
ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث منها ما كشف فضايحه ولا عرض
نفسه لتكليم الالسنة الحارجة والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا ان هدانا الله رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلي
والدي وان اعمل صالحا ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين
قال مولفه رحمة الله تعالي عليه وكان الفراغ من تاليفه يوم الاثنين
ثالث عشر رجب الفرد عام اربعة وعشرين وتسعماية احسن الله ه
عاقبتها علي يد العبد الفقير الي الله تعالي عبد الله بن احمد بن علي
الفاكهي المكي الشافعي لطف الله به وختم له بخير ولكاتبه وقاريه والمسلمين
امين
وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب المعظم ليلة الاثنين
بين

بين المغرب والعشا الموافقة لتسعة عشر خلت
شهر ذي القعدة الشريف سنة تسع وخمسين
ومايتين والف من هجرة من له الشرف صلي الله عليه
وسلم وشرف وكرم علي يد افقر العباد واحوجهم
الي الله اللطيف احمد بن حسن الطنطاوي
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه واخوانه
والمسلمين اجمعين والحمد لله علي
تحصيله وشموله وحيازته
تمت بيد كاتبه وصلي
الله علي سيدنا محمد
وعلي اله وصحبه
وسلم وكرم
امين
م